



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة (اليوم الاول)
من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في
٢١ / رجب ١٤١٥ هجرية ، الموافق ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٤ ميلادية .

العدد (١٥) الجلد (٣٢)

- جدول الاعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٤
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات . ٤
- أ - طلب معلرة مقدم من سعادة النائب بدر الرباطي المحترم .
- ب - طلب معلرة مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي عن الجلسة الصباحية .
- ج - طلب إجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش المحترم .
- ٣ - أ - قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ . ٥

التوسع في اقبال التيار الكهربائي في
قرى ابو السوس ، السعيد ، الدبة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية) .

حكمم خير اللجنة الادارية

أمين عام مجلس الامة

معالي رئيس المجلس : هل يوافق

المجلس ؟

موافقة .

السيد مقرر اللجنة : معالي الرئيس الاخ
خليل حدادين يقترح على الاخوان ان نقرح
على معالي وزير الداخلية تغيير اسم قرية الالمانية
الى اسم اخر .

معالي رئيس المجلس : زملائي الكرام اما
وقد انتهينا من جدول الاعمال سيكون لنا بعد
عشرة دقائق لقاء مع دولة رئيس الوزراء في قاعة
الصور .

المهندس عبد موسى النهار وسعادة
النائب المهندس منير صوبر بشأن زيادة
الغرف الصيفية في قرى الذراع ، ابو
السوس ، الدبة ، الرجاجة ، الالمانية ،
القصببات ، البصة ، عراق الامير .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير التربية والتعليم وزير الدولة
لشؤون رئاسة الوزراء) .

معالي رئيس المجلس : موافقة .

موافقة .

- وهنا انصت الجميع لسماع اذان الظهر -
تفضل سعادة المقرر .

السيد مقرر اللجنة :

١٤ - اقتراح برغبة رقم (١٤٠) تاريخ ٢١/٣/
١٩٩٤ والمقدم من سعادة النائب
المهندس عبد موسى النهار وسعادة
النائب المهندس منير صوبر بشأن

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الامة

حكمم خير

معالي رئيس المجلس

المهندس سعد هائل السرور

هكذا من المأهول

الصفحة

ب - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ وإقراره

وتحدث السادة النواب التالية اسماؤهم :

- ١ - سعادة السيد ابراهيم سمارة .
- ٢ - سعادة السيد مفلح اللوزي .
- ٣ - سعادة السيد سميح الفرح .
- ٤ - سعادة الدكتور نادر ابو الشعر .
- ٥ - سعادة السيد بسام حدادين .
- ٦ - سعادة السيد صالح شعواطة .
- ٧ - سعادة السيد مفلح الرجحي .
- ٨ - سعادة الدكتور احمد القضاة .
- ٩ - سعادة السيد محمد عودة نجادات .
- ١٠ - سعادة الدكتور نزيه عمارين .
- ١١ - سعادة الدكتور فرح الرضي .
- ١٢ - سعادة السيد فياض جرار .
- ١٣ - سعادة السيد فواز الزعبي .
- ١٤ - سعادة السيد حماد ابو جاموس .
- ١٥ - سعادة السيد طلال عبيدات .
- ١٦ - سعادة السيد عبدالله اخو ارشيدة .
- ١٧ - سعادة السيد علي الشطي .
- ١٨ - سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمة .
- ١٩ - سعادة السيد نواف القاضي .

• ملحق العدد

١ - مطالب محافظة العقبة والبادية الجنوبية كما قدمها سعادة السيد محمد عودة نجادات المحترم .

٢ - مطالب محافظة البلقاء كما قدمها سعادة النائب السيد علي الشطي المحترم .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد حكيم خيبر .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :
د. بسام العموش .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :
السيد بدر الرياطي ، د. احمد الكوفحي ،
السيد حاتم الغزاوي ، السيد احمد الكساسبة .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
السيد محمد الحنيطي ، د. همام سعيد ،
السيد منير صوير .

وحضر من الحكومة :

١ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٤ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير التخطيط .

٥ - سماعة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٦ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

٨ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

٩ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٠ - معالي السيد سامي قمرة : وزير المالية .

١١ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٢ - معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٣ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير الشباب .

١٤ - معالي الدكتورة ريماء خلف : وزير الصناعة والتجارة .

١٥ - معالي السيد جمعة حماد : وزير الثقافة .

١٦ - معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .

هكذا من الأشغال

محضر الجلسة الخامسة عشرة (اليوم الأول) من الدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٢/٢٤/١٩٩٤ م ٥

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرم ؟
موافقة .
البند الذي يليه .
السيد الأمين العام :

السيد سمير الحباشنة مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٤)

قرار اللجنة المالية لمجلس النواب حول

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصائها القانوني عدة اجتماعات صباحية ومسائية ابتداءً من تاريخ ٨ / ١٢ / ١٩٩٤ ولغاية ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ برئاسة معالي المهندس علي ابو الراغب رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة المهندس سمير حباشنة وأعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة :

المهندس سمير قعوار ، الدكتور صالح ارشيدات ، الدكتور هاشم الدباس ، المهندس منصور بن طريف ، سميح الفرح ، المهندس عبد موسى النهار ، محمد داودية ، الدكتور نادر ابو الشعر ، ذيب أنيس ، محمد الخنيطي ، الدكتور محمد عويضة ، علي الشطي ، ضيف الله المومني ، منير صوبر ، الدكتور عبد الحافظ الشخانة .

وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة معالي رئيس مجلس النواب المهندس سعد هابل السرور كما حضر اجتماعات اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية لمجلس الاعيان .

وحضر جميع هذه الاجتماعات معالي وزير المالية السيد سامي قموة وعطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة السيد عبد الرحمن المعجلوني وكبار موظفي وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة .

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة ،
السيد الأمين العام جدول الاعمال .

السيد الأمين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .

السيد الأمين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد بدر الرهاطي المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكركجي عن الجلسة الصباحية .

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش المحترم .

١٧ - معالي السيد عادل القضاة : وزير
التأمين .

١٨ - معالي الدكتور محمد الذبيبات : وزير
دولة للتنمية الادارية .

١٩ - معالي المهندس منصور بن طريف :
وزير الزراعة .

٢٠ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير
التعليم العالي .

٢١ - معالي السيد محمد الذويب : وزير
دولة .

٢٢ - معالي السيد توليق كريشان : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٣ - معالي الدكتور عبد الله الجازي : وزير
دولة .

٢٤ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٢٥ - معالي السيد يوسف الدلاييح : وزير
دولة .

٢٦ - معالي السيد طلال عريقات : وزير
الطاقة والثروة المعدنية .

وحضر من الامانة العامة :

١ - السيد نذير عطيات .

٢ - السيد علي الحسبان .

٣ - السيد محمد الرديني .

٤ - السيد غسان النجدوي .

كل من الشغل

كما حضر جانباً من اجتماعات اللجنة السادة النواب : الدكتور عبد الرزاق طليشات ، الدكتور عبد الله النصور ، الدكتور عوض خليفات ، الدكتور عبد الله العكايلة ، الدكتور محمد عضوب الزين ، عبد الكريم الكباريتي ، الدكتور احمد القضاة ، أنور الحديد ، عبد الكريم الدغمي ، حاتم الغزاوي ، مصطفى شيكات ، خالد عبد النبي ، مفلح الرجيمي ، جمال الصرايرة ، أحمد الكساسبة ، توجان فيصل ، ابراهيم شحدة ، حماد ابو جاموس ، الدكتور محمد الحاج ، فواز الزعبي ، خليل حدادين ، عبد المجيد الاقطش ، عبد العزيز جبر .

وبتاريخ ٨ / ١٢ / ١٩٩٤ اجتمعت اللجنة المالية مع دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي في لقاء خصص لموضوع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ واستمعت للجنة من دولته الى شرح مطول ومستفيض لاهم الملامح الرئيسة التي تضمنها مشروع قانون الموازنة في ظل الظروف الحالية .

كما اجتمعت اللجنة مع اصحاب المعالي السادة :

المهندس صالح ارشيدات / وزير المياه والري

الدكتور هاشم الدباس / وزير البريد والاتصالات .

الدكتور هشام الخطيب / وزير التخطيط

الدكتورة ريم خلف / وزير الصناعة والتجارة

المهندس منصور بن طريف / وزير الزراعة

الدكتور عبد الرزاق النصور / وزير الأشغال العامة والإسكان

الدكتور محمد الصقور / وزير التنمية الاجتماعية

السيد طلال سطمعان الحسن / وزير الدولة للشؤون الخارجية

واصحاب العطفة السادة :

مدير عام دائرة الإحصاءات العامة

أمين عام وزارة التخطيط

مدير عام مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

مدير عام دائرة الجمارك

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

مدير عام سوق عمان المالي

مدير عام دائرة تشجيع الاستثمار

مدير عام مؤسسة المناطق الحرة

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،

يسر اللجنة المالية في مجلسكم الكريم ان تتقدم لكم بقرارها حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٥ ، وحول خطاب الموازنة العامة الذي تقدمت به الحكومة حيث تمت مناقشة المشروع بالاضافة الى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية والسياسات الاخرى في المملكة .

ان دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة هي الفرصة السنوية المناسبة لاجراء التدقيق والمراجعة للسياسات الحكومية المختلفة والتأكد من انسجامها مع تطلعات القيادة الهاشمية الحكيمة ومواكبة التطورات الدولية والاقليمية وتوجهات المجلس الكريم بما يحقق بناء أردن المستقبل القادر على مواجهة التحديات وتحقيق الطموحات ومعالجة المشكلات الحقيقية والاختلالات الهيكلية بكل جرأة ومسؤولية ومصادقية .

وهذا وقد اسفرت مناقشات اللجنة عن جملة من القضايا والمواضيع نرى عرضها على مجلسكم الكريم على النحو التالي :

أولاً: برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني

استمرت الحكومة في تبني تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي بهدف زيادة الاعتماد على الذات وتخفيض عجز الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات وتكثيف الجهود لتخفيض حجم المديونية الخارجية وأعبائها والسعي لمعالجة الفجوة التمويلية الخارجية وبناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني بما يضمن استمرار تحقيق معدلات نمو مرضية في الاقتصاد الوطني ، وان يتم التعامل مع هذا البرنامج وفق مصالحنا الوطنية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً: الناتج المحلي الاجمالي

جاء في خطاب الموازنة العامة ان معدل النمو الطبيعي الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الاجمالي لعام

هكذا من الأشغال

١٩٩٥ سوف لا يقل عن ٦ ٪ . والامل ان يتجاوز نمو الناتج المحلي هذه النسبة من خلال الانتعاش المتوقع في قطاعات السياحة والنقل والزراعة (والذي بلغ نموه في عام ١٩٩٤ ١ ٪ فقط) والانشاءات وخصوصاً في ضوء المستجندات الاخيرة على الساحة الاردنية والتي من ابرزها توقيع اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية .

ثالثاً : المديونية

على الرغم من الجهود الحكومية المتواصلة في اعادة جدولة المديونية وتخفيف اعبائها الا ان خدمة الدين العام الخارجي ما زالت كبيرة بمختلف المقاييس ، اذ ستبلغ خدمة الدين العام الخارجي لعام ١٩٩٥ (الاقساط والفوائد) (٤٣٠,٧) مليون دينار تشكل ما نسبته (٩,١ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر .

ان اللجنة المالية اذ تبارك جهود الحكومة في سعيها المتواصل نحو تخفيف حجم المديونية من خلال الشطب او تحويلها الى منح ومساعدات وقروض ميسرة ، الا انها تطالب بالمزيد من الاتصالات مع الدول والمؤسسات التي وعدت بتقديم العون والمساعدة للاردن في هذه المرحلة الانتقالية وبما يعمل على تخفيف اعباء هذه المديونية .

كما تمن اللجنة التزام الحكومة بعدم اللجوء الى الاقتراض الداخلي الامر الذي يساهم في توفير التمويل الاضافي لاستثمارات القطاع الخاص .

وبما يجدر ذكره هنا ان اعادة جدولة المبالغ المستحقة الدفع خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ تساهم في معالجة الفجوة التمويلية الخارجية وتتيح الفرصة للاقتصاد الوطني للاستفادة من هذه الفترة بالعمل على تنمية احتياطاته من العملات الاجنبية والاستغلال الامثل للموارد المتاحة وتنميتها لتمكين هذا الاقتصاد من مواجهة الابعاء التي تترتب عليه بعد تلك الفترة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان اللجنة المالية اذ تتفق والجهود الحكومية المبذولة لضبط الانفاق العام والاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات الا انها ترى ان احكام الرقابة المالية وتقوية وسائلها وتحصيل حقوق الخزينة والحفاظ على المال العام ، ما زالت تحتاج الى المزيد من الاجراءات التي تؤدي الى التطوير والتحديث وصون المال العام وتوجيهه للانفاق الصحيح والسليم .

وكما هو معروف فان الاقتصاد الاردني لا زال يعاني من مصاعب هيكلية واعباء متزايدة تفرضها المرحلة المقبلة وترى اللجنة ان حلها لا يكون من خلال المزيد من السياسات التقشفية وتحديد

السقوف الائتمانية وإنما من خلال ايجاد البيئة الاستثمارية المناسبة والتي لا يمكن ان تتحقق الا من خلال الاستقرار الشامل بكافة انواعه السياسية والتشريعية والمالية والنقدية والادارية .

وعلى الرغم من الدراسة المستفيضة لكافة الوثائق والبيانات والخطط المقدمة من الحكومة الا ان اللجنة ترى ان الغموض لا زال يكتنف التوجهات الحكومية في موضوع الرزم الاصلاحية اللازمة لتحقيق الاستقرار وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة في مواضيع الاصلاح الضريبي ، الجمركي النقدي ، الاداري والتشريعي والتي تعتبر حجر عثرة امام استجابة القطاع الخاص للقيام بدوره المطلوب ولكونه مغيباً عما في جعبة الحكومة من اجراءات وسياسات مستقبلية غير واضحة ، وفي هذا المجال تؤكد اللجنة على ضرورة تقديم الحكومة لخرمة الاصلاحات المطلوبة وبشكل متكامل وشمولي ومتوازن ليستطيع معها الاقتصاد الوطني والمستثمر المحلي والاجنبي التكيف والاستجابة والتخطيط طويل الامد .

رابعاً : مراجعة توصيات اللجنة المالية حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية الحالية :

تضمن تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ (٢٨) توصية اقراها المجلس الكريم وقد تابعت اللجنة خلال هذا العام ما قامت الحكومة بتنفيذه من هذه التوصيات حيث تبين أنه لم يتم التعامل مع أغلبية هذه التوصيات بما يلي توجهات المجلس ومتطلبات المرحلة كما وان الحكومة لم تقم باشارك السادة النواب في مشاريع موازنات مناطقهم بالاضافة الى انها لم تقم بتقديم حزمة القوانين والتشريعات الداعمة للاستثمار والاصلاح الضريبي والقوانين الحديثة التي تحد من البيروقراطية والروتين ، وتحسين الاجراءات والحوافز وخاصة قانون الجمارك وقانون مؤسسة المناطق الحرة والاراضي والمساحة وقانون ضريبة الدخل الذي يعتبر مكملاً لقانون تشجيع الاستثمار وقانون مؤسسة المدن الصناعية التي وعدت بتقديمها خلال عام ١٩٩٤ .

خامساً : مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥

أ (الإيرادات

- لدى استعراض بنود الإيرادات كما هي مبينة في مشروع قانون الموازنة العامة تبين ان اعادة تقدير ارباح البنك المركزي لعام ١٩٩٤ قد انخفضت من (٣٧) مليون دينار كمقدر الى (١٩) مليون دينار كاعادة تقدير ، كما انخفضت من (٤٥) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٣ الى (٣٠,٤) مليون دينار كمعالي ، وتطلب اللجنة اجراء التدقيق في هذا الموضوع وتقديم تقرير مالي مفصل من مدقق الحسابات الخارجي لبيان الاسباب الفعلية لهذا التراجع المستمر في الإيرادات المحولة من البنك المركزي . واطلاع اللجنة على السياسة الاستثمارية لحفظة البنك من العملات الاجنبية والاستثمارات الاخرى .

هكذا من الأشهر

- بالرغم من تعهد الحكومة إعادة فرق رفع اسعار المياه الى المزارعين الا ان اللجنة قد لاحظت ان تقرير الإيرادات المتوقعة لعام ١٩٩٥ من اثمان مياه قناة الملك عبدالله قد ارتفعت من (٩٠٠) ألف دينار الى (٢٢٢) مليون دينار بزيادة مقدارها (١٣) مليون دينار الامر الذي يحتاج الى توضيح من الحكومة .

- واما بالنسبة لاثمان الغاز الطبيعي ، فلا يسهل اللجنة الا ان تنوه بالزيادة الكبيرة في إيرادات هذا البند والتي قفزت من (٤) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٤ الى (١١٥) مليون دينار كإعادة تقدير ، والى (٩٥) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٥ . الامر الذي يتطلب من الحكومة ابقاء هذا المصدر من الإيرادات أهمية خاصة واستغلاله بشكل امثل مع التأكيد على ضرورة التوسع في التقيب عن الغاز والبترول .

- واما بالنسبة للإيرادات المتوقعة من رسوم المحاكم النظامية لعام ١٩٩٥ والمقدر بمبلغ (١٣) مليون دينار ، ناجمة وبشكل رئيسي عن تعديل نظام رسوم المحاكم النظامية ، الا ان اللجنة ترى ومن خلال مناقشات مجلسكم الكريم ، ان هذا التعديل تشوبه شائبة دستورية ، وفي حال ثبات عدم دستورية مثل هذا التعديل ، فان هذا سيؤدي بالتأكيد انخفاض إيرادات هذا البند بمبلغ (٧) مليون دينار .

اما بالنسبة لباقي بنود الإيرادات المحلية ، فقد جاء تقديرها لعام ١٩٩٥ متسماً بالواقعية علماً بان حجم الإيرادات قدر بمبلغ (١٤٥٩) مليون دينار منها (٥٩) مليون دينار تمثل اقساط قروض مستردة وبذلك تكون نسبة الزيادة المقدرة عن عام ١٩٩٤ حوالي ١٠٪ ، وما يجدر ذكره هنا ان نسبة تغطية هذه الإيرادات لعام ١٩٩٥ ستكون بحدود ٨٧٪ من النفقات الكلية مقارنة مع ٩٢٪ لعام ١٩٩٤ الامر الذي يتطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين هذه النسبة تمسها مع سياسة الاعتماد على الذات .

ب (النفقات

لدى دراسة النفقات المقدرة لعام ١٩٩٥ تبين للجنة ان نسبة الزيادة في النفقات الجارية بلغت حوالي ١٠٪ عن إعادة التقدير لعام ١٩٩٤ وقد نجمت هذه الزيادة عن المخصصات المرسدة لتغطية الزيادة التي أقرت للموظفين والعسكريين والمتقاعدين اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١ ولتحسين اوضاع المعلمين . في حين بلغت الزيادة في النفقات الرأسمالية حوالي ٣٩٪ وهي نسبة مرتفعة وفي الاتجاه الصحيح وفي هذا المجال ترى اللجنة اجراء التعديلات التالية :

- مضاعفة المخصصات المرسدة لإغاثة النازحين وذلك من خلال اجراء بعض التعديلات في مخصصات وزارة المالية لسنة ١٩٩٥ .

- نقل مخصصات البعثات العلمية من فصل وزارة المالية الى فصل وزارة التعليم العالي باعتبارها صاحبة الاختصاص .

- تخصيص ما نسبته ١٪ - ٢٪ من النفقات الرأسمالية لصيانة البنية التحتية ومرافق الدولة وإدامة خدمتها لما لذلك من أهمية كبرى في المحافظة على المال العام .

ج (عجز الموازنة

جاء في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ ان العجز المقدر هو (٥٠) مليون دينار وترى اللجنة ان العجز الحقيقي يزيد على هذا الرقم بشكل كبير اذا ما اخذ بعين الاعتبار تسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٢٤٤) مليون دينار وبذلك يكون العجز الحقيقي المقدر لعام ١٩٩٥ هو (٢٩٤) مليون دينار وفي حال استبعاد المنح والمساعدات من الإيرادات العامة يصبح حجم العجز (٤٥٩) مليون دينار وهذا يتطلب التأكيد على الحكومة العمل على تخفيض حجم هذا العجز باتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة الإيرادات المحلية وتحسين وسائل جبايتها وترشيد الانفاق الحكومي غير المبرر .

سادساً : المستوى العام للأسعار

ترى اللجنة ان تضع بين ايديكم حقيقة ليست غائبة عن ادراك مجلسكم الكريم ، والتي أصبحت هاجساً لشعبنا وهي الارتفاع المتواصل في الاسعار لمعظم السلع والخدمات والتي أصبحت مشكلة رئيسة ، الى جانب البطالة الامر الذي ادى الى عدم امكانية الكثير من الاسر الاردنية تلبية مطالبهم المعيشية الاساسية .

ترى اللجنة ان مثل هذا الامر يحتاج الى دراسة جادة ، وعقد جلسات خاصة لمجلسكم الكريم لمناقشة هذا الموضوع من حيث تناسب الدخل مع مستوى المعيشة . علماً بان ما خصص من زيادات خلال عام ١٩٩٤ لموظفي القطاع العام والقوات المسلحة وبقية موظفي الدولة لا يغطي الا الجزء اليسير من الارتفاعات المستمرة في الاسعار .

توصي اللجنة ان تقوم دائرة الاحصاءات العامة باجراء الدراسات الميدانية اللازمة لبيان تأثير ارتفاع الاسعار على مختلف فئات المجتمع الاردني خاصة اصحاب الدخل المحدود ، لتشمل كافة القياسات المعيشية لجميع السلع والخدمات .

معالي الرئيس

حضرته النواب المحترمين

ان اللجنة وعلى ضوء دراستها لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ وخطاب الحكومة

ومناقشة اصحاب المعالي الوزراء والمسؤولين في الوزارات والدوائر الحكومية كل في مجال اختصاصه
تتقدم لمجلسكم الكريم بالتوصيات التالية :

وزارة المالية

- ١ - التوصية بتقديم الموازنة السنوية للحكومة بموعد اقصاه ١١/١٥ من كل عام .
- ٢ - تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى على الحافلات ووسائل النقل العام بما في ذلك الشاحنات وسيارات الاجرة وتلك المستخدمة من قبل المزارعين والمقاولين وذلك لاهمية تحسين اداء النقل وتخفيض الكلفة على القطاعات المنتجة .
- ٣ - مضاعفة قيمة الاعفاءات الجمركية لكل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية دعماً للعاملين في الجهازين المدني والعسكري .
- ٤ - العمل على تحسين اوضاع المتقاعدين الحاليين على التقاعد الذين لم يستفيدوا من التعديلات التي اقرت مؤخراً على قانوني التقاعد المدني والعسكري . وفي هذا المجال تمنى اللجنة التوجيهات الملكية السامية التي هدفت الى تحسين اوضاع الموظفين الذين سيحاولون على التقاعد .
- ٥ - على الرغم من التزام الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة في اثناء كل دورة عادية لمجلس النواب ، فأنتنا نوصي ونؤكد على ان تقدم الحكومة تلك الموازنات وفق برنامج موضوعي وزمني محدد ، ليتم اطلاق المجلس وموافقته على ذلك .

وزارة التخطيط

- ٦ - التأكيد على وزارة التخطيط بترجيح التمويل الى المشاريع المنتجة والهادفة لبناء اقتصاد وطني قوي وضمن اولويات المجتمع الاردني .
- ٧ - عدم قبول اية شروط تمويلية ترجح مصالح الجهات الاجنبية على حساب مصالح الشركات الوطنية .
- ٨ - قيام الاجهزة الاقتصادية والفنية التابعة لوزارة التخطيط لاجراء منح ميداني (اقتصادي واجتماعي) شامل لكل المحافظات ومناطق المملكة للوقوف على حقيقة الامكانيات المادية والطبيعية والبشرية ومدى توفر البنية التحتية ليم في ضوء ذلك توجيه وتشجيع الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والاناجية المكثفة للعمالة بما يتلائم وطبيعة وامكانيات كل منطقة على حدة. على ان تقدم الحكومة الحوافز المالية والتسهيلات المختلفة لرأس المال الوطني شريطة ان تستخدم العمالة المحلية في هذه المشاريع ، وهذا يدفعنا الى دعوة المسؤولين للوقوف ميدانياً على واقع المحافظات والمناطق كافة ، كما وتولي المحافظات والمناطق الاقل خطاً في التنمية أهمية

خاصة ، بما في ذلك ضواحي العاصمة عمان والمحافظات الجديدة .

وزارة الاشغال العامة

- لاحظت اللجنة ان المخصصات المرصودة لمشاريع هذه الوزارة موزعة بشكل واسع وبمبالغ متواضعة مما يؤدي الى التأخر في انجاز هذه المشاريع وعليه توصي اللجنة بما يلي :
- ٩ - ضرورة تحديد اولويات وطنية لمشاريع هذه الوزارة بما يتناسب وقدرتها على التنفيذ وبحيث يتم رصد المخصصات الكافية لانجاز هذه المشاريع بزمن قياسي وخصوصاً مشاريع المناطق السياحية والاناجية واجراء المناقشات المالية اللازمة لتحقيق ذلك وعلى سبيل المثال وليس الحصر طريق عمان مأدبا والطريق الدائري شرق عمان .
 - ١٠ - دعم قطاع الانشاءات الوطني لاعادة بنائه وتأهيله ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية للوطن.
 - ١١ - توصي اللجنة بأن تقوم الوزارة بتخصيص نسبة ثابتة من قيمة المشاريع القروية والزراعية لعمال المياومة ، حتى لا تتآكل مخصصات المشاريع ، والالتزام بهذه النسبة .

وزارة المياه والري

- لاحظت اللجنة ان هذه الوزارة لم تقم باتفاق جميع المخصصات الرأسمالية المرصودة لها هذا العام وقبل هذه التوصية اعلمني معالي وزير المياه في هذا الصباح ، بأن هذه الارقام التي وردت في الموازنة تشكل بدايات شهر تشرين الثاني الماضي ، وقد اعطاني الرقم لهذا الصباح وهو حوالي ٩٥٨٪ ، اي ان الشهرين الاخيرين كان انجاز الوزارة بصرف النفقات الرأسمالية اكبر من الرقم الوارد في التقرير ، وعليه يقتضي التنويه زملائي ، بما يلي :
- ١٢ - دعم الجهاز الاداري والفني بكفاءات علمية وادارية ليتسنى سرعة البت في العطاءات واحالتها ومراقبة تنفيذها .
 - ١٣ - الحد من الروتين والبيروقراطية والتدخل بين هذه الوزارة ووزارة التخطيط وايجاد الوسائل الادارية الفاعلة لتحسين تحصيل الاموال المستحقة ووقف مظاهر التسبب وتخفيض نسبة الفاقد والحد من استخدام المياه بدون مقابل في مختلف مناطق المملكة .
 - ١٤ - ايلاء السدود العناية لتنمية المناطق الشفاغورية كالموجب والواله والبحاث ووادي بني حماد وسيل الكرك ووادي شظيم دعماً للانتاج الزراعي للمواطنين ايضاً .

وزارة الزراعة

تمن اللجنة الجهود الحكومية في مجال دعم مؤسسة الاقراض الزراعي واتحاد المزارعين وشركة

هكذا من الأشغال

تجهيز الدواجن واعفاء المزارعين من فوائد قروضهم وكذلك في مجال زيادة اسعار شراء الحبوب البلدية المنتجة محليا ، وتوصي اللجنة بما يلي :

١٥- التأكيد على ضرورة الفصل بين عمليتي الانتاج الزراعي من جهة وعمليات التسويق بمراحله المختلفة والتصنيع من جهة اخرى . وان تقوم الحكومة بتأسيس شركة مساهمة عامة ، بمساهمة بعض المؤسسات الحكومية ، بحيث تقوم هذه الشركة بإبرام العقود الزراعية المسبقة على ضوء احتياجات السوق المحلي والتصدير ، وتوفير مداخلات العملية الانتاجية بافضل النوعيات وبأكلاف مناسبة ، ومن ثم استلام الناتج من باب المزرعة ، والقيام بعمليات التصنيف والتدريج والتوضيب للسوق المحلي والتصنيع في مرحلتيه (الاولى والثانية) وللتصدير ، بأقصر الطرق وذلك لتأمين الربحية المناسبة والمستقرة للمزارع وتقديم السلع الزراعية للمواطن بأسعار مناسبة .

١٦- احياء مشروع بنك العبوات الزراعية بما يمكن من تخفيض الابعاء المادية على المنتجين .

١٧- الاسراع في نقل قروض البنك التعاوني والمنظمة التعاونية الى مؤسسة الاقراض الزراعي واعفاء اصحابها من الفوائد وفق الاسس المعتمدة لاعفاء فوائد المزارعين .

١٨- تصويب الاوضاع المالية والادارية للمنظمة التعاونية والاستفادة من موجودات مشاريعها بما يضمن المحافظة على المال العام ، وكذلك العمل على تشجيع النشاط التسويقي التعاوني .

وزارة الصناعة والتجارة

١٩- ضرورة تقديم مشروع قانون لتشجيع الاستثمار بصورة قادرة على متطلبات المرحلة القادمة لتقديم الاردن كدولة حديثة جاذبة وحاضنة للاستثمار على ان يقدم هذا المشروع قبل نهاية شهر كانون الثاني من العام القادم .

٢٠- دعم دائرة تشجيع الاستثمار والنافذة الاستثمارية باعطائهما الصلاحيات الواسعة لاتخاذ القرار السريع والغاء الحلقات البيروقراطية وتخويل مفوضي الوزارات والدوائر الاخرى في النافذة الاستثمارية سلطة اتخاذ القرار لتسهيل على المستثمرين .

٢١- وضع الحوافز الكافية لتوجيه ودعم الاستثمار في المناطق الأقل نموا في المملكة وتوجيه راس المال للاتاج في هذه المناطق .

٢٢- تقديم مشروع قانون الشركات المحدث الى المجلس في النصف الاول من العام ١٩٩٥ .

٢٣- دعم دائرة المواصفات والمقاييس وتفعيل دورها خاصة بعد اصدار قانونها .

٢٤- ضرورة استكمال اقامة معرض عمان الدولي وإزالة كلمة العراقيل التي تحول دون ذلك لاهمية

هذا المعرض في ترويج المنتجات الاردنية بأسلوب حضاري واطلاع المنتج والمستهلك الاردني على خبرات ومنتجات الدول الاخرى علما بان الاسباب التي قدمتها هذه الوزارة لعدم استكمال المشروع هي اسباب غير مقنعة ويمكن تجاوزها بسهولة .

٢٥- على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في دراسة ومعالجة اوضاع الشركات المتعثرة والتي تمنحها اللجنة الا انه من الضروري ان يتم التعامل مع الحلول المطروحة لمعالجة اوضاع هذه الشركات وفق مصلحة الوطن والمواطن لا على حساب مسايرة مواقع القوى في هذه الشركات .

٢٦- اعادة النظر في عقود الامتياز الممنوحة لمجموعة من الشركات الاردنية بما يتلائم ومتطلبات المرحلة القادمة وبما يضمن زيادة الانتاج وكفاءة الاداء ورفع مستوى الخدمة ونوعية الانتاج وقمع باب المنافسة الحرة الشريفة لكامل الاستثمارات الوطنية .

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

٢٧- توصي اللجنة بضرورة انشاء شركة نفط وطنية تكون مملوكة للحكومة تتولى التنقيب عن النفط وحفر الابار وانتاج الغاز وبحيث يتم منحها حق امتياز التنقيب في مواقع محددة في المملكة وخاصة في حقل الريشة .

٢٨- ان تولي الحكومة اهمية خاصة لاعادة تنظيم العلاقة مع شركة مصفاة البترول الاردنية بما يضمن رفع كفاءة اداء جهازها الاداري وتحسين مستوى الانتاج الفني للمشتقات النفطية المختلفة وزيادة قدرة التخزين في مختلف محافظات المملكة وتأمين احتياجات المواطنين من المحروقات في اماكن تواجدهم وبالوقت المناسب وبأقل كلفة ممكنة تمشيا مع عقد الامتياز مع اعادة النظر في هذا العقد بما يضمن قيام الشركة باعمالها وفق الاسس التجارية المعتمدة .

وزارة البريد والاتصالات

٢٩- تنوه اللجنة الى ارتفاع كلفة خدمة الاتصالات الهاتفية على المواطنين وتدعو الى تطبيق العدالة في توزيع الهوائيات واجور المكالمات في المنطقة الواحدة وحصر تركيب الهوائيات مقابل مضاعفة الرسوم في اضياع نطاق ممكن . وان تعطي الأولوية والتوسعات المستقبلية للمناطق التي تفتقر الى الخدمة الهاتفية .

٣٠- اعادة النظر في كلفة الاشتراك واجور المكالمات الهاتفية في الريف والبادية بشكل يتناسب والتكاليف الحقيقية وبما يضمن حسن توزيع مكاسب التنمية .

٣١- ايجاد وسائل فنية حديثة لمحاربة القرصنة والمنافسة الدولية في حقل الاتصالات وذلك بتقديم خدمات متميزة واسعار منافسة وتخفيض اجور المكالمات الهاتفية في الاعياد والمناسبات الدينية

هكذا من الأشغال

والوطنية وفي الفترة المسائية .

وزارة الخارجية

٣٢- بعد ان استمعت اللجنة لشرح مفصل عن أوضاع السفارات الاردنية في الخارج ، توصي بإيلاء سفاراتنا في الخارج العناية الكافية ، باختيار العناصر التي تمثل وجه الأردن الحضاري وتخدم المصالح الوطنية وتعمل على توثيق وتعميق علاقات المملكة مع الدول ، وكذلك تجهيزها وتأمين مبان تليق بمكانة الأردن .

وزارة الصحة

٣٣- دعم القطاع الصحي بالتوسع وتحسين اوضاع المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية القائمة ، ورفعها بالكفاءات الطبية والتدريبية اللازمة ، وخاصة في المناطق الريفية والبادية والاغوار .

وزارة الاعلام

٣٤- دعم القناة الفضائية العربية الاردنية باعتبارها نافذة الأردن على العالم الخارجي والعمل على تحسين برامجها من خلال زيادة مخصصاتها .

٣٥- دعم وكالة الأنباء الاردنية ، بتر ، لاعادة فتح مكاتبها الاعلامية في الخارج وفتح مكاتب جديدة ، لتقديم صورة الأردن الجلية من خلال ما تقدمه هذه المكاتب من أخبار وتقارير .

وزارة السياحة والآثار

٣٦- تطوير التعليم والتدريب الفندقي وتوسيع نشاطه وإيجاد الجوائز المناسبة لحفز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال .

٣٧- وضع الكلية الفندقية تحت اشراف وزارة السياحة والآثار وبالتعاون مع وزارة التربة والتعليم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك .

٣٨- اثناء المخططات اللازمة للقواقع السياحية الهامة في الأردن وإيجاد التمويل اللازم لتزويدها بجميع الخدمات والبنية التحتية وخصوصاً منطقة الشاطئ الجنوبي لمدينة العقبة وشاطئ البحر الميت ومنطقة البتراء ووادي موسى . ووضع خطة وطنية شاملة لاستثمارات الأراضي الحكومية في هذه المناطق من خلال بيعها أو تأجيرها بما يتفق والمصلحة الوطنية ويؤمن العدالة بين الجميع واتاحة الفرصة للاستثمار المحلي ليأخذ الدور الريادي في ذلك .

وزارة التعليم العالي

٣٩- تحويل كليات المجتمع التي تسهم في زيادة البطالة بواقعها الراهن الى كليات مهنية ترفد سوق

العمل بالمهارات والكفاءات الفنية المؤهلة ، وتوجيه البعثات الحكومية الى هذه الكليات ، لحفز الشباب نحو التعليم المهني .

٤٠- دعم الجامعات الاردنية الرسمية وتوجيهها نحو تخريج كوادر علمية مؤهلة على مستوى رفيع ، وتحسين مناهجها التعليمية ، وتوسيع طاقاتها الاستيعابية مع إيلاء أهمية خاصة لجامعة مؤتة ، وآل البيت لخصوصيتهما وعدم اكتمال بنيتهما التحتية .

٤١- تأمين التخصصات اللازمة لإيفاد بعثات علمية في اختصاصات فنية وإدارية متقدمة الى جامعات متميزة لاعداد الكوادر القيادية لخدمة متطلبات مؤسسات الدولة

٤٢- في ضوء مراجعة اللجنة لواقع الجامعات الاهلية ومخرجاتها ، تجد ان نوعية اختصاصات خريجيها لا تنسجم ومتطلبات التنمية ، لذا توصي اللجنة بعدم اعطاء تراخيص جديدة لجامعات اهلية ذات مناهج تقليدية ، لا تخدم متطلبات الاقتصاد الوطني باستثناء التراخيص للجامعات التي تعتمد مناهج وتخصصات متميزة ، واساتذة مختصين من سوية عالية لتلبية احتياجات الوطن المستقبلية .

المناطق الحرة

٤٣- توصي اللجنة بان تقوم الحكومة في ضوء الدراسات المتوفرة لديها باتخاذ القرار المناسب لتحويل منطقة اقليم العقبة الى منطقة حرة بكاملها نظرا لطبيعتها الجغرافية المتميزة وتشجيعا للاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية والسياحية لتمكين الأردن من منافسة الدول المجاورة في هذا المجال ولما لذلك من أهمية كبيرة في استيعاب القوى البشرية العاملة على ان يتم ذلك خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥ .

مؤسسة التدريب المهني

٤٤- تكثيف الجهود الحكومية في مجال التدريب المهني والتوسع في تطوير وفتح مراكز جديدة مجهزة بالاجهزة والمدرسين الاكفاء في مختلف مناطق المملكة بهدف توفير الكوادر الفنية والمهنية اللازمة لمتطلبات الطموحات الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي بما يحقق ارتياد مجالات عمل العمالة الوافدة ، بحيث يكون في كل محافظة مركز تدريب على الأقل ، من خلال خطة زمنية واقعية .

البحث العلمي

٤٥- إيلاء البحث العلمي الدعم المالي اللازم بما يتواءم واحتياجات المملكة من ابحاث ودراسات خاصة في مجالات الصناعة والزراعة ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها واعطاء ذلك الاهمية

هكذا من الأشهر

اللازمة عند صياغة مشروع قانون ضريبة الدخل وبحيث تحدد فيه نسبة معقولة لهذه الغاية مع التركيز على تفعيل وتوجيه دراسات وابحات المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا على المواضيع والقضايا العامة والوطنية .

المؤسسة الاردنية للاستثمار

٤٦- توصي اللجنة بان تقوم الحكومة ومن خلال المؤسسة الاردنية للاستثمار بتوجيه بعض استثماراتها نحو اقامة مبان حكومية في مختلف مناطق المملكة ، اضافة الى دعم مشروع الاسكان الوطني للموظفين ، وتأمين التمويل اللازم من خلال بيع بعض استثماراتها واستغلال الموارد لتمويل المباني الحكومية والاسكان الوطني .

التعويضات

٤٧- توصي اللجنة ان تولي الحكومة اهمية خاصة لتحصيل التعويضات المستحقة سواء للحكومة ومؤسساتها او للمواطنين الناجمة عن احداث حرب الخليج وذلك من خلال المتابعة الحثيثة مع الجهات المعنية اسوة بالدول الاخرى التي حصلت على تعويضاتها .

صندوق المعونة الوطنية

٤٨- توصي اللجنة بضرورة رصد المخصصات الكافية لتغطية احتياجات ابائنا الذين يقعون تحت خطر الفقر المدقع مع ضرورة اجراء الدراسات الموضوعية لتوزيع هذا الدعم على مستحقيه في مختلف مناطق المملكة وفق اسس عادلة .

صندوق التنمية والتشغيل

٤٩- تسهيل اجراءات حصول المواطنين على قروض الصندوق للمشاريع الفردية والاعلام الكافي لتوعية المواطنين باهداف الصندوق وغاياته .

البنك المركزي الاردني

٥٠- تؤكد اللجنة على قرارات مجلس النواب السابقة بضرورة اخضاع البنك المركزي لمراقبة ديوان المحاسبة تنفيذاً لقانون ديوان المحاسبة ونص المادة (١١٩) من الدستور الاردني . حتى لو استدعى الامر اجراء تعديلات قانونية لتنفيذ ذلك ، وذلك بمراقبة النفقات الادارية والمشتريات والمطاعاات .

الملكية الأردنية

٥١- تطلب اللجنة الخطوات الحكومية الداعمة لبناء الملكية الأردنية واستكمال

الاجراءات اللازمة لتحويلها الى شركة تعمل على اسس تجارية ورفع رأسمالها مع التأكيد على ضرورة دعمها لتحسين خدماتها وتوسيع وتحديث اسطولها لتأخذ دورها الريادي في المنطقة .

مؤسسة الضمان الاجتماعي

٥٢- نظرا لتوفر السيولة النقدية لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي ولاهمية مواجهة الالتزامات المستقبلية توصي اللجنة بان تبادر المؤسسة لتأسيس بنك استثماري تابع لها ورفده بالكفاءات الاقتصادية والمالية القادرة على تقييم المشاريع ودراساتها وادارتها وذلك ليتم من خلاله توظيف اموال المؤسسة واستثمارها بما يؤدي الى تحقيق عائد جيد والحفاظة على رؤوس الاموال المستثمرة بما يكفل مواجهة هذه الالتزامات ولاستكمال برنامج الضمان الاجتماعي الوارد في قانون المؤسسة لحماية حقوق المواطنين ومستقبلهم .

٥٣- توصي اللجنة بضرورة اعادة النظر برواتب الحد الأدنى التي يتقاضاها المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي ، لمقابلة متطلبات الحياة المتزايدة ، ويحفظ الحياة الكريمة لهم .

٥٤- اجراء دراسة جادة لتغطية المشتركين بالضمان الاجتماعي بالتأمين الصحي ، وذلك للذين لا يشملهم التأمين الصحي ضمن المؤسسات التي يعملون بها .

وزارة التنمية الادارية

٥٥- تؤكد اللجنة على التوصيات السابقة المتعلقة بتطوير الجهاز الاداري وتحديثه ومحاربة المحسوبية والروتين والترهل ورفد الاجهزة الحكومية بالكفاءات والقدرات والخبرات العلمية والادارية اللازمة والحفاظة على ما هو موجود منها من خلال تعديل نظام العلاوات ليشمل هذه الفئة وخصوصا حملة الشهادات العلمية .

٥٦- ايلاء القيادات الادارية في الجهاز المدني العناية اللازمة باستقدام الكفاءات القادرة للتعامل مع متطلبات المرحلة القادمة وتأمين البدلات المالية اللازمة لهذه القيادات لتلائم ومواقعهم القيادية ومسؤولياتهم .

توصيات اخرى

٥٧- توصي اللجنة بالغاء التبرعات المدرسية وحصرها بالطلبة المقتدرين .

٥٨- دعم القوات المسلحة ، مصدر الاعتزاز الوطني الاردني ، سياج الوطن ، وضمانة أمنة وحماية مشروعه القومي ، ورفدها بكل الاحتياجات الفنية والتقنية لتمكين من القيام بواجباتها على أتم وجه .

هكذا من الأشهر

٥٩- دعم جهاز الأمن العام بزيادة كادره وتأهيله وتحديث تجهيزاته بما يمكنه من الحفاظ على الاستقرار بما يضمن سرعة مكافحة الجريمة ، باعتباره القاعدة الأساسية للتنمية والتقدم .

٦٠- دعم جهاز الدفاع المدني وتحديث تجهيزاته ليوافق متطلبات التنمية والسلامة العامة .

٦١- ضرورة وضع الدراسات الهادفة لإيجاد الأسلوب الناجح في التعامل مع احتياجات المواطنين غير المشمولين بالتأمين الصحي وزيادة التخصصات اللازمة لتحقيق ذلك .

٦٢- التأكيد المستمر على الترابط بين اقتصادنا ، واخوتنا أبناء الشعب الفلسطيني غرب النهر انطلاقاً من خلقية العلاقات الأخوية والتاريخية المتميزة بين أفراد الأسرة الواحدة لتحسين العلاقات بما يتسجم مع متطلبات المرحلة التي نعيشها لترتقي الى مستوى المهمات القومية الملقاة على عاتقنا .

٦٣- العمل على تقوية التواصل للعلاقات الاردنية /العربية والاسلامية ، في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

٦٤- ان اللجنة وهي تلمن الجهود الحكومية في دعم جهاز القضاء وتحسين اوضاع العاملين فيه توصي ابناء كبار القضاة العناية اللازمة لتمكينهم من اداء واجبهم الوطني في مناصب مناسبة .

٦٥- ترى اللجنة ولاعتبارات تتعلق بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العمل على تأمين التمويل اللازم لتنفيذ كافة مشاريع الباب الثاني ، حيث ان ذلك سيحسن من وضع الاقتصاد الوطني ويرفد الخزينة بموارد جديدة ويخدم التوجهات الوطنية في الحد من مشكلة البطالة .

٦٦- توصي اللجنة دراسة اوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين بهدف تحسين مستوى معيشتهم من خلال :

أ - تنفيذ برنامج الاسكان الوطني .

ب - تحسين مداخيلهم لرفع مستوى معيشتهم ولتمكينهم من مواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة ، وذلك بمضاعفة الزيادة السنوية للموظف حسب نظام الخدمة المدنية واجراء التعديلات اللازمة على سلم الرواتب .

ج - من خلال ما ورد في التوصية (٣) المذكورة سابقاً تحت وزارة المالية . وهي التوصية المتعلقة بزيادة الأغفاءات أو بمضاعفة الإعفاءات الجمركية للمؤسسات الاستهلاكية للخدمة والمبكرة .

٦٧- لغايات سرعة الانجاز ومخاربة البيروقراطية فان اللجنة توصي باهمية تحديث وتطوير اساليب عمل ديوان المحاسبة ودائرة اللوازم ، بما لا يعيق عمل الوزارات والمؤسسات العامة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نود ان نؤكد هنا على ضرورة التعاون والتنسيق فيما بين جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمواطنين كل في موقعه ، مع تكاتف الجهود الوطنية كافة لما فيه رفعة هذا البلد وعلو شأنه ورخائه ، وبما يحقق طموحات القيادة والمواطنين في بناء الوطن الامثل . كما ان المرحلة المقبلة هي ولا شك مرحلة التحديات الكبيرة التي تتطلب جهد وفكر وعمل جميع ابناء هذا الوطن لتكون جذيرين به ولتكون ابناءه المخلصين تفكر بمستقبلنا الواعد لا يحاضرنا فقط ، وبما نقدم لهذا البلد لا بما نكسب منه .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في ضوء الدراسة المستفيضة التي قامت بها اللجنة المالية والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير ، فأنا تنسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ مع الاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي وردت في هذا التقرير ، والتزام الحكومة بقبولها .

وترى اللجنة ان يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم على الجهود الدؤوبة والمبدولة في كافة المجالات الدولية للارتقاء بالملكة وللنهوض بها الى ارفع المستويات وكذلك لجهوده الحثيثة وتوجيهاته الكريمة المستمرة لتحسين اوضاع ابناء الأسرة بشكل خاص . والشكر الموصول الى صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم الذي يولي جل اهتمامه لتدعيم بناء الاقتصاد وتصويب مساره وتعميم مكاسب التنمية الشاملة .

كما تتوجه اللجنة المالية بالشناء والتقدير الى ابناء هذا الوطن لما بذلوه من تفان وتضحيات لبناء الاردن الجديد ، وبما اظهروه من وعي واخلاص لخدمة وطننا العزيز .

كما تتقدم اللجنة المالية بالشكر والتقدير الى كل من ساهم معها بافكاره وارائه المناقشات القيمة التي جرت حول مناقشة مشروع قانون الموازنة ، كما تشكر اللجنة جميع العاملين بوزارة المالية وجهاز موظفي دائرة الموازنة العامة الذي ساهموا باخراج واعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ .

حفظ الله الاردن الغالي وحفظ مسيرته المظفرة بقيادة الحسين الباني . سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل والله سبحانه الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

وشكراً سيدي الرئيس .

حكــم خيـــــر

امين عام مجلس الامة

" اللجنة المالية "

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام وشكراً لمساعدة المقرر ، الزملاء الأفاضل بعد ان استمعنا إلى تقرير اللجنة المالية وهنا اسمعوا لي ان اتقدم بالشكر الى السادة اعضاء اللجنة المالية ومقررها ورئيسها على هذا الجهد الذي قدموه، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

ب - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ ، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، وإقراره .

معالي رئيس المجلس : سنبدأ النقاش مباشرة ، قد قام بعض الزملاء بتسجيل اسماءهم للحديث لدى الامانة العامة ، واد هنا ان اتلو اسماء الزملاء الذين سجلوا اسماءهم ، ومن يرغب من خارج هذه الاسماء يستطيع ان يضيف اسمه ، الاسماء المسجلة لدى السادة : ابراهيم سمارة ، مفلح اللوزي ، سميج الفرح ، نادر ابو الشعر ، فواز الزعبي ، بسام حدادين ، صالح شعواطة ، مفلح الرحيمي ، احمد القضاة ، محمد عودة نجادات، احمد الكولحي ، فياض جرار ، نزيه

عمارين، حماد ابو جاموس ، عبد الرزاق طيبشات ، عوض خليفات ، طه الهباهبة ، مصطفى شنيكات ، حمزة منصور .

من يرغب من خارج هذه الاسماء ان يتحدث في الموازنة العامة ؟ السادة الزملاء هذه القائمة موجودة لدي سنستمر في النقاش ، حقيقة تعتمد على الوقت الذي تأخذ احاديث الزملاء ، لا استطيع ان افصل من يتحدث هذا اليوم ومن يتحدث غداً ، سنستمر في القائمة حسب الترتيب الى ما دام يسعنا الوقت بذلك، ارجو من الزملاء الذين يرغبون في الحديث رفع الايدي ، لدي الان اسماء السادة: خليل حدادين ، علي الشطي ، ابراهيم شحدة، طلال عبيدات ، توجان فيصل ، عبدالله اخو ارشيدة ، همام سعيد ، عبد العزيز جبر ، محمد الحاج ، ابراهيم زيد الكيلاني ، دكتور عويضة ، عبد موسى النهار ، سالم الزوايدة ، نادر الظهيريات ، خالد عبد النبي ، عبد المنعم ابو زنت ، ذيب انيس .

بسم الله نبداً ، الاستاذ ابراهيم سمارة السيد ابراهيم سمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب الاكارم ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

تعلمون أن هذه الموازنة لعام ١٩٩٥ هي الأولى بعد معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية التي لم يكذب جيف حبرها بعد ، المعاهدة التي استغرقت جهد الحكومة والوفود المفاوضة منذ مؤتمر مدريد وحتى توقيعها في ١٩٩٤/١٠/٢٦ ، بحيث انصرفت اهتماماتها الكبرى الى العوامل والمؤثرات الخارجية ، فكانت المعاهدة من منظورها الوطني والعربي والإقليمي أكبر حدث سياسي ، تأمل ان يتحول مستقبلا الى كونه حدثاً تاريخياً بما يعكس على الاردن وعلى العرب جميعا وعلى المنطقة بأسرها من خير وامن ، ورفاه وطمأنينة . وبالمقابل فقد اناطت الحكومة شؤون الداخل الى وزرائها في الوقت الذي كرس فيه رئيسها وقته وجهده وقدراته للشؤون الخارجية في اصعب مرحلة من تاريخ الاردن ، فجاءت هذه الموازنة بما اشتملته محاولة لتحقيق الحد المعقول من الطموحات الوطنية في ظل القدرات التي لا تخفى على احد منا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الأفاضل ،

انني اقدر ان الموائمة بين الآمال الطموحة والإمكانات المتاحة عبء ليس بالهين ، وعملية دقيقة تتطلب تخطيطاً علمياً بارعاً ، وجهداً عقلياً فائقاً ، وكفاءة وإبداعاً في سلوك المسؤولين والمديرين ، ومع ذلك فان النظر في الطموحات في ضوء الإمكانيات المتاحة امر يبعث في الغالب على التشعب في الآراء والاجتهادات والمواقف ، ولكنه على اي حال يتطلب منا الواقعية ، ومواجهة مشكلاتنا بعقلانية وعلمية ، فنحن امام مشكلات وتحديات اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية واقعة ومنتظرة ، ومع ما ننادي به من تعاون وتشارك في تحمل المسؤولية لمعالجة قضايا الحاضر ومستلزماته ، والتخطيط للمستقبل الآتي ، الا ان المسألة عما مضى هي تقوم لما هو كائن او آت ، وعليه فائني أتساءل :

- ماذا عملت الحكومة في إنجاز موازنة عام ١٩٩٤ الرأسمالية ؟ وما الحكمة من البطء في الإنفاق طيلة العام والسرعة فيه في آخر شهر أو شهرين من السنة ؟
- وماذا فعلت إزاء تفاقم غلاء الاسعار في قوت الشعب وحاجاته ، علماً بأن الكثير من شرائحه ترزح تحت غائلة الفقر والجوع ؟
- بل ماذا فعلت من اجل الإصلاح الإداري وتكريس المؤسسة في وزاراتنا ودوائرن الرسمية ، كيلا تبقى الوزارة او الدائرة انعكاساً لفكر رجل واحد ، وسياستها سياسة وزير لا سياسة وزارة واضحة الأهداف والنهج ؟

هكذا من الأشغال

ومع كل التقدير لجهود الحكومة فإني أسجل ملاحظاتي التالية على موازنة عام ١٩٩٥ ، كما سأتابع الحكومة باستمرار عما سيتم تنفيذه منها ، وما سيتم تنفيذه من مطالبتي ، أما الملاحظات فهي :

- ١ - أؤيد توجه الحكومة نحو سياسة الاعتماد على الذات وتخفيض الفجوة التمويلية الخارجية ، بما يساعد على تخفيض حجم المديونية الخارجية والداخلية وتخفيض أعبائها ، وكذلك توجه الحكومة نحو تحسين المناخ الاستثماري والمحافظة على الاستقرار النقدي .
- ٢ - أشار خطاب الموازنة العامة إلى زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة بمبلغ (٥٠) مليون دينار ، ونحن إذ نقدر أن هذا العجز يعود السبب الرئيسي فيه إلى زيادة المخصصات للنفقات الرأسمالية استجابة لمطالبات المرحلة القادمة ، وما من شأنه توفير المزيد من فرص العمل وزيادة معدلات الانتاج ، إلا أن أسلوب عرض الموازنة ما زال يخفي عجز الموازنة الحقيقي والبالغ (٣٢٧) مليون دينار ، بعد إضافة تسديدات القروض الداخلية والخارجية إلى النفقات العامة ، علماً بأن الإيرادات العامة تشمل المنح والمساعدات الخارجية ، والتي إذا ما تم استبعادها لمعرفة مدى اعتماد الموازنة على الموارد المحلية ، فإن هذا العجز يرتفع إلى (٤٩٢) مليون دينار ، وفي ظل هذا الوضع كيف يتم تحقيق سياسة الاعتماد على الذات ؟ إذا لم تقم الحكومة بتخفيض الفجوة التمويلية والإنفاق غير المبرر وترشيد استخدام المال العام ومنع هدره في غير وجهه الصحيح ، ووضع السبل الكفيلة بحسن تحصيله .
- ٣ - طالعا خطاب الموازنة بتوجه الحكومة نحو تخفيض العجز وزيادة الاعتماد على الذات من خلال زيادة نمو الإيرادات العامة بمعدلات أعلى من نمو النفقات العامة ، في الوقت الذي يظهر مشروع قانون الموازنة نمو النفقات العامة بنسبة (١٦٥٪) عن أرقام إعادة التقدير لعام ١٩٩٤ في حين لم تتجاوز نسبة نمو الإيرادات العامة (٨٪) عن أرقام إعادة التقدير لعام ١٩٩٤ ، وتساؤل في ظل هذا التناقض في تقديرات الحكومة ، وحتى تناقضها مع برنامج التصحيح الاقتصادي وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٣-١٩٩٨ ، كيف سيتم المحافظة على مستويات الأسعار بعد هذه الزيادة في النفقات ، والتي تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ؟ وما هي الوسائل التي تعتمدها الحكومة اتخاذها للحيلولة دون انعكاس ذلك على ارتفاع مستوى الأسعار ؟ وهل سيكون ذلك بسياسة نقدية متشددة تقيد مستوى الائتمان ؟
- ٤ - إننا نؤيد التوجه نحو تطبيق اللامركزية ، ونقل الصلاحيات من المراكز إلى المحافظات ، لتحقيق المشاركة الشعبية في صنع القرارات الاقتصادية السليمة على مستوى المحافظة ، إلا أنني أتساءل ... هل كان إقرار المشاريع المدرجة في مشروع الموازنة محصلة تشارك بناء ما بين الحكومة

والحكام الإداريين واللجان الاستشارية ؟ أم كانت من جانب واحد فقط هو الحكومة ؟ ، وهل تلبي حاجات ومطالب المواطنين في المحافظات والمناطق ؟ . أعتقد أن الإجابة واضحة ، وإلا كيف يفسر الاستمرار في تهيش بعض المحافظات والمناطق على الرغم من استمرار معاناة سكانها من الفقر وضنك العيش ؟

- ٥ - أطلب الحكومة بتبني برنامج وطني للمشاريع الاستثمارية والتنمية ، وإن يتم وضع برنامج زمني للتنفيذ يراعي الأولويات ومدى توافر المخصصات اللازمة لذلك ، وإن لا يترك وضع وتنفيذ هذه المشاريع وفقاً لرغبات الحكومة في كل عام .
- ٦ - نلاحظ عدم شمول الموازنة على موازنات المؤسسات الحكومية العامة ، إذ لا يقبل أن يظل مجلس النواب بعيداً عن مراجعة أوضاع هذه المؤسسات المالية والإدارية ما دامت الخزينة تتحمل مسؤولية دعم هذه المؤسسات من أموال الشعب في حالة مواجهتها لأية ضائقة مالية ، بما يضمن حسن أدائها ومساهمتها بشكل ايجابي في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة .
- ٧ - خصصت الموازنة مبلغ ٣٠ مليون دينار لدعم المواد التموينية ، وعلى الرغم من أن هذا الرقم هو ما تم تخصيصه في العام السابق لدعم المواد التموينية ، إلا أن هذا مؤشر واضح على توجه الحكومة لتخفيض الدعم المخصص لدعم الطبقات الفقيرة في ضوء زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة التضخم بمعدل (٤٪) ، لماذا يتم التخفيض بهذه الصورة ؟ ، نطالب الحكومة بتفعيل دور وزارة التموين في تحديد الأسعار ومراقبتها بما يخفف المعاناة عن المواطنين .
- ٨ - أشار خطاب الموازنة إلى جملة الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها ، ومن ضمنها الاستمرار في بناء احتياطات المملكة من العملات الأجنبية لتكون كافية لتغطية ثلاثة أشهر من قيمة المستوردات على الأقل ، وأسأله هنا كيف يمكن تحقيق ذلك في الوقت الذي أشار خطاب الموازنة (ص ٩) إلى تعرض احتياطاتنا إلى ضغوط متتالية خلال النصف الأول من هذا العام ، وانخفاض نسبة تغطية احتياطاتنا الأجنبية لأقل من شهرين من قيمة المستوردات حالياً ، وكيف سيتم بناء احتياطات لفترة ثلاثة شهور ، في ظل تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات من السيارات والسلع الكمالية ، وتعلم حكومتنا ما هو أثر هذا التخفيض على احتياطات المملكة من العملات الأجنبية ، اللهم إلا إذا كان لديها حلول سحرية لم تضمنها في خطاب الموازنة .
- أو لم يكن من الأولى السماح باستيراد السيارات الصغيرة لموديلات ما قبل العشر سنوات بدلاً من الخمس تيسيراً على المواطنين ذوي الدخل المحدود وبالتالي تكون قد راعينا مصالحنا كمستوردين لا مصالح الدول المصدرة التي يخدمها تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات

هكذا من المأهول

والسلع الكمالية .

معالي الرئيس ، ايها الاخوة النواب ،،

١ - المطالب على المستوى الوطني :

١ - إعادة النظر في السياسات الداخلية لمرحلة ما بعد معاهدة السلام ، وفي الخطط الاستثمارية بخاصة ، وما يفرع عنها من برامج ومشاريع ، فالشعب ينتظر الانفراجات ، وفرص العمل ، ومعالجة البطالة والفقر .

٢ - إعادة النظر في أسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين لتكون اكثر عدالة واستقراراً ، ففكرة التغيير فيما مضى انعكس على ادوار طائلي التوظيف وعدم ثباتها مما اقتدها المصادقة بنظر المعنيين والمواطنين .

٣ - التحديث المستمر للقوات المسلحة علوماً عسكرية وتدريباً وتسليحاً تقنياً حديثاً ، والإفادة من تجربة بعض الدول في العالم التي وظفت قدرات القوات المسلحة في زمن السلم للمشاركة في النهضة التنموية للوطن .

٤ - زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين ، لأن الزيادة السابقة لم تكن مجزية بل متواضعة جداً .

٥ - نقل موظفي الفئة الرابعة من آذنين ومستخدمين الى مظلة التقاعد ، وقصر مظلة الضمان الاجتماعية على موظفي المؤسسات غير الحكومية .

٦ - وضع سياسة علمية منهجية واضحة للإحالات على التقاعد ، فكثير من الطاقات الوطنية المبدعة كانت ضحية فردية الوزير ، وازدواجية المعايير ، او المعلومات غير الصحيحة التي يبنى قرار الاحالة عليها .

٧ - إشراك الجامعات ومراكز البحث والتطوير في وضع السياسات الاقتصادية والصناعية والزراعية والتربوية ، بانهاج الدراسات والبحوث العلمية ودراسات الجدوى ، وفي التخطيط العلمي الشامل لجميع مناحي الحياة وعدم قصر دور الجامعات على الجوانب الأكاديمية المحضه ... فهي مع الأسف كثر ثمين شبه منحيد .

٨ - إحكام الرقابة التموينية على اسعار السلع والمواد الغذائية ، وقطع الغيار للسيارات والآلات والأجهزة على اختلافها ، وكبح جناح التجار والباعة المستغلين ، سيما وشهر رمضان المبارك على الابواب ، وينبغي الا يتحول رمضان الى فرصة للبلطجة والاستغلال والاحكار ، واغتياال فرجة الضائيم والأطفال طيلة ايامه وما يملوه من ايام عيلة القطر . فالاستغلال والاحكار على

مدار العام ظاهران أفرزتا قططا سميكة واسرا محرومة ، واخرى جائعة او معدومة ، مع غياب الرقابة الدقيقة .

٩ - زيادة عدد صوامع الحبوب ومراكز تخزين اللحوم . والدواجن حرصا على الأمن الغذائي للمواطنين ، والذي هو جزء من أمنهم الاجتماعي ، وتنشيط الزراعة والصناعة وتشجيعها ، ورسم سياسات علمية عادلة تراعي البعدين الجغرافي والسكاني وتأخذهما بالاعتبار الجاد .

١٠ - مضاعفة الاهتمام بصناعة السياحة والصناعات السياحية ، والآثار ، وأماكن السياحة الاصطياف ، وترميمها والحفاظة عليها .

١١ - دعم الاتحادات الرياضية والأندية الرياضية الثقافية .

١٢ - اعفاء المجالس البلدية والقروية من فوائد القروض البنكية ، وزيادة حصصها من عوائد المحروقات ، واعطاء صلاحيات اكبر لرؤساء المجالس لمعالجة مخالفات الابنية والاعتداءات على الشوارع .

معالي الرئيس ، السادة النواب ،،،،

ب - المطالب على مستوى الدائرة الانتخابية :

١ - ترفيع لواء الرمثا الى محافظة أسوة بالمحافظات الاخرى كونه مؤهلا من حيث البعدين الجغرافي والديموغرافي ، فهو البوابة الشماء الشمالية للمملكة ، وحضنها الدافع الحائني الذي منه كانت تمر قوافل التجارة والحجيج منذ قرون ، وما زال يعطي ويعطي من جهد ابنائه ، ودمايقهم ، واموالهم ، وانه بعد افتتاح مركز جابر الحدودي لا يعوضه الا ان يرفع الى محافظة ، وليس ذلك بعزيز على حكومتنا الرشيدة .

٢ - المستشفى الذي كان اول مطلب من مطالب لواء الرمثا في موازنة عام ١٩٩٤ ، لم يجد من الحكومة اذنا صاغية ولا رغبة اكيدة في معالجة وضعه المتردي ، فهو لم يعد صالحا لا من حيث السعة ولا الموقع والبناء ، وكادت سيول امطار هذا العام ان تجرفه بعد ان غزت غرف المرضى والإسعاف ، بالإضافة الى نقص الأجهزة والآلات ، وافتقاده الى التكنولوجيا الطبية الحديثة ، ونقص الادوية ، وكثرة الحشرات والصراصير لذا فانهي اطالب الحكومة بحل جاد وسريع وذلك ببناء مستشفى حديث متكامل ، وتحويل المبنى الحالي الى مركز للشرطة او للدفاع المدني ، او هدمه ، اذ لا يصلح لغير ذلك ، وان هذا المطلب مطلب شعبي ملح للواء الرمثا .

٣ - مصب الأكيدر لمياه الصرف الصحي وللنفايات ، ومحطة تنقية المياه العادمة المقترحة لمشروع اربد الكبرى ، ومحطة التنقية المكشوفة والواقعة شمال الرمثا ، كلها امور خطيرة تحيط بالرمثا من كافة الجهات ، فهل لهذا الواقع من إعادة النظر فيه أو علاجه علاجاً جذريا ؟

هكذا من الأشهر

٤ - السدود : لقد ناديت ومنذ موازنة عام ١٩٩٤ بإنشاء ثلاثة سدود في كل من البويزة والرمثا والشجرة ، وما حصل من اضرار بالغة خلال هذا الشتاء يؤكد ضرورة انشاء مثل هذه السدود ، فأمل إيلاء هذا المطلب الاهتمام المناسب .

٥ - إعادة النظر في التعويضات التي قدمت تحت اسم المعونات للمتضررين من السيول في منطقة الرمثا ، إذ ما زال بعضهم يعانون ويقاسون ، في حين كانت تعويضاتهم متواضعة للغاية لا تسمن ولا تغني من جوع ، لفقرهم وعوزهم ابتداء ، ولتصدع بيوت بعضهم حتى لم يعودوا في مأمن من السكن فيها ، وعليه فأنني اطالب بإنشاء مساكن لهؤلاء .

٦ - إنشاء مسلخ في لواء الرمثا بدلاً من ذاك الذي هدم لمجاورة محطة التفتية المكشوفة له ، من غير إذن أو سابق انذار ، والمطالبة بإنشائه مستمرة منذ عشر سنوات .

٧ - شبكة الاتصالات السلكية في لواء الرمثا وعدت بتنفيذها قبل نهاية عام ١٩٩٤ ، تأمل تنفيذ ما وعدت به الحكومة مشكورة .

٨ - توسيع شبكة الطرق في لواء الرمثا ، وبخاصة طريق الرمثا الطرة الشجرة عمراوة الذنية ، وطريق عقربة الخفية في لواء بني كنانة ، والطرق الزراعية في الرمثا وبني كنانة ، وقد قام معالي وزير الأشغال بزيارة للمناطق واطلع على الحاجة بنفسه ، ووعده بالتنفيذ عام ١٩٩٥ ، مشكوراً .

٩ - تفريش أراضي الخفية فوقاً على مواطنيها ، والاهتمام الخاص بمدينة أم قيس كمعلم سياحي وأثري في الشمال .

١٠ - دعم قطاع النقل في الرمثا والذي يزيد عن ١٢٠٠ شاحنة ، وذلك باعطائه وباقي الشاحنات الأردنية أولوية النقل من العقبة وإلى الخارج أو الداخل وعدم اعطاء الأولوية المطلقة لشركتي النقل الأردنية السورية ، والأردنية العراقية ، على حساب الشاحنات الأردنية العائدة للمواطنين في هذا القطاع .

١١ - ترفيع محكمة صلح الرمثا إلى محكمة بداية .

معالي الرئيس ، الإخوة النواب الكرام ،

وأخيراً فنحن دولة ديمقراطية ، والدولة الديمقراطية هي دولة القانون ودولة المؤسسات ، والتي تقتضي المساهلة عن الفساد المالي والإداري ، وهذا المبدأ مرتبط بالتطوير والإصلاح الإداريين ، وعلى

الحكومة تكريس هذه المبادئ في الوظيفة العامة والحياة العامة ، وانه من اجل تعميق النهج الديمقراطي ، واستكمال دولة القانون والمؤسسات لزام علينا ان نضع الشخص الكفء المناسب في المكان الإداري والقيادي المناسب ، مع التأكيد على شرطي الإلتزام الواعي الصادق سلوكاً وعملاً لا قولاً وادعاءً ، وعلى القوي الأمين ، لأن القائد الناجح لا يكون الا مديراً قوياً أميناً ، تنفجر على يديه قدرات الخلق والابداع والابتكار والتجديد ، واطالب الا تبقى المناصب العليا إقطاعات سياسية في الوقت الذي تقيب فيه عن الساحة طاقات وطنية مبدعة مجربة . والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الزميل النائب مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ابتداء اود ان اشكر الحكومة على الجهد الذي بذلته في اعداد هذه الموازنة ، وان اشكر واقدّر جهد اللجنة المالية في اعداد تقريرها عن هذه الموازنة والتوصيات التي تضمنتها التقرير . واذا كانت الموازنة هي الترجمة الواقعية لسياسات الحكومة المختلفة فأتنا نبدي ملاحظتنا هذه عليها ضمن هذا المفهوم .

اولاً : تأتي هذه الموازنة في مرحلة ما بعد السلام ، وبعد التوصل الى اتفاقية السلام ، وضمن جو التفاؤل والوعود الكثيرة ، بتحسين المناخ الاقتصادي وانفراج الأزمة التي سببتها عوامل خارجية وداخلية سبقت توقيع اتفاقية السلام ، وان ابناء الشعب يتوقعون من موازنة عام ١٩٩٥ تنفيذ اتفاقية السلام رجاؤاً أكثر وانفراجاً أوسع وتحسناً في مستوى المعيشة .

وحولاً او بداية حلول للمشاكل الاساسية ، التي نعاني منها وهي البطالة والفقر . وهم يتوقعون من هذه الموازنة . ان تكون اسهاماً بارزاً في حل هاتين المشكلتين . إلا انني بعد الاطلاع على مشروع قانون الموازنة . اتساءل يا ترى هل تضمنت الموازنة هذه إشارات واضحة الى ان الحكومة وضعت يدها على لب المشاكل هذه وانها ابتدأت فعلاً بالشروع في حلها . وبخاصة في موضوع البطالة ويجاد فرص عمل لنسبة كبيرة من ابناء الوطن الباحثين عن عمل منذ سنوات طويلة . ومنهم خريجو الجامعات والمعاهد الذين يتزايدون عاماً بعد عام .

ثانياً : ومن نفس المنطلق ، فأني ابضا أتنبه الى ضرورة وضع اليد على مشكلة ارتفاع الاسعار ويجاد معالجة حقيقية لهذه المشكلة .

ثالثاً : ان المرحلة القادمة هي مرحلة التحديات الاقتصادية والعلمية وهي تحتاج الى ادارة الحكومة القوية لضبط هذه الامور المهمة .

رابعاً : كانت الحكومة الموقرة قد وعدت باشتراك النواب في اعداد موازنات المحافظات . ولكن هذا الوعد لم يتحقق . ولا زالت

هكذا من الأشغال

المشاريع والمخصصات توضع وتحدد دون أخذ رأي النواب في المحافظات المختلفة . وبحث الأولويات التي يرونها لمناطقهم . مع ان مثل هذه المشاركة هي الضمانة للاتفاق المجدي والضروري وهي الضمانة لتوزيع مكاسب التنمية والتطور وشمول اتحاء المملكة بها بشكل متوازن .

خامساً : اتنا ثمن جهد الحكومة في المحافظة على فعالية وكفاءة وجاهزية قواتنا المسلحة العزيزة ، واجهزتنا الامنية وابقائها في تطور مستمر فهي درع الوطن ورمز الأمن والأستقرار . واتنا ثمن التوجهات الجديدة . لرفع رواتب التقاعد للعاملين العسكريين والمدنيين . ونطالب بشمول المتقاعدين القدامى بهذه المكرمة فهم الذين قدموا وضحوا كثيراً وتاكلت رواتبهم القليلة مع رفع الأسعار المستمر ولا بد من انصافهم العاملين والمتقاعدين . وعندما يدعواهم الواجب الوطني لرفع السلاح والدفاع عن الوطن . يأتوا فوج بعد فوج وهذا سبق ولسنائه الجميع ومن هنا ثمن المواقف للرجال تحسبهم ذخيرة جاهزة حين اللزوم . وقوة احتياطية مدربة ، وخاضت معارك بخبرة دفاعية لذا واتني اطالب الحكومة بأن تعمل على ذلك وأن تضع بموازنتها مخصصات لهذه الغاية سابقاً أم لاحقاً للأصناف والمدة بين هذه الفئات المتفاوتة بالحقوق وهم جميعهم نجد الحسين وهو قائدهم يؤتون من دونه ويفتندونه بالأرواح دفاعاً عن الوطن .

سادساً : اما فيما يتعلق بمبطلتي الانتخابية فاتي للمرة الثانية اكرر المطالب العادلة لهذه المنطقة واخص بالذكر منها ما يلي :

١ - طريق عمان الجيبه ياجوز ، الزرقاء واصلاحها بتوسيعها وجعلها مسريين على الاقل وذلك لضغط السير وكثافته عليها ومضى عليها سنوات . كل ما يطرح العطاء للتنفيذ تتغير الحكومة ويختفي هذا العطاء ويحدد الطلب . لذلك اكرر الطلب بتنفيذ هذه الطريق المهمة . وكذلك طريق شفا بدران الشارع الرئيسي .

٢ - كما اطالب بحل مشكلة اراضي الأوقاف المجاذية والمحيطه بالقبرة في صويلح وإنهاء هذه المشكلة الملقة منذ زمن بعيد حيث ان هذه الأرض وغيرها من اراضي صويلح هي او هبوا اشخاص من اهالي صويلح للوقف . والزيت اذا احتاجوه اهل حرم على الجامع املاً من دولة رئيس الحكومة وزملائه التدخل لحل هذا الموضوع بيننا وبين وزير الأوقاف لأهميته .

٣ - واطالب بانشاء مدرسة ذكور في حي صويلح الغربي الكمالية والحرر علما بان المدرسة للذكور الموجودة حالياً ابتدائية ومستأجرة وغير ملائمة للتدريس ، وهنا لا يوجد مدرسة بنات بنفس الموقع مدرسة حديثة لذا يكون مدرسة للذكور بنفس المستوى ، ورفع مدرسة البنات للثانوية الكاملة .

٤ - كما اطالب بتفعيل دور الشباب في عمان الغربية . لئلا العلي صويلح شفا بدران ابو نصير الجيبه بتحسين اوضاعهم بترأكر تليق بهم . وتلبي رغباتهم حسب الأصول .

٥ - تحسين العيادة الصحية في شفا بدران مع تخصيص دكتور وطاقم دائم لها .

معالي الرئيس ، اخواني نواب الامة المحترمين

انا ندرك ان الحكومة كانت حذرة ودقيقة بانها بنت موازنتها الفعلية على ما هو مؤكد من واردات ولكتنا ندرك ايضا . ان المطالب التي اشترت اليها وما ورد في توصيات اللجنة المالية يمكن ان يتحقق جزء منه حتى ضمن الموازنات المتحفظة والمشدودة .

وختاماً اود ان ارفع اسمي آيات الشكر والولاء لصاحب الجلالة الملك الحسين المعظم الذي لولا قيادته الحكيمة ورؤيته السديدة . وما حققه لنا من امن واستقرار . لما كان بإمكاننا ان نجلس تحت هذه القبة . ونناقش مثل هذه الموازنة . او غيرها . داعياً الى الله العلي القدير ان يمد في عمر جلالة . وان يحفظ لنا ولي عهده الأمين قرة عين الحسين . وقرة عين الأردنيين سمو ولي العهد الأمير الحسن المعظم .

ختاماً بارك الله بكل جهد مخلص يبذل من الحكومة او من النواب فنحن بالنتيجة فريق واحد يعمل من اجل مصلحة الوطن والمواطن في ظل الراية الهاشمية ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

واخيراً اغتنم هذه المناسبة لبارك الى قائد الوطن وولي عهده وشعبه الاردني بالعام الجديد وكل عام وانتم بخير جميعاً .

معالي رئيس المجلس : المتحدث
النائب الاستاذ سمح الفرح الذي يليه المتحدث

النائب الدكتور نادر ابو الشعر .

السيد سمح الفرح :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزميلة المحترمة ، الزملاء الكرام

في مثل هذا الوقت من العام الماضي كان لمعظمنا تعليقاً على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ حيث تقدمنا نحن نواب لواء مادبا آنذاك بعدة مطالب لم يكن معظمها مدرجا في صلب الموازنة واهم تلك المطالب :

١ - شراء مستشفى النديم وقد نفذت الحكومة ذلك مشكورة .

٢ - ترفيع لواء مادبا الى محافظة وقد تم ذلك بعون الله وجهود الحكومة الرشيدة مشكورة ، الا ان المطلب الثالث آنذاك والمتضمن المجاز وتوسعة طريق مادبا - ام العمد حتى مثلث الياودة لم يكتب له التنفيذ علماً بان الحكومة الموقرة تعي تماماً كم ان ذلك الطريق بحاجة الى ما سبق ذكره حيث ان طريق الموت هذا قد تسبب في حوادث عدة كان آخرها حادث السير المروع الذي وقع قبل عدة اشهر والذي نتج عنه مأساة انسانية كان ضحيتها اربعين مواطناً من ابناء هذا البلد الطيب بين قتيل وجريح .

معالي الرئيس ، ان هذا المشروع الذي اشير اليه ، لم ترصد له المخصصات اللازمة ولم تتخذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذه حتى الآن ، لقد تبين لي ومن خلال اطلاعي على مشروع

قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ ان الحكومة قد رصدت مشكورة مبلغ مائة ألف دينار لانجازها علما بان كلفته الحقيقية والذي هو بطول ١٤ كم تسعة ملايين دينار مما حدى باللجنة المالية للورقة لمجلس النواب ولدى اطلاعها على هذه المخصصات ان اشارت في التوصية التاسعة بقرارها رقم ٤- بضرورة تنفيذها مع المشروعات الوطنية لوزارة الاشغال العامة اذ جاء في تلك التوصية ما يلي :

لاحظت اللجنة ان المخصصات المرسدة لمشاريع هذه الوزارة موزعة بشكل واسع وببالغ متواضعة مما يؤدي الى التأخر في انجاز هذه المشاريع وعليه توصي اللجنة بما يلي :

ضرورة تحديد اولويات وطنية لمشاريع هذه الوزارة بما يتناسب وقدرتها على التنفيذ وبحيث يتم رصد المخصصات الكافية لاتمام هذه المشاريع بزمان قياسي وخصوصاً مشاريع المناطق السياحية والاقتصادية واجراء المناقشات المالية لتحقيق ذلك وعلى سبيل المثال وليس الحصر طريق عمان / مأدبا والطريق الدائري شرق عمان .

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء

كما سبق يتضح ان الحكومة الرشيدة قد استجابت لمعظم مطالب محافظة مأدبا من خلال خططها في توزيع الخدمات على اكبر عدد من القطاعات الجغرافية في هذا البلد الطيب ونحن اذ نقدر كثير التقدير هذا الجهد الطيب ، نأمل في ان تحظى المطالب التالية بعناية الحكومة الرشيدة بالتنفيذ والانجاز انشاء

كلية مجتمع متوسطة ، انشاء كلية زراعية حيث ان الامتداد التربوي والزراعي لمحافظة مأدبا يصل حتى مشارف وادي الموجب جنوبا واطلاله البحر الميت غرباً وبداية حدود ضواحي عمان شمالاً وشرقاً ، هذا الامتداد فيما يشمل عليه من كثافة سكانية وحركة عمرانية واقتصادية يستدعي النظر الجدي من قبل الحكومة الرشيدة لتحقيق هذين المطلبين .

ادام الله هذا البلد عزيزاً مكرماً مصوناً تحت ظل القيادة الهاشمية المظفرة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

واطال الله في عمر قائد المسيرة جلالة الملك الحسين المفدى وولي عهده المحبوب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
دكتور نادر ابو الشعر ، المتحدث الذي يليه ،
الزميل بسام حدادين .

الدكتور نادر ابو الشعر :

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التي هذه الكلمة باسم : " نواب جبهة العمل الوطني المستقلة " وهم : مع حفظ الألقاب السادة :

١ - عبد الباقي جمو .

٢ - محمد الهادي المجالي .

٣ - هاشم الدباس .

٤ - راتب السعود .

٥ - منصور بن طريف .

٦ - محمد الحنيطي .

٧ - عبد المجيد الاقطش .

٨ - عبد المجيد العزام .

٩ - خالد عبد النبي .

١٠ - مفلح اللوزي .

١١ - حاتم الغزاوي .

١٢ - مفلح الرحيمي .

١٣ - طه الهباهية .

١٤ - احمد القضاة .

١٥ - فرح الرضي .

١٦ - هاني حجازين .

١٧ - نادر ابو الشعر .

اننا جميعاً نتوقع بان يشهد بلدنا انتعاشاً ملموساً في الاعوام القادمة ينعكس ايجاباً على جميع الصعد . السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إذ ان من ابرز التطورات التي شهدتها منطقتنا مؤخراً كانت : توقيع معاهدة السلام ، حيث تمكن الاردن من استعادة حقوقه الوطنية المشروعة على كامل ارضه ومياهه ، واستعداد مكاتبه للاتمة إقليمياً ودولياً .

ان دخول الاردن في عملية السلام لم يكن مشروطاً بتدقيق المساعدات والمنح والمال

الوفير ، ولكننا نؤمن بان ذلك سينعكس خيراً على هذا البلد . إذ ان الفرصة المتاحة فريدة وعلينا جميعاً ، حكومة ومؤسسات وافراد ، العمل على استغلالها لتحقيق النقلة النوعية المنشودة لبلدنا في النماء والازدهار ، ونتطلع الى ابراز المشاريع الوطنية الانمائية والمنوي اقامتها في هذه المرحلة ، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها، فهل ستكون قادرين على التعامل مع هذا الواقع الجديد ؟ معالي الرئيس .

حضرات النواب المحترمين

ان قراءة متأنية لخطاب الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٥ والذي تم فيه توضيح الركائز والسياسات التي تعتمدها الدولة في توجهاتها التنموية ، يتضح لنا ان الحكومة لا تزال ملتزمة في تبني السياسات الرامية لتحقيق أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي والإجتماعي الوطني ، حتى في مرحلة ما بعد السلام وذلك من خلال تطبيق سياسة زيادة الاعتماد على الذات بتحسين وزيادة الواردات وضبط النفقات .

لقد حقق تطبيق هذا البرنامج نتائج ايجابية ملموسة وانعكس ذلك على جميع القطاعات تقريباً حيث تم تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام ما نسبته ٥.٧٪ وإلى ارتفاع معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي إلى ٢.٩٪. ولكننا لاحظنا نسب نمو متدنية في بعض القطاعات مثل قطاع الزراعة وقطاع المناجم . حيث لم يتعدى ذلك النمو الى ١٪ .

هكذا من المأهول

سيدي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،،،

لا يزال قطاع الزراعة يشكل في بلدنا مصدراً هاماً ورئيساً للمداخيل العديد من المواطنين اذ اتنا بالأصل بلد زراعي ، وبهذا المجال فاننا نطالب الحكومة بالاستمرار بإيلاء قطاع الزراعة جل اهتماماتها ورعايتها .

ونحن نقدر ما قامت به الحكومة من دعم وتشجيع للمزارعين عن طريق زيادة اسعار شراء الحبوب للموسم القادم واغفاء المزارعين من فوائد قروضهم وتوفير التمويل اللازم لهذا القطاع من خلال مؤسسة الاقراض الزراعي . ومع ذلك فاننا نطالب الحكومة بالعمل على كسر احتكار مدخلات الإنتاج الزراعي ووجوب ايجاد الحلول والتدخل في الفصل بين عملية الإنتاج والتسويق والتصنيع والحد من ربح الوسيط الفاحش في الاسواق المركزية وعدم السماح بالتصدير للمنتجات الزراعية في غير مواسمها عندما تكون انتاجيتها قليلة واسعارها مرتفعة والتوجه نحو اقامة الاسواق الموازية للحد من ارتفاع الاسعار وتخفيف عبئها على المواطنين .

أما بخصوص أوضاع المنظمة التعاونية والتي أصبحت متعثرة ، بسبب فقدانها لمصادر التمويل ومنها تخفيض مساهمة الحكومة والعمل على اعادة هيكلة القطاع التعاوني فاننا نوصي بالاهتمام بالمنظمة التعاونية وتفعيل دورها لتكون اهتمامات المنظمة منصبة على الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخدمة الزراعة وتنمية الريف والبادية .

لقد التزمت الحكومة أمام مجلسكم المقرر بتقديم الخزم الضريبية المناسبة باتجاه الإصلاح الضريبي الشامل ومقدمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية والتي تعرض لها الاقتصاد الوطني ، حيث كانت الضريبة العامة على المبيعات أولها ، ونحن بانتظار مشاريع القوانين الأخرى لأهميتها وهي : قانون ضريبة الدخل ، قانون الجمارك ، قانون الشركات ، قانون المناطق الحرة ، قانون الأراضي والمساحة وقانون تشجيع الاستثمار .

وللنهوض بالاقتصاد الوطني وضمن المناخ الاستثماري الجديد فاننا نرى مع الحكومة ضرورة اعداد قانون جديد للاستثمار يهدف إلى ازالة المعوقات التي تعد من اقبال المستثمر المحلي والأجنبي ومنها القرار الإداري وكذلك توجيه التخطيط للمشاريع الاستثمارية بعد دراسة مستفيضة وعمل مسح ميداني اقتصادي واجتماعي للمملكة وتوجيه المستثمر عن طريق تقديم الحوافز المالية والضريبية نحو المناطق الأقل حظاً في التنمية توجهاً للتوزيع العادل لمكاسبه ولجميع المناطق .

ونتطلع كذلك إلى اعداد مشروع قانون جديد للمناطق الحرة ، لجلبها للاستثمارات الجديدة والتوسع بإنشاء هذه المناطق وجعل مدينة العقبة باكملها منطقة حرة ، وبذلك نساهم في اقامة العديد من المشاريع وخلق المزيد من فرص العمل .

محضر الجلسة الخامسة عشرة (اليوم الأول) من الدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٢/٢/١٩٩٤ م ٣٥

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد تفتشت ظاهرتي البطالة والفقر في المجتمع وأصبحتنا نعتبران من أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وللتصدي لهاتين الظاهرتين فاننا نرى وجوب الاستمرار بالعمل على ايجاد الحلول المناسبة والناجعة لهما ، وذلك من خلال اتباع السياسات التالية :

١ - سن التشريعات اللازمة لاستقطاب رأس المال المحلي والاجنبي لتشجيع الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل .

٢ - الحد من العمالة الوافدة وتشجيع إحلال العمالة الوطنية مكانها وذلك بتحديث قانون العمل المعمول به حالياً .

٣ - زيادة مساهمة الحكومة في المشاريع الائتمانية وتوزيعها التوزيع العادل وعلى جميع المناطق .

٤ - دعم صناديق التنمية الاجتماعية وتوفير التمويل اللازم لها لزيادة انتاجية المشاريع الصغيرة والرافدة للاقتصاد الوطني .

٥ - مواصلة الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين الاقطار العربية وفتح اسواق جديدة لاستقطاب العمالة الاردنية .

لقد تأكلت مداخيل المواطنين وخصوصاً ذوي الدخل المحدود نتيجة لارتفاع الاسعار

والغير مبرر لمعظم السلع ، وخصوصاً الغذائية منها والتي تشكل في بلدنا ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهذا يتعكس سلباً على مستوى المعيشة للمواطنين واننا بهذا الصدد نؤيد الإبقاء على دعم المواد التموينية الاساسية وايصال الدعم لمستحقيه وان تكثف وزارة التموين من أجهزتها - الرقابية لتكون صمام الأمان عند احتكار السلع التموينية والاستهلاكية الأساسية وان لا تتوافق اللجان المختصة برفع اسعار هذه السلع إلا إذا كانت هناك اسبابها مبررة وحقيقية وبالنسب المعقولة .

السيد الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد طرأ نمو ملموس على الإيرادات المحلية للدولة لهذا العام بما نسبته ٨,٨٪ مقابل ٧,٨٪ للنفقات العامة - والملاحظ هنا ان الإيرادات المحلية تغطي النفقات الجارية فقط - والمؤمل ان تضاعف الحكومة جهودها في ضغط النفقات وترشيد الاستهلاك وتحسين اداء اجهزة الجباية الاستمرار بتحديث التشريعات المالية لتمكين من تغطية النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية معاً من الإيرادات المحلية .

علماً بان معظم المشاريع الرأسمالية والممولة من خزانة الدولة هي مشاريع قائمة وملتمزم بها وفي طريقها الى التنفيذ .

واننا ننوه هنا بالجهود المبذولة والرامية الى تخفيف أعباء خدمة الدين العام الخارجي

هكذا من الأهل

والداخلي على الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال ما تم إنجاز من شطب أو إعفاء أو شراء للديون وكذلك جدولة الممكن منها ، والاعتماد على المنح والمساعدات والقروض الميسرة حيث طرأ تخفيضاً ملموساً على حجم المديونية وعلى خدمة الدين العام للخزينة وذلك حتى عام ١٩٩٧ .

وقد تم كذلك تقليص الفجوة التمويلية الخارجية ، والمؤمل هنا مواصلة الجهود للوصول الى النسبة المقبولة دولياً وهي : ان لا يزيد نسبة الدين العام الخارجي على ٧٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

انا من الذين يؤمنون بان بلدنا بخير والحمد لله وانا مقبلون على مرحلة من الرخاء والنمو والازدهار الاقتصادي ، وان الحكومة عازمة على تحسين وتصحيح اوضاع الموظفين كافة وقد التزمت الحكومة باعلان نسبة التضخم السنوي وترجمتها بزيادة سنوية مماثلة بما يتناسب مع هذا التضخم وذلك في ٧/١ من كل عام .

وقد اصبح ملحا كذلك إعادة النظر بقانون التقاعد التابع لمؤسسة الضمان الاجتماعي ، وتعديله بما يتناسب مع متطلبات الحياة وشمولية متبسي الضمان بالتأمين الصحي .

سيدني الرئيس ،

لقد كان لتوجيهات جلالة الملك الحسين الراعي والباقي دائما لهذا الوطن وللهذه الأمة

بتحسين اوضاع المتقاعدين من عسكريين ومدنيين الأثر الطيب في نفوس جميع المواطنين وانا على يقين بان الحكومة ستترجم هذه المكرمة من سيد البلاد بزيادة مجزية لهذه الفئة والتي خدمت بلدنا الغالي وفي ظروف صعبة لتمكينهم من العيش الحر الكريم .

حفظ الله الأردن وأبقاه عزيزاً شامخاً في ظل قائد نهضتنا الحسين المفدى .

واسمحوا لي سيدي الرئيس ان اتقدم ببعض المطالب وذلك بما يخص دائرتي الانتخابية .

١ - اكرر المطالبة بانصاف المتقاعدين العسكريين والمدنيين القدامى ومعاملتهم بالمثل ليتكفوا من مجابهة الغلاء والتضخم والعيش الحر الكريم .

٢ - إيلاء موضوع فتح الطرق الزراعية في سهول الشمال الأهمية القصوى لما لها من مردود ايجابي في تعلق الناس بأراضيهم واستغلالها .

٣ - دعم المنظمة التعاونية وذلك بزيادة عدد الآليات وتحديثها حيث ان المتوفر منها حالياً أصبح قديماً وغير كافي .

٤ - تعميم خدمة الاتصالات الهاتفية حيث ان العديد من القرى لا يزال بخدمة نصف آلية وهناك آلاف الطلبات وتحديداً في الحصن لا تزال بانتظار خدمة الهاتف ومنذ اكثر من عشر سنوات .

٥ - إيلاء مشروع الصرف الصحي الأولوية القصوى في التنفيذ وخصوصاً منطقة جنوب اربد للمحافظة على السلامة العامة والبيئة .

٦ - إنشاء مركز صحي شامل في الحصن ، للحاجة الماسة والأرض مقدمة من البلدية منذ عدة سنوات .

٧ - انشاء مارسة ثانوية للبنين في مخيم الحصن - وهذه مطالبة قديمة تعود للمجلس العاشر عام ١٩٨٧ .

٨ - انشاء مركز صحي شامل في بلدة الطيبة مركز القضاء ليكون النواه للمستشفى المنوي اقامته في المستقبل ، والمكان متوفر .

٩ - إيلاء قضاء الزرار الشمالي العناية والرعاية اللازمة إذ ان المنطقة لا تزال بحاجة إلى الكثير من الخدمات الأساسية .

١٠ - والمطالبة الاخيرة - فتح مركز للدفاع المدني في بلدة - الحصن - لتعميم خدماته وللضرورة القصوى .

والسلام عليكم ، وشكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل النائب بسام حدادين ، المتحدث الذي يليه النائب صالح شعواطة .

السيد بسام حدادين :

السيد الرئيس

السادة الزملاء الكرام

السلام عليكم / وكل عام وانتم بخير بمناسبة عيد الميلاد المجيد ورأس السنة الميلادية ، اعلنا دوما نحن في صفوف المعارضة الوطنية الديمقراطية / معارضتنا لبرنامج التصحيح الاقتصادي / الذي تلزم به الحكومة / لانه برنامج مسقط علينا من خبراء صندوق النقد الدولي / وليس برنامجاً وطنياً / يرتب اولوياتنا الوطنية / استناداً لرؤى سياسية واقتصادية واجتماعية مستقلة .

واكدنا على ان هذا الكلام / لا يعني ان لا نتفاوض / مع " الصندوق " / لان التفاوض / شر لا بد منه " .

لكن التفاوض مع " الصندوق من قبل الحكومة " / لا يدار وفق خطة وطنية / بل بالتسليم والاذعان الكامل لشروط وخطط " الصندوق " / .

وهذا ما يفسر ابقاء المفاوضات طوي الكتمان ، لا يعلم خباياها سوى ما يسمى " بالفريق الاقتصادي الحكومي " / .

الا يدعو هذا الامر وحده الى الريبة !!

ولا اظن ان احداً يجرؤ على الدفاع عن نوايا واهداف " الصندوق " / الذي يعمل ببساطة / لخدمة الاهداف السياسية والاقتصادية المالكية واسياده . الذين هم المستعمرون الجدد ، مصاصي دم الشعوب .

لذلك / فنحن مختلفون ابتداءً أيها السادة .

مختلفون في الاهداف السياسية

هكذا من الأهل

والاقتصادية والاجتماعية !! نحن لا ننظر الى
الارقام والجداول واللوحات الاحصائية المصاغة
/ في غرف معلقة / وبدم بارد / كما تفعلون -
وتبشرون بحالة التوازن وتصحيح الخلل "
والنجاحات الحارقة !!!

ان التوازن والتصحيح " الذي تحدثون
عنه ايها السادة / هو على الورق ليس اكثر .
لان الوقائع المرة العنيدة / تؤكد ان الخلل
الاجتماعي والطبقي يتعمق داخل المجتمع .

الفقراء يزدادون عدداً وقرراً .

وارتفاع المجنون في الاسعار / وتآكل
الرواتب والاجور / لم يأت من فراغ /... انه
ثمرة مرة لسياساتكم الاقتصادية التي تحمل
النفقات الشعبية / وذوي الدخل المحدود /
العبء الاكبر .

نحن ننظر الى نتائج السياسات
الاقتصادية من خلال مردودها على المجتمع
وعلى المستوى المعيشي للمواطنين .

تعالوا ندلكم بارقامكم ، كيف ولماذا
نختلف .

في مجال تقليص عجز الموازنة .

فقد تحولت سياسة تقليص عجز الموازنة،
الى وسيلة لزيادة الاعباء الضريبية وخاصة من
الضرائب غير المباشرة التي تتحمل نتائجها
النفقات الشعبية الكادحة .

فقد ارتفعت الايرادات المحلية بنسبة
٤١٪ عام ٩٢ و ٩٤٪ عام ٩٤ / وكانت نسبة

زيادة الايرادات المحلية / اعلى من نسبة زيادة
الناتج المحلي الاجمالي / وهي عام ٩٤ اكثر من
الضعفين .

وفي الوقت نفسه اردادت الايرادات
الضريبية / بنسبة ٥٢٫٧٪ عام ٩٢ / و ٥٠٪
عام ٩٣ / و ١٠٪ عام ٩٤ وفي محال الرسوم
/ تضاعفت على سبيل المثال رسوم البريد
والبرق والهاتف / اكثر من مرتين خلال ٥
سنوات .

وارتفعت اجور المكائنات الهاتفية الى
١٠٨ مليون عام ٩٥ / اي بزيادة مقدارها
١٠٠٪ تقريباً خلال ٥ سنوات .

عن اي توازن تحدثون ؟

ماذا تقول هذه الارقام !!

انها تصرخ بوضوح : بان تقليص عجز
الموازنة / جاء من خلال الجباية من المواطنين ولم
تكن هناك محاولات جادة لترشيد الانفاق /
وعلى العكس تماماً شهدنا ازدياداً مستمراً في
معدلات الانفاق والحالات التي تم فيها تقليص
الانفاق هي المتعلقة بدعم السلع التموينية فقط .

هل كان هذا الانفاق لمعالجة مشكلتي
البطالة والفقر ١٢٢ كلا !! فالنذر اليسير ذهب
بهذا الاتجاه .

لان المعالجة الجادة تستلزم زيادة
الاستثمار / بهدف زيادة الدخل القومي من
جهة / وزيادة فرص العمل من جهة اخرى / .

والانفاق الرأسمالي في الموازنة تتركز في

٣٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٥٠ ر
اما القروض الخارجية فهي تزداد عاماً
بعد عام ١٣٠ مليون بلغت عام ٩٣
٢٢٢ مليون عام ١٩٩٤ ر

ويقدر ان ترتفع اكثر على الديون
الخارجية الى ٣٢٩ مليون دينار عام ١٩٩٥ م
اننا نحذر من هذا الانفتاح الى اقصى الحدود
للاقراض من الخارج .

اما على صعيد الانفاق الرأسمالي ...
فالموازنة لا تتجه لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر،
سوى في النذر اليسير كما اشرنا . وهذا يدل
ان هذا الواقع وهذه المعطيات تؤثر على تخلي
الحكومة من دورها في التنمية الاقتصادية ،
وامام ذلك نقول :

لا تلوموا اذا ما طالبنا دوماً في زيادات
مجزية للمواطنين للموظفين المدنيين والعسكريين
والمقاعدتين القدامى واللاحقين وزيادة رواتب
المتقاعين من الضمان الاجتماعي .

نعرف ان هذا يعني زيادة في النفقات
لكن .. ما دامت النفقات الرأسمالية للموازنة
لا تعالج بشكل جاد قضايا البطالة والفقر
وارتفاع الاسعار !! وما دامت جيوب المواطنين
هي المصدر الرئيس للايرادات المحلية سنظل
نعتبر تحسناً مستوى معيشة الموظفين
والمقاعدتين المدنيين والعسكريين مطلباً ملحاً .

اخيراً ... فاني اعلن حجب الثقة عن
مشروع الموازنة / واطالب برده الى الحكومة /
للاسباب التي ذكرت . وشكراً .

مجال الدراسات / وشراء التجهيزات / وفي
مجال البنية التحتية / بشكل رئيسي وابتعدت
الموازنة تماماً عن الاستثمار في مجال الانتاج
المادي / وفي المواقع المولدة للدخل / .

وابتعدت عن المشاركة الفعلية / في
تنمية الاقتصاد وترك ذلك للقطاع الخاص /
والاكتفاء بدور " توفير المناخ الاستثماري " .

وفي ظل الخلل في معدلات الاستثمار
في البنية التحتية / وفي القطاعات المنتجة . فان
صيانة هذه البنية / تتحول الى عبء على
الاقتصاد الوطني / لان الانفاق على البنية
التيتم يتم بوتيرة اسرع بكثير من الاستثمار
الانتاجي .

وكيف سيكون عليه الحال في المستقبل
/ لان اغلب هذه المشاريع يتم تمويلها / بقروض
خارجية .

انكم ايها السادة تتخلون عن دوركم
المباشر في التنمية ويخطط لكم " الصندوق "
بان تتحولوا الى جباة رسوم وضرائب .

في مجال المديونية الخارجية

خلافاً لكل التأكيدات الرسمية /
فالموازنة تكشف ان اعباء المديونية / تتزايد /
كما تتواصل سياسة الاقراض من الخارج /
بمعدلات مرتفعة / بالرغم من الحديث عن
تحسن الايرادات المحلية .

لقد بلغت اعباء الدين العام الخارجي
للسنوات الثلاث ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الزملاء الأفاضل نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق
للاستراحة ثم نعود .
" رفعت الجلسة للاستراحة "

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن استئناف الجلسة ،
الزميل النائب صالح شعواطة المتحدث الذي
يليه مفلح الرحيمي .

السيد صالح شعواطة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة النواب الكرام

من الاطلاع على مشروع قانون الموازنة
لعام ١٩٩٥ يتبادر الى الذهن مباشرة قانون
الموازنة لعام ١٩٩٤ والذي كان مدار نقاشات
طويلة ومريرة امام مجلسكم للقر ، ومن هذه
المقارنة استطيع ان اسجل على مشروع قانون
الموازنة لعام ١٩٩٥ ما يلي :

اولاً : ان حكومتنا وضعت هذه الموازنة وكأنها
ما زالت تعيش اجواء الدعم العربي في
الثمانينات والسبعينات فهي موازنة فيها مبالغ
هائلة في ابواب الانفاق العام ، وكان ظروف
الملكة تسمح بذلك ... وكأن وضعنا
الاقتصادي في غاية الكمال وكأن سنبل المال

ما زال يتدفق على الاردن .

ان واضعي هذا المشروع لم يأخذوا
بالاعتبار ان البلد يعيش أزمة اقتصادية طاحنة ،
ويعيش خللاً اجتماعياً هائلاً .. ان ظروف
الاردن تحتاج الى موازنة متقشفة وليس الى مثل
هذه الموازنة .

ثانياً : ان مصادر الموازنة هذه تعتمد على
التحصيل الوطني للمصادر ومن إمعان النظر
فيها نجدها سلسلة طويلة عريضة من الضرائب
والرسوم بجميع اشكالها والتي لا يوجد في كل
العالم مثل لها ، وكلها تحصل بالنتيجة من
القطاع العريض الفقير من الشعب حتى
المقتدرين على دفع هذه الضرائب والرسوم
الخيالية مما يؤدي الى الخلل في البناء القانوني
والاخلاقي والذي يتم في غياب الرادع عن
تحويل هذه الضرائب والرسوم المختلفة من
المكلفين بها الى زيادات في الاسعار يتحملها
بالنتيجة المستهلكون ومعظمهم من الطبقة
الفقيرة .

واتمنى ان تطبيق الحكومة ما ورد في
مشروع القانون هذا بمحالة .

ثالثاً : ان كل الظروف الاقتصادية الخطيرة في
البلد لم تشكل للحكومة اي حافز لاجراء
تقشف على الاقل في مصروفات الوزارات
والدوائر والانفاق يبدخ فما معنى ان ترد
زيادات على النفقات الجارية لكل الوزارات
منها في قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ ان البلد ما
زال يترنح تحت المديونية والظروف الصعبة
والحكومة لا تجد غضاضه في زيادة النفقات

الجارية بما يقارب مائة مليون دينار .

رابعاً : البلد يعاني والناس تعاني والحكومة تزيد
النفقات من اموال الشعب والتي تقتطع من
افواه الطبقة الفقيرة لتنفق على نشاطات ليست
لها نتائج يلمسها الشعب خاصة في وزارة
التموين وكافة الوزارات التي لها مساس بحياة
الناس والتي اثبتت بالدجليل القاطع فشلها
الكامل في الاخذ بيد الناس البسطاء من شعبي
... اين وزارة التموين وماذا تعمل وماذا قدمت
لشعب ليصرف عليها اكثر من مليون ونصف
دينار كنفقات جارية هذه الوزارة يجب
تصويب اوضاعها او الغاؤها ولماذا يكره الشعب
ويلزم بانفاق مبلغ اربعة ملايين ونصف دينار
على كليات المجتمع وامتحانات الدبلوم في
وزارة التعليم العالي طالما ان هذه المعاهد قد
اصبحت كما هو معروف للجميع مصدر تزرق
للبيض ومصدراً مهما للبطالة في كل البلد .
ولماذا دفع الشعب ١٥٠ مائة وخمسون الف
دينار للمركز الاعلامي في واشنطن وماذا قدم
هذا المركز . ومثل هذا المبلغ للمركز الاعلامي
في لندن .

خامساً : اما النفقات الجارية لمؤسسة التلفزيون
فحدث ولا حرج ، فقد خصصت لها الموازنة
سبعة ملايين ونصف دينار والحقتها بمبلغ مليون
وسبعماية الف دينار نفقات اخرى ... وبنفس
الوقت نرى ان هذا التلفزيون لا يؤدي الا جزءاً
يسيراً من مهمته الترفيهية والثقافية والسياسية
والتلفزيون بالنتيجة هو جهاز يجب ان يكون
رابحاً لما يثبه من دعايات وما ينتج من افلام

ومسلسلات وكافة الواع الانتاج الفني ،
ويجب في مرحلة التقشف ان تسدد مؤسسة
التلفزيون والاذاعة مصاريفها الجارية من دخلها
الذاتي .

سادساً : ولا اريد الخوض في كل تفصيلات
النفقات الجارية فجميعها على هذه الشاكلة
وجميعها تتضمن ارقاما تزيد عن تقديرات
موازنة ١٩٩٤ وجميعها تتضمن ابواباً لا لزوم
لها .

سابعاً : الهم من ذلك كله ان الحكومة بينت
لنا في مشروع الموازنة هذه مصادر تمويلها
واهمها مصدر الضرائب والرسوم على المواطن
ولم تبين لنا الحكومة لماذا لا تتوفر لها مصادر
من المشاريع الوطنية الكبرى .

اين ارباح شركة البوتاس

اين ارباح شركة الفوسفات

اين ارباح شركة عاليا

اين ناتج بيع واستهلاك غاز الريشة

اين ارباح الاردن من بيع الكهرباء للدول
المجاورة

اين موارد ميناء العقبة

اين موارد مطارنا الدولية

اين موارد تجارة الترانزيت

هذه امثلة لماذا لم ترد في مشروع الموازنة

هكذا من الأهل

ثامنا : في النفقات الرأسمالية :

ان الذي يطلع على هذه النفقات الرأسمالية سيعتقد ان حكومتنا لديها اموال فائضة فهي بالاجمال مخصصة لاقامة ابنية واتشاءات للدوائر الحكومية وتتضمن مؤسسات في مختلف الاجهزة الادارية وتحديثها ... انني ارى ان معظم هذه النفقات الرأسمالية لا يجوز ان تقوم بها اي حكومة الا وهي في حالة الرخاء .. ولا يجوز ان يجوع الشعب من اجل ان نشيد الابنية للمحافظات والاقضية واستجار مبنى باضغاف ما كان عليه في نقل جوازات اريد الى مبنى جديد والدوائر الاخرى بعشرات الملايين .

ان النفقات الرأسمالية بمجملها ومعظمها لا تتضمن أية نفقات رأسمالية لمشاريع انتاجية فهي بمعظمها مشاريع ترف لا لزوم لها لأنه لا يهمننا المظهر الخارجي ، بل نريد الاردن وطنا قويا مواطنه قوي غير جائع يعتمد على ذاته .

تاسماً : في باب موازنة التحويل على صفحة ٣١٩ في باب مصادر التحويل يتضح أن الحكومة ما زالت مستمرة ومصرّة على الاستدانة من الخارج لتحويل هذه الموازنة المترفة ، فهي قد اوردت ان مصادر الاقراض الخارجي ستدفع لنا مبلغ ٣٢٧ مليون دينار وما زال مائلاً في اذهاننا جنمياً أن المملكة ما زالت تنوء بالثقال المديونية القديمة فهل يعقل ان نحمل بلدنا وشعبنا بما لا طاقة له به وتكب عليه ديونا فوق ديون لمشاريع هي بالنتيجة ليست انتاجية ولا تقوي الاقتصاد ولا البلد ولا المواطن ؟؟

عاشرا : في كلمتي اثناء مناقشة موازنة عام ١٩٩٤ كنت قد اوضحت للحكومة ان موازنتها تلك تخلو من رصد اية مبالغ لمعالجة الظروف المعاشية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها المخيمات في الاردن والاحياء الشعبية الفقيرة التي تلتف حولها ، وحذرت الحكومة في حينه بان هذه المخيمات والاحياء الشعبية التي لا تلقى اي عناية او رعاية والتي لم تخصص الميزانية لها اية ابواب تحت كل المسميات ستكون مبرراً حقيقة للجريمة

خاصة ان سكان هذه الاحياء والمخيمات هم واضعوا ضريبة من الطراز الاول واعود لاكرانه لا يجوز للحكومة ان تظل مغفلة هذه التجمعات الشعبية وان تلقي باللوم والمسؤولية على وكالة الغوث الدولية ووكالة الغوث تلقي المسؤولية على الحكومة ولا تقدم الا القليل والغير المفيد . هذه التجمعات الشعبية تحتاج الى رعاية صحية وتحتاج الى موازنات خاصة بها وجيوش الماطلين عن العمل فيها يحتاجون لبرامج لتشغيلهم .

واعود ثانية لاحذر من اهمال هذا الجانب بل واحذرنا بشدة بأنها عندما تغمض عيونها عن واجباتها وهم جميعاً مواطنون اردنيون مخلصون للوطن فإنها ستشعل النار تحت الرماد ، وان حرصي على سلامة هذا البلد وأمنه واستقراره وسلامه نسيجه الاجتماعي وأمنه الاجتماعي يدفعني للخوض ثانية في هذا الموضوع .

معالي الرئيس

الاخوة النواب الكرام

هذا بعض ما يمكن ان يقال بخصوص هذه الموازنة وأمل من الحكومة ان تسحب هذا المشروع وتعد تعديله بما يحقق مصلحة الشعب ككل واولها الطبقات الفقيرة حرصا على سلامة الوطن ووحدة شعبه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
النائب مفلح الرحيمي ، الذي يليه
الدكتور احمد القضاة .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

تناقش في هذا اليوم موازنة عام ١٩٩٥ واني أؤكد على ما جاء في كلمة جبهة العمل الوطني المستقلة ، التي القاها سعادة الدكتور نادر ابو الشعر وفي هذا المجال فاني اتقدم بجزيل الشكر للسادة رئيس واعضاء اللجنة المالية على اعدادها لهذا التقرير وهذه التوصيات وفي هذا المجال فاني اتحدث في الجوانب التالية:

أولا : الأمور العامة

١ - باسمي واسم اهالي محافظة جرش نرفع الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم أسمى آيات الولاء والعرفان مشعين لجلالته بكرمته الملكية

السامية لتعديل اوضاع المتقاعدين العسكريين والمدنيين الجدد وبهذه المناسبة فاني اطالب ان يشمل هذا التعديل اوضاع المتقاعدين العسكريين والمدنيين السابقين بالاضافة الى الجدد .

٢ - العمل على زيادة موظفي الدولة مدنيين وعسكريين زيادة مجزية تتناسب وارتفاع الاسعار وزيادة كلفة المعيشة بشكل عام .

٣ - دعم وتفعيل دور المنظمة التعاونية وذلك خدمة للجمعيات التعاونية التي تشرف عليها والتي يصل عدد موظفيها الى ١٥٠٠ موظف .

٤ - دعم الاعلاف لمربي الثروة الحيوانية .

٥ - شطب فوائد القروض عن المقترضين على صغار المزارعين نسبة ١٠٠٪ واعادة اقراضهم بقروض ميسرة بعد جدولة القروض المستحقة عليهم .

ثانيا : اما بالنسبة لمطالب محافظة جرش :

في هذه المناسبة فاني اتوجه بالشكر لصاحب الجلالة الملك المعظم بتوجيهاته للحكومة بترفيح لواء جرش الى محافظة ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي وزراء الاشغال العامة والداخلية والتنمية الاجتماعية والشؤون البلدية والقروية والمواصلات والشباب لقيامهم بزيارة قرى وتجمعات هذه المحافظة على الواقع قرية قرية ، وتفقد مشاكل ومطالب هذه القرى

هكذا من الأعمال

والتجمعات السكانية . اما بخصوص مطالب المحافظة فاجزها بما يلي :

١ - استحداث مديريات قضية في كل من قرى : شمال جرش وبرما ، وجنوب جرش .

٢ - في موضوع مشكلة المشيرة والتي مر عليها اكثر من خمسة وثلاثون عاما ، نشكر لدولة رئيس الوزراء ووزير المالية جهودهم المشكورة في حل هذه المشكلة وانجازها كما ابغني معالي وزير المالية صباح هذا اليوم بانه تم الموافقة من اللجنة العليا لاملاك الدولة ، وتم رفعها الى مجلس الوزراء لاقراءه واجيا من دولة الرئيس واصحاب المعالي الاخذ بعين الاعتبار ان تقدير الاراضي مرتفع جداً وان اهالي هذه القرية بحاجة الى دعمهم وذلك باعنائهم من دفع اثمان هذه الاراضي كونهم لا يستطيعون دفع اية مبالغ نظرا لظروفهم الاقتصادية السيئة جداً .

٣ - في موضوع البلديات والمجالس القروية :

أ - انتهاء ترقيم مجلس قروي جثة الى بلدية .

ب - ترقيم المجالس القروية التالية الى مجالس بلدية وهي الكفير دير اللبان مقبلة / الرشادة .

ج - دعم البلديات والمجالس القروية في محافظة جرش بالقروض

اللازمة للايفاء باغراضها لايصال الطرق وفتحها ودفع التعويضات واعفاؤها من القروض المستحقة ، ورفع حصتها من المحروقات .

د - ايسال التيار الكهربائي لبعض القرى والتجمعات السكانية .

٤ - في مجال الامور الصحية :

أ - دعم مستشفى جرش الحكومي الوحيد ورفده بالمستلزمات المطلوبة من اجهزة واطباء متخصصين وزيادة سعة هذا المشفى .

ب - احداث مراكز صحية اولية في كل من المشيرة ، الكفير ، ام الزيتون ، ام قنيطرة ، الرشادة ، جبا ، المجلد ، هيشا وعليمون ، الخيشية ، مقبلة .

٥ - في مجال الاشغال العامة :

أ - العمل على تنفيذ بناء مديرية اشغال جرش حيث رصدت المبالغ في موازنة عام ١٩٩٥ والارض موجودة ومسجلة باسم مديرية الاشغال .

ب - الاهتمام بالطرق الرئيسية واعادة تبييها المغذية للقرى التالية : مرصع ، قلعة الرز ، قفقفا ، المشيرة الشرقية، المشيرة الغربية،

الشارع الرئيسي اربد الزرقاء ، برما الخشبية .

ج - الاهتمام بالطرق الزراعية في المحافظة وتزويد مديرية اشغال جرش بالاليات اللازمة لفتح هذه الطرق .

٦ - في مجال المياه العمل على فتح ابار ارتوازية ونظراً لشح المياه في هذه المحافظة وتوزيع مياه هذه المحافظة من اكثر من اربع محافظات لحل مشكلة شمال جرش وقرى جنوب جرش وقرى غرب جرش وقرى شرق جرش .

٧ - في مجال التربية والتعليم العمل على زيادة الغرف الصفية وترميم بعض الغرف .

٨ - احداث مديرية ضربية دخل في محافظة جرش ، كونها المديرية الوحيدة التي لا توجد فيها هذه المحافظة .

٩ - في مجال التنمية الاجتماعية :

أ - احداث مكاتب للتنمية الاجتماعية في كل من قفقفا - المصطبة - برما - الكنة خدمة للمواطنين .

ب - احداث مراكز للتنمية الاجتماعية في كل من مرصع - كفرخل - ساكب .

ج - تفعيل دور ضناديق التنمية

والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية في محافظة جرش .

١٠ - في ظل هذه المرحلة ونظراً لضيق محافظة جرش السياحية تفعيل دور السياحة في جرش وتسويقها داخليا وخارجيا والعمل على انشاء البنية التحتية لهذا القطاع .

١١ - في مجال الشباب :

أ - احداث مديرية شباب في محافظة جرش .

ب - احداث مراكز للشباب في كل من المشيرة ، قفقفا ، المصطبة ، جبه ، مرصع ، دير اللبان ، برما ، الكنة ، ساكب ، الكفير .

١٢ - في مجال المواصلات :

أ - اطالب بالعمل على الانتهاء من تنفيذ مكتب بريد الكفير والذي يخدم الكفير ، المرامح ، عنة ، الحازية .

ب - حل مشكلة الهاتف في المصطبة، تلعه الرز ، حبة الرشادة وقد قام معالي وزير المواصلات مشكوراً بزيارته على الواقع .

١٣ - ايلاء مخيم سوف ومخيم جرش (غزة) الاهتمام الملائم نتيجة لكبر حجم سكان هذه الخيمات وذلك في موضوع المجاري وتحسين اوضاع هذه الخيمات .

وفي الختام اشكر حسن الاستماع ووفقنا الله لخدمة الاردن في ظل راعي البلاد صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
النائب الدكتور احمد القضاة ، المتحدث الذي يليه ، الزميل النائب محمد عودة نجادات .

الدكتور احمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

اولاً : اؤيد ما جاء بكلمة الزميل الدكتور نادر ابو الشعر ، وما كلمتي هذه الا تأكيداً لمطالب وساحاول ان اختصر منها ما استطعت ، ولكنني ساودعها جملة في الامانة العامة .

معالي الرئيس

الزملاء الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله الله وبركاته وبعد ،

قال تعالى :

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »

صدق الله العظيم

ولما كانت الامانة كل ما وكل يحفظه الانسان من مصالح الناس واموالهم والعائل من استجمع قواه وارهف حسه ونصب لنفسه ادق الموازين كان من الواجب ان ادرس قانون

وخطاب الموازنة واحللها منطلقاً من ذلك المبدأ وقد اجتهدت على قدر طاقتي وتوصلت :

١ - اقدر للحكومة تبنيتها للسياسات الرامية الى تحقيق اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية والتمثلة في تحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٥٧ر٪ لهذا العام ليتجاوز النسبة المستهدفة والبالغة ٥٥ر٪ وكذلك ارتفاع معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي ليصل الى ٢٩ر٪ وكذلك تشجيع الاستثمار عن طريق استحداث النافذة الاستثمارية وتطوير المدن الصناعية والسماح للقطاع الخاص المشاركة بها واعادة النظر في التشريعات التي تحكم العملية الاستثمارية وخصوصاً اعداد مشروع قانون الاستثمار ومشروع قانون للمناطق الحرة وتأسيس الشركة الاردنية لضمان القروض وزيادة اسعار الحبوب للنتيجة محلياً واعفاء جميع مدخلات الانتاج الزراعي من الجمارك واعفاء ما يزيد على (٥٠) ألف مزارع من فوائد القروض بنسبة متفاوتة والتوسع في انشاء الطرق الزراعية وتشجيع الصناعات المحلية بإعفاء كامل الصادرات من ضريبة الدخل من اجل زيادة قدرتها التنافسية وإعفاء عدد كبير من مدخلات الصناعة المحلية من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات .

٢ - اقدر للحكومة اهتمامها بقطاع السياحة لما يحققه من دخل مباشر بالعملات الاجنبية الا ان الحكومة اهتمت بمناطق ونسبت أخرى لا تقل في اهميتها الجمالية والتاريخية والسياحية

عن المناطق التي وجه الاهتمام لها فمثلاً لم نسمع لعجلون وجرش ذكراً في خطط الحكومة السياحية .

٣ - اقدر للحكومة اهتمامها بظاهرتي الفقر والبطالة باعتبارهما من اهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا ان المعالجة لهاتين الظاهرتين لا تزال عاجزة عن استئصال العلة والتي يستشري ويستفحل خطرهما يوماً بعد يوم فزيادة صندوق المعونة الوطنية وتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل والتوسع في مشاريع الاسر المنتجة في الريف والبادية وتوفير (٦٥٠٠) فرصة عمل في اجهزة الدولة ما هي الا معالجات سطحية للاعراض دون توجيه العلاج للآفة الحقيقية فلا بد من التمجيل في توفير المناخ الاستثماري الصالح لمشروعات كبيرة وتنظيم سوق العمل والحد من العمالة الوافدة والتوسع في التدريب المهني وتحديد الحد الأدنى لاجور الاردنيين واجاد اسواق للعمل في الخارج للحد من تفاقم هاتين المشكلتين .

٤ - اقدر للحكومة توجهها نحو الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي والمحافظة على سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية واما بما يخص الاسعار فقد اصبحت لا تتناسب ومداخل الطبقة المتوسطة والفقيرة .

٥ - اقدر للحكومة تبنيتها سياسة الاعتماد على الذات بزيادة نمو الإيرادات المحلية بمعدلات اعلى من نمو النفقات العامة وذلك للوصول الى تغطية كامل الانفاق العام بشقيه الجاري

والرأسمالي وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع التي تخضع لرسوم مرتفعة بهدف التقليل من التوجهات المتصاعدة في تفادي رفع الضريبة الامر الذي قد يؤدي الى تقليل الإيرادات العامة وكذلك عن طريق إعداد المشاريع المعدلة لقوانين الجمارك وضريبة الدخل وتحصيل الأموال الأميرية ومؤسسة المناطق الحرة وسوق عمان المالي بهدف تبسيط الاجراءات وتنظيمها وتوسيع القاعدة الضريبية واحكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها بما يعزز المحافظة على المال العام وتحصيل حقوق الخزينة وضبط الانفاق الحكومي .

٦ - أقدر للحكومة استمرار التقيد بهدف تخفيف أعباء خدمة الدين الخارجي من خلال شطب الديون الخارجية او اعادة جدولتها وكذلك عدم التوجه نحو الاقتراض الجديد من مصادر تجارية بل الالتزام بالاقتراض لدعم ميزان المدفوعات وتعزيز احتياطات المملكة من العملات الاجنبية وتمويل مشاريع هامة وبشروط سهلة .

٧ - اقدر للحكومة إبلاء قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية العيون الساهرة على امن هذا البلد واستقراره كل الاهتمام بتوفير التخصصات اللازمة لتطوير قدراتها وتنمية كفاءاتها لتمكينها من القيام بدورها المميز .

٨ - أقدر للحكومة الاستجابة لبعض مطالبتي التي طلبتها عند مناقشة موازنة عام ١٩٩٤ ومنها ترفيع عجلون الى محافظة والتي جاءت منسجمة مع توجيهات صاحب الجلالة الاب

هكذا من الله

الباني وكذلك احدث بلديات في كل من راسون وباعون ومجالس قروية في كل من صنعار وعين البستان وام الينابيع وإدراج المركز الصحي الشامل على مثلث اشتيفينا ضمن قائمة المشاريع الرأسمالية الباب الثاني .

٩ - أسجل مأخذي على الحكومة بانها تتناقض مع نفسها اذ انها في الوقت الذي توجه فيه نحو اللامركزية من اجل تحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي لم تشرك النواب ولم تستشرهم عند إعداد الموازنة لعام ١٩٩٥ علما ان هذا الامر كان احد اهم توصيات اللجنة المالية في العام الماضي .

١٠ - أسجل مأخذي على الحكومة أنها لم تساو بين العسكريين والمدنيين عند اعادة النظر في قانوني التقاعد العسكري والمدني انسجاماً مع رغبة سيد البلاد لتحسين اوضاع المتقاعدين من عسكريين ومدنيين كما انها أغفلت الذين أحيلوا على التقاعد قبل ١٩٩٤/١٢/١ أولئك النفر الذين كان لهم السبق في وضع القواعد والمدايمك الاولى في صرح النهضة الاردنية والذي يعليه النشامى الأردنيون يوما بعد يوم .

١١ - أسجل مأخذي على الحكومة أنها لم تعط المحافظات الفتيحة الخصوصية اللازمة من اجل الأخذ بيدها لتتأغم خطاها مع خطى اخواتها المحافظات الاخريات والتي طاف بها طائف من التقدم والازدهار .

معالي الرئيس

الزملاء الأفاضل .

لقد دخلنا أعتاب مرحلة جديدة بما فيها

من تحديات جسام وآمال عظام ومواطننا الأردني والذي هو محور التنمية في بلدنا الحبيب لا زال يعيش حالة ترقب ورجاء ومن أجل بحث طاقاته الكامنة وإحلاله في أجواء الطمأنينة والرخاء والارتياح لا بد من الاستجابة إلى المطالب الآتية :

١ - معالجة مشكلتي الفقر والبطالة والذين تفاقم خطرهما واستفحل أمرهما في مجتمعنا الأردني .

٢ - تمسين أوضاع العاملين والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين من خلال حزمة من الاجراءات .

أ - زيادة الرواتب إذ ان الرواتب قد تأكلت ولم تعد تكفي لتغطية الحاجات الأساسية للأسرة .

ب - إحداث صندوق للاسكان المدني على غرار صندوق الاسكان العسكري .

ج - اتصاف المتقاعدين العسكريين والمدنيين والذين أحيلوا على التقاعد قبل ١٢/١/١٩٩٤ من أجل شمولهم بالمكرمة الملكية السامية .

د - إعادة النظر في قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي لتوفير العيش الكريم للذين يتقاضون رواتبهم من صندوق المؤسسة بعد احالتهم على المعاش فمن قال ان ستين ديناراً وهي راتب الغالية منهم تكفي لعيش كريم وخصوصاً ان الغالية تكون قد وصلت حد العجز .

٣ - إعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي وضرورة ربطه بحاجات ومتطلبات سوق العمل .

٤ - تحويل كليات المجتمع الى مراكز للتدريب المهني والتقني لإعداد كوادر مدربة تتلائم وحاجات المرحلة التي نعيشها .

٥ - إيلاء الزراعة والمزارعين العناية الكافية من أجل حل مشاكلهم وخصوصاً توفير الآلات والمواد الزراعية بالاسعار المناسبة ومساعدتهم في تسويق منتوجاتهم بعيداً عن استغلال الوسطاء وإيجاد صندوق لدعم المزارعين في حالة الكوارث والكساد لا قدر الله .

٦ - الاستمرار في دعم المواد التموينية الاساسية وخصوصاً الحيز والسكر والأرز والحليب وإيجاد وسيلة فاعلة لمراقبة اسعار جميع السلع .

٧ - التعجيل في اصدار قانون التأمين الصحي وتوسيع مغطته لتشمل جميع المواطنين .

٨ - تحديث قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي وتوسيع مغطته ليشمل جميع المواطنين من أجل حمايتهم في حالات العجز والشيخوخة .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

إن مواطني محافظة عجلون واللدن

يعتزون بهويتهم الاردنية لتلهمج الستهم بالدعاء ان يحفظ هذا الوطن وقائده جلالة الحسين المفدى الذي غمرهم بمكرمه السامية حين أصدر توجيهاته الى حكومته الرشيدة بترفع عجلون إلى محافظة ولكنها لم تحظ لحد الآن بالاسم ولذلك لا بد لي أن أؤكد على حاجاتها الملحة .

أولاً : قطاع الادارة والحكم المحلي

أ - إحداث أفضية في كل من كفرخجة وعرجان وصخرة والهاشمية وعنجرة .

ب - ترفيع المجالس القروية في كل من اوصرة وراجب الى بلديات .

ج - إحداث مجالس قروية في كل من المرجم والصفصافة وثغرة الزبيد والطيارة .

د - إدراج التجمع السكاني الذي يقع شمال بلدة عرجان والمخاذي لطريق جديتا اريد ضمن تشكيلات المدن والقرى في محافظة عجلون وتسميته بهرجان الجديدة وإيصال الخدمات من ماء وكهرباء الى هذا التجمع .

ثانياً : الخدمات الصحية .

أ - رفد مستشفى الايمان بالكفاءات وإحداث غرفة للعناية الحثيثة ووحدة لغسيل الكلى وتحديث أجهزته وأثاثه الذي غفى عليه الزمن .

ب - إنشاء مركز صحي شامل على مثلث

الوهادنة لخدمة قرى الهاشمية ، حلاوة ، الوهادنة ، دير الصمادية .

ج - ترفيع المراكز الصحية الفرعية في أوصرة ومحا ورأس منيف إلى مراكز صحية أولية .

د - إحداث مراكز صحية فرعية في كل من أم البنايع الصفصافة ، ثغرة الزيد ، عين البستان ، دحوس ، الطيارة .

هـ - إحداث عيادات اسنان في مراكز عين ، باعون ، راسون ، الوهادنة ، حلاوة ، راجب .

و - إحداث مركز امومة وطفولة في مركز صحي راسون .

ز - إحداث مختبرات في مراكز عين حنا ، عرجان ، باعون ، راسون ، عين ، الوهادنة ، حلاوة ، راجب .

ثالثاً : قطاع التربية والتعليم

أ - تحويل كلية مجتمع عجلون الى كلية جامعية تطبيقية .

ب - إنشاء مدارس أساسية في كل من عجلون وعين جنا ، وعرجان وعنجرة ، وكفرنجة وعين ورأس منيف وأم البنايع للتخلص من الأبنية المستأجرة ونظام الفترتين والأبنية الغير صالحة .

ج - إحداث مدرسة أساسية للذكور في اشتيفينا ومختلطة في خربة الوهادنة وللإناث في السفينة .

د - الاسراع في اضافة غرف صفية وخدمات تربية مراقبة في كل من عرجان ، محا صنعار ، راسون ، المرجم ، بلاص ، الرأس الأخضر ، باعون ، الحرث ، دحوس .

هـ - انشاء مدرسة ثانوية في عرجان على قطعة الأرض المفوضة لحساب وزارة التربية والتعليم .

و - زيادة عدد المقاعد المخصصة لطلبة المحافظة في الجامعات الاردنية وزيادة حصة المحافظة من الطلبة المبعوثين الى الجامعات الأردنية .

رابعاً : قطاع الأشغال

لا ابالغ ان قلت ما من طرق في المملكة الاردنية الهاشمية أسوأ من طرق محافظة عجلون فإذا كانت الطرق التي تربط محافظة عجلون بمحافظتي إربد وجرش والعاصمة هي من أسوأ الطرق فكيف سيكون حال الطرق الاخرى القروية والفرعية والتي يضيق الوقت عن ذكرها وكأنه مكتوب على ابناء هذه المحافظة ان يقدموا الضحايا تلو الضحايا والمبالغ التي خصصت للاشغال في عجلون لهذا العام مثلها كمثل قطرات الندى فهيهات هيهات أن تذهب الظلم فجميع الطرق بحاجة إلى إعادة إنشاء أو توسعة أو خلطات اسفلتية .

خامساً : قطاع الزراعة

لا زالت الزراعة في محافظة عجلون تشكّر العلل والآلام فالوطنون لا يحظون

بملكيات كبيرة واشد العلل وإيلاً شيوخ الملكية وهم ينتظرون بفارغ الصبر صدور قانون إفراز الأراضي بما يتناسب مع طبيعة منطقتهم الجغرافية ومساحة رقعتهم الزراعية الضيقة ولن تشف علتهم إلا ان يكون الافراز بدوئين اثنين على الأكثر لان الزراعة مفيدة في مثل هذه المساحة كما ان الاجراءات المعقدة لإزالة الاشجار الحرجية من الاراضي المملوكة تزيد الطين بلة فلا بد من السماح بإزالة الاشجار الحرجية واستبدالها باشجار مثمرة ولا بد أيضاً من دعم مديرية زراعة عجلون ومراكز الخدمات التابعة لها في عرجان وكفرنجة وصخرة بالموظفين وباجهزة الرش والحراثة .

سادساً : قطاع المواصلات والاتصالات .

لا تزال الخدمات الهاتفية والبريدية في محافظة عجلون في أدنى مستواها فالشبكة الهاتفية في عجلون وعين حنا وعنجرة وعين وصخرة وكفرنجة تضيق عن الحاجة وأما بقية القرى والتي ان كانت مخدومة تخدم بخط نحاسي او خطين ومن العجيب أن معظم هذه الخطوط لا توصل الكلام الا في الصيف وكان الكلام يتجمد فيها في فصل الشتاء ولذلك لا بد من زيادة عدد الخطوط بشكل عاجل لقرى باعون وعرجان ورأسون وأوصرة ومحا . وام البنايع وصنعار والمرجم وحلاوة والهاشمية والوهادنة ودير الصمادية والسفينة وبلاص والساخنة ورأح الرأس الأخضر وتحسينها . ربما يتم تنفيذ المشاريع الواعدة ولا بد من ايصال الخدمة الهاتفية الى القرى الأخرى التي

لا تتوفر فيها خدمات هاتفية لان هذا الخدمة لم تعد ترقاً بل هي معيار من معايير رقي الانسان وتخضره كما أنه لا بد من إحداث مكاتب بريدية متكاملة في قرى باعون وأوصرة ومحا والمرجم وصنعار وسامتا والسفينة وبلاص والساخنة والرأس الأخضر ووكالات بريدية في كل من الزراعة والشكارة وعصيم وير الدالية ، وام البنايع .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

لقد أملت أن ارى في موازنة عام ١٩٩٥ ما يذهب اليأس عن ابناء محافظة عجلون فقد أملت أولاً أن ارى جميع دوائر الخدمات قد اكتملت كمديرية السياحة ومديرية العمل ومديرية ترخيص المركبات والسواقين ومديرية الشباب ومديرية الدفاع المدني وأملت ثانياً أن ارى ما يشجع السياحة والصناعة في هذه المحافظة وخصوصاً ان المنطقة تخلو من أي مشروع صناعي او سياحي يعود على المنطقة بالخير ويخفف عبء البطالة والفقر الذي يتوزع بحمله أبناء هذه المحافظة التي صبرت وصارت ولا تزال صابرة متمثلة

قول الشاعر

على قدر فضل المرء تأتي خطوبه

ويحمد منه الصبر بما يصيبه

فمن قل فيما يلتقيه اضطباره

فقد قل فيما يلتقيه نصيبه

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الزميل النائب محمد عودة نجادات ، المتحدث
الذي يليه الدكتور نزيه عمارين .

السيد محمد عودة نجادات :

بسم الله الرحمن الرحيم

ساقوم بالقاء هذه الكلمة باسم نواب
الكتلة الوطنية ، معالي النائب عبد الكريم
الكباريتي ، ونواب الكتلة معالي عبد الرؤوف
الروابدة ، معالي محمد ذويب ، سعادة نواف
القاضي ، معالي جمال الخريشا ، سعادة فياض
جرار ، سعادة طلال عبيدات ، سعادة ابراهيم
سمارة ، سعادة جميل الحشوش ، سعادة سمير
الفرح .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة الكرام

يسرني في بداية مناقشة مشروع قانون
موازنة عام ١٩٩٥ أن أعبر عن شكري
وتقديري لجلالة الملك المعظم ، وولي عهده
الامين على جهودهما الحريّة من اجل رفعة هذه
الوطن ، وللحكومة الرشيدة على اعداد الموازنة
في موعدها ، وكذلك لمعالي رئيس واعضاء
اللجنة المالية على التوصيات والملاحظات القيمة
الواردة في تقرير اللجنة .

معالي الرئيس ، الاخوة الكرام

ان موازنة عام ١٩٩٥ لم تكن في
الحقيقة بمستوى طموحنا ، غير ان الامكانيات
المحدودة ، والاحتياجات الكثيرة تدعونا الى ان
نوازن بين ما هو متوفر وبين اولويات احتياجاتنا

الاساسية ، والمطالبة بما هو ممكن . ان اول ما
يواجهنا حالياً هو الفقر والبطالة التي لا تحل
بكثرة الوظائف العامة ، لما لللك من تأثير على
اداء الجهاز الحكومي ، انما يمكن ان تعالج من
خلال اقامة المشاريع الانتاجية من قبل القطاع
العام والخاص ، مما يسهم في توفير المزيد من
فرص العمل التي تدعم الانتاج ، ولا تشكل
عبئا على كواثر الحكومة ، وكذلك دعم
وتفعيل دور مؤسسة الاقراض الزراعي وصندوق
التنمية والتشغيل من اجل منح القروض الميسرة
للتشجيع على الزراعة وتربية الثروة الحيوانية ،
واقامة بعض الصناعات الفردية والجماعية
لتفعيل وتحريك جهود التنمية الوطنية .
بالاضافة الى تطوير اسس وعمل وجباية
صندوق الزكاة ، وتفعيل دور صناديق التنمية
الاجتماعية ، لمساعدة الاسر الفقيرة وجميعها
عوامل تساعد على الحد من ظاهرتي البطالة
والفقر . ان حياة المواطن ومعيشته لأمر يهتم به
الجميع ، ولذا فانه من الضروري توفير المواد
الاساسية ذات الجودة ، وباسعار معقولة ، وبما
يتناسب مع دخل الفرد ، وان هذا الامر يحتاج
الى ضبط ورقابة من قبل الجهات ذات
الاختصاص للحد من الغلاء . بالاضافة الى
ايجاد اسواق موازية تعمل على توفير المواد
الاساسية ، قد ترعاها الجمعيات الخيرية والمنظمة
التعاونية ، بالاضافة الى تفعيل دور ونشاط
المؤسسة الاستهلاكية العسكرية والمدنية لخدمة
الفئات المستفيدة منها ، وكذلك خت
وتشجيع اهله في البادية والريف على ان
يكونوا منتجين لمعظم حاجاتهم الاساسية ، بذل

ان يكونوا مستهلكين ، وعلينا ان نتذكر جميعاً
كيف كان الابهاء والاجداد يعيشون على هذه
الارض الطيبة . ولا يفوتني في هذا المقام ان
اهيب بالغرف التجارية وجمعية حماية
المستهلك ان ترشد المواطنين وتحثهم على
شراء البضائيل الممكنة لأي مادة يرتفع سعرها في
السوق .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

قامت الحكومة مشكورة منذ عدة اسابيع
بتخفيض الجمارك على الكثير من المواد
والحاجيات ، ومن اهمها السيارات وقطع
الغيار ، ولكن هذا عملياً لم ينعكس على
السوق ، حيث لا يزال التاجر يبيع بضاعته
بنفس القيمة قبل التخفيض متذرعاً بحجج
مختلفة ، انني اتساءل : لو كان اجراء الحكومة
هو رفع الجمارك ، كم سينتظر التاجر لبيع على
ضوء السعر الجايد ؟ هل يجب ان يظل التاجر
دوماً هو الرابح والمواطن هو الخاسر ؟ الى متى
سيستمر هذا الوضع ؟ الموضوع يحتاج الى
معالجة فعالة تشارك فيها كافة الاجهزة المختصة
، مع اجراءات رادعة بحق من يتلاعب بقوت
الشعب ومقدراته .

معالي الرئيس الاخوة النواب المحترمين

لا شك ان مكرمة جلالة الملك المعظم
بتحسين تقاعد العسكريين والمدنيين بادرة
تستحق التقدير والعرفان ، ولكننا نأمل ان
تشمل مكرمة الحسين القائد الاخوة المتقاعدين
القدماء ، الذين كان لهم شرف الخدمة
والنضحية من اجل هذا الوطن ، وذلك

بتحسين راتبهم التقاعدي ، كما انني اطالب
بدعم وتطوير قواتنا المسلحة الباسلة درع
الوطن ، وكذلك اجهزتنا الامنية العين الساهرة
على امن واستقرار هذا الوطن .

وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة
في مناطق البادية الاردنية فانها لا تزال تفتقر
الى التخطيط المدروس بسبب تفرعها ما بين
محافظات عدة ، علماً بانها تشكل حوالي (٨٠ ٪)
من مساحة المملكة وهي متجانسة
جغرافياً واجتماعياً ، ولذا فقد آن الأوان لان
تفكر الحكومة الموقرة في انشاء جهاز يخطط
ويشرف على التنمية الشاملة في البادية الاردنية
ويحقق العدالة الاجتماعية وتوزيع مكاسب
التنمية على مختلف الاقاليم التنموية ، ولنا في
تجربة سلطة وادي الاردن خير مثال .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب الكرام ،

اما في مجال التطوير الاداري فانه من
الضروري تطوير الهياكل التنظيمية للمؤسسات
الرسمية والتشريعات التي تحكم عمل الاجهزة
الحكومية بهدف تبسيط الاجراءات وتسهيل
الحصول على الخدمات التي يحتاج اليها
المواطنون ، انني اطالب بان لا تكون المراكز
الهامة في الحكومة عرضة للتغيير والتبديل
السريع لما لذلك من تأثير على سير العمل في
تلك المؤسسات ، وان لا يخضع ذلك للمزاج
الشخصي ، بل يجب ان يخضع لقرار مجلس
الوزراء مراعي خدمة الصالح العام . وكذلك
فانه من الاهمية بمكان تدريب الموظف
الحكومي عند بداية تعيينه حتى يتعرف على

هكذا من الأشهر

القوانين والانظمة والتعليمات الحكومية . كما انني اطالب بان تكون مواعيد الاجتماعات بعد ساعات الدوام الرسمي ، في الحتام ، أسأل الله سبحانه وتعالى ، ان يحفظ جلالة الملك المعظم، وولي عهده الامين ، والله يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن والمواطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل النائب الدكتور نزيه عمارين ، المتحدث الذي يليه الدكتور فرح الرضي .

الدكتور نزيه عمارين : معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين .

ان كثافة الحضور في شرفات المجلس تمكس دلالات كبيرة ، لا تخفي على احد ، وارجو ان تكون هذه الدلالات ليست بخافية علينا .

حضرات الزملاء ...

قبل حوالي اربعة اشهر اجتمعنا ستة نواب من محافظة الكرك مع معالي وزير المالية المحترم واتفقا بوجوده على خمسة اولويات لاحتياجات المحافظة في مجالات الصحة والاشغال والشباب والمدينة الصناعية

وكلنا تفاجئنا بان ما اتفقا عليه لم يدرج ضمن بنود الموازنة ...

وايضاً تفاجئنا ان الموازنة لم تتناول غالبية ما تقدم به المجلس من قرارات واقتراحات وتوصيات ويمكن العودة الى ما ذهبت اليه

اللجنة المالية . الفقرة الرابعة الصفحة الخامسة والمتضمن مراجعة توصيات اللجنة المالية حول مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ حيث خرجت بنتيجة تقول بان الحكومة لم تتعامل مع غالبية هذه التوصيات مما يلبي توجهات المجلس ومتطلبات المرحلة وان الحكومة لم تقم باشتراك السادة النواب في اقرار موازنة مناطقهم .

وبعد قراءة متأنية ومسؤولة لأرقام الموازنة وتوصيات اللجنة المالية لهذه الموازنة ومقارنتها بالموازنات السابقة ومدى عدم التزام الحكومة واحترامها لقرارات وتوصيات المجلس تبين لي وللأسف الشديد اننا مجلس النواب والحكومة نعيش كلانا في حالة انقسام لا نتمناها الا لاعدائنا ، فالحكومة في واد .. والمجلس في واد آخر ... والوطن والمواطن في وضع لا يحسد عليه .

ولذا اتخذت قرارين

الاول : عدم الاشتراك في مناقشة الموازنة لهذا العام بعد ان ثبت لنا عدم احترام الحكومة لما تقدم من أفكار وتوصيات ومطالب فهي لم تكلف نفسها يوماً حتى من مناقشتها او التعليق عليها او تنفيذها فتراها تجاهلنا حين حصولها على ما تريد وبمدها سرعان ما تدير ظهرها لنا غير آبهة ، لا تعير اي اهتمام او حتى احترام لكل ما ابدناه من نقاش مستفيض وملاحظات وتوصيات ومطالب ولهذا واجبنا على مثل هكذا تعامل لا يليق ولا يتناسب مع مكانة المجلس الدستورية ولا مع مسيرتنا الديمقراطية ... فاني قررت عدم مناقشة مشروع الموازنة .

القرار الثاني وقد بنيت على الملاحظات التالية :

١ - نسجل على الحكومة تجاهلها واهمالها وعدم احترامها لغالبية افكار واقتراحات ومطالبات وتوصيات السادة النواب بما فيها تلكم الصادرة عن اللجنة المالية والمقرة من المجلس الكريم ... الامر الذي أثر سلباً على عمل هذا المجلس وهيئته وبات المجلس عرضة للانتقاد والتجريح مما يترك في النفس شعوراً من الألم والمرارة وعدم الرضا عن اداء المجلس والحكومة معا .

٢ - نسجل على الحكومة تجاهلها لموضوع هام وخطير جداً لم تتطرق اليه الموازنة لا من بعيد ولا من قريب وهو لا يقل خطورة واهمية ان لم يكن اخطر من المعجز في الموازنة انه الميزان التجاري وعجزه الكبير ومدى تأثيره وثقله على احتياطي الوطن والخزينة وبالتالي امن الوطن الاقتصادي بكل ابعاده وعدم مراعاة هذا الجانب الهام في البناء الاقتصادي اثناء قرار الحكومة الاخير بخفض الجمارك على العديد من الكماليات غير آبهة بما يحمله هذا القرار غير العادل من آثار سلبية جداً على الخزينة واحتياطي العملة والصناعة الوطنية وازدياد الترف الاستهلاكي .

٣ - نسجل على الحكومة عدم احترام قرار المجلس ورغبته الاكيدة بادراج موازنة المؤسسات العامة ضمن هذا المشروع والتي تريد عن (٥٥٠) مليون دينار ليتسنى لمجلس النواب الاطلاع عليها ومناقشتها وبيان مواقع الخلل

وتداركها ومعالجتها ومحاسبة المقصرين والمفسدين .

٤ - نسجل على الحكومة ضعف أدائها على الجبهة الداخلية وعدم الجدبة في معالجة ما تعاني هذه الجبهة من تشوهات خطيرة واختلالات اجتماعية كل هذا وسط ظروف اجتماعية لا ترحم تاركة المواطن مكتوباً بنيران غلاء الاسعار وجنونها دونما ضابط او حسيب .

٥ - نسجل على الموازنة انها استهلاكية جبائية، غير انتاجية وغير متوازنة ولم تراعي العدالة في التوزيع ، ولم تعطي محافظات الجنوب ما تستحق من اولويات فبقيت كما هي دوماً الأقل حظاً ، والاقل رعاية والاقل اهتماماً رغم انها تشكل العمود والعمق الاقتصادي والبعد الاستراتيجي للوطن .

اسجل على اللجنة المالية ما ورد في البند الخامس / أ - الايرادات وما يتعلق باعادة تقدير ارباح البنك المركزي والانخفاض الكبير في مستوى ارباحه عن المقدّر لعام ١٩٩٤ وتحويل الامر الى مدقق حسابات خارجي ...

وما دام الامر على هذا الجانب الكبير من الاهمية والسؤال هنا لماذا احالة الموضوع الى اللجنة ؟ لماذا لم تقم اللجنة المالية نفسها بالتدقيق والمتابعة وبيان الاسباب الحقيقية وراء التراجع المستمر في الايرادات المحولة من البنك المركزي ؟ ... اليس لديها من الصلاحيات ما يخولها بالقيام بمثل هذه المهمة الهامة والخطيرة، والأولى لها هي ان تقوم بها وليس تحويل هذه المهمة الى لجنة اخرى .

هكذا من الأشغال

ايضاً تتسائل عن التأمين الصحي الشامل الذي بات ليس مطلباً وإنما ضرورة وطنية ملحة لا ذكر له .

حضرات السادة الزملاء

ان مجرد ورود هذا الكم الهائل من التحفظات والتوصيات للجنة المالية والبالغة ٦٧ توصية يعتبر سبباً كافياً لرد الموازنة وإعادة صياغتها وليس التوصية بالموافقة عليها وتقريرها.

ولا يفوتني ان ارفع الى مقام قائد الوطن كل المحبة والتقدير والاعتزاز وسمو ولي عهده الامين كل الاحترام مجددين العهد ان نبقي دوماً الجند الاوفياء للوطن والنظام في مواقعنا بالعمل متسلحين دوماً بالعمل الصادق البناء .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل اشعرتني الامانة بانه قد اعدت طعام الغذاء الجاهز ، نرفع الجلسة الى الساعة الثالثة والنصف ثم نعود ، اعضاء مجلس النواب ، اعضاء الحكومة ، والصحافة والاعلام والمسؤولين في الحكومة ، الجميع مدعوين الى طعام الغذاء .

« رفعت الجلسة لتناول طعام الغذاء »

معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني اعلن استمرار الجلسة، الدكتور فرح الرضي ، الذي يليه النائب فياض جرار .

الدكتور فرح الرضي :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

أؤيد ما جاء في الكلمة التي القاها الزميل الدكتور نادر ابو الشعر باسم جبهة العمل الوطني المستقلة التي يشرفني ان اكون احد اعضائها وارجوا ان اضيف وباختصار شديد ما يلي لما جاء في هذه الكلمة :

اولاً : انني ادعو الحكومة الموقرة ان تخضع موظفي الفئة الرابعة الذين يتقاضون رواتبهم من الخزينة الى التقاعد لا ان تقيهم خاضعين للضمان الاجتماعي ، وهذا الامر لا يكلف الخزينة اكثر من مئة الف دينار .

ثانياً : رفع الدعم عن كل المواد التموينية واعطاء العائلة المستحقة قيمة ما تتحملة الخزينة من الدعم تقدماً وسلفاً وترك المواد بدون دعم حتى لا يفيد من الدعم الأثرياء وغير الاردنيين ، فليس من العدالة ان ندعم مواداً لانا ولفدين ولا يتمتعون بالجنسية الاردنية .

ثالثاً : توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كافة المواطنين .

معالي الرئيس ،

من يدقق النظر في طلبات الزملاء الكرام وانا واحد منهم سرعان ما يجد اننا نحتاج الى عشرات المليارات من الدنانير لتنفيذها ، وحسنا نفعل لو جاءت مطالبنا ضمن امكانيات الاردن وموارده ، فنحن والحكومة في هم واحد هو خدمة الوطن والعمل المشترك على حل مشكلاته . ولا ينبغي ممن يعملون بوعي المنطق

التابع من الممكن والواقع فقد كانت لدي تحفظات على هذه الموازنة لأمور ثلاثة :

الامر الأول : لم تتضمن الموازنة زيادة في رواتب الموظفين تعادل ارتفاع تكاليف المعيشة .

الامر الثاني : لم تتضمن الموازنة من الشواغر في الوظائف ما يمكن ان يخفف من حجم البطالة .

الامر الثالث : البند المتعلق بالمشايع الاستثمارية التي تساعد على النمو الاقتصادي والتخفيف من حجم البطالة .

اما وقد راعت الحكومة هذه الامور ، فيما بعد ، تنفيذاً لتوجيهات جلالة الملك المعظم فيما يخص تقاعد العسكريين والمدنيين بالاضافة الى رفع عدد الشواغر في الموازنة الى ما يقارب الستة آلاف وظيفة . وكذلك الوعد بايلاء المشايع الاستثمارية اهتماماً كبيراً ووعد الحكومة باعادة النظر في رواتب الموظفين في الشهر السابع من كل سنة ، فقد تلاشت هذه التحفظات عندي وفي هذا المجال اود ان اذكر للحكومة بعض الايجابيات لا كلها ، فأنا اشكر للحكومة الاجراءات التي قامت بها خلال العام المنصرم وخاصة فيما يتعلق بما يلي :

عدم استيراد الزيت من الخارج دعماً للمزارعين .

إعفاء المواطنين من فائدة قروض المؤسسة الاقراض الزراعي .

زيادة اسعار الحبوب للمزارعين .

سن قانون تقسيم الاراضي الذي هو في طريقه النفاذ .

ما قدمه صندوق المعونة الوطنية من خدمات جلية للمحتاجين من ابناء وطننا .

هذه بعض الامور التي لا بد من ذكرها في مجال ايجابيات هذه الحكومة ، واما فيما يتعلق بمطالبي محافظة عجلون ، فارجوا ان اختصر لكي لا اطيل عليكم ، واود أولاً ان اشكر هذه الحكومة مرة اخرى على تحويل اللواء الى محافظة ، واود ان اذكر هنا بان هذه الحكومة هي اول حكومة تستجيب لمطالب محافظ عجلون ، وكان دولة رئيس الوزراء دولة السيد المجالي اول رئيس حكومة يزور المنطقة في زيارة عمل ليقيم على حاجات هذه المنطقة ، ولهذا فان ابناء المحافظة يحملوني دائماً الشكر لدولته وحكومته الرشيدة .

واما مطالب محافظة عجلون فلم يترك لي الزميل الدكتور القضاة مجالاً للذكرها ، ولكنني اريد ان اؤكد على بعضها ، في اجندة معالي وزير الاشغال العامة والاسكان ، ان هنالك مبلغ قد خصصت لطريق عجلون - جرش وقدره (مليونين) دينار ، والواقع لم اقع على هذا المبلغ في الموازنة ولكن قيل لي بانه ضمن المشايع الاستثمارية ، وانا اشكر للحكومة هذا المسعى وتحويل هذه الطريق الى اربع مسارب لانها تعتبر المعبر الوسط الى الغرب ، الى اخواننا الفلسطينيين ، وهذا ما يسهل التنجيس الى جرش والى عجلون في آن واحد ، لأن هذه الطريق اذا اكتملت بين

هكذا من الشايع

عندة وكفرجة وكريمة ، تكون اقصر الطرق المؤدية الى جرش ، بدلاً من الالتفاف من اربد الى جرش او من عمان الى جرش ، وهناك الطريق الاخرى وهي طريق اربد عجلون وانا اؤيد ما ذكره الدكتور القضاة ، من ان هذه الطريق بحاجة الى التحسينات لانها سيئة .

وفي هذا المجال يا اخوان اود ان اذكر الحكومة ، بأن الطرق في محافظة عجلون واعتقد ان الحال شبه في محافظ السلط وفي محافظة الطفيلة تختلف بطبيعتها الجبلية عن بقية الطرق الاخرى ، فما يخص لآل ألف متر مربع مثلاً في عجلون يختلف عن ما يخص لنفس المقدار في الرمثا او في مادبا او في المحافظات الاخرى ، لانها كلها جبلية وصخرية وتحتاج الى المزيد من المبالغ .

المطلب الثالث : ان عجلون بحاجة الى مكتبة عامة للمحافظة بشكل عام ولم تأتي الموازنة على ذكر ذلك .

مطلب آخر وكان قد وعد معالي وزير الشباب السابق بانشاء صالة مغلقة ومجمع رياضي ونحن نتأمل وكلنا ثقة بوزيرنا الحالي ان يتابع مثل هذه المشاريع .

هناك ايضاً خدمات تفتقر اليها المحافظة مثل دائرة الترخيص ودائرة الثقافة ودائرة الشباب وغرفة التجارة ، فنرجو ان تتمكن الحكومة من تلبية هذا الطلب .

واما فيما يتعلق بالمدارس هناك فوضعها مسمي وبحاجة الى صيانة مستمرة ، واعتقد ان

المبالغ التي خصصت للانشاءات وللصيانة غير كافية .
وهناك نقطة هامة جداً وهي ان عجلون تسقط فيها كميات كبيرة من الامطار ، وحرام ان تذهب هذه الامطار سدى ، اذ بإمكان الحكومة وبدعم من الاهالي ان تقيم السدود هناك ، فتحفظ بكميات هائلة من الامطار فلا تذهب سدى .

واريد هنا ان اسجل للحكومة شكر ابناء المحافظة على افراز الاراضي الذي نرجو ان يتم القانون الذي علمنا بأن الحكومة قد سته ، نرجو ان يصل هذا القانون الى هذا المجلس في اقرب وقت وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزميل فياض جرار ، المتحدث الذي يليه فواز الزعبي .

السيد فياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين ،

بعد القراءة المتأنية لتقرير اللجنة المالية ومشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، وبالرغم من ان المحافظة التي اضطلعنا لم تغطي في هذه الموازنة بالحصة المطلوبة والتي تتلاءم مع حجم محافظة الزرقاء أين بأدناه بعض المطالب الضرورية لمحافظة الزرقاء وملاحظاتنا على مشروع قانون الموازنة :

المشاكل التي تعاني منها محافظة الزرقاء :

١ - مشكلة التنظيم والاراضي الميرية غير المفروزة في مناطق الزرقاء المختلفة ، الزواهرة ، الجبل الابيض . ياجوز ، الضليل . وهذا يتعلق حالياً بالأجراء السريع من دائرة الاراضي للافراز والتسهيل على المواطنين .

٢ - المشاكل البيئية المتمثلة بما يلي :

أ - الغازات والروائح التي تنفثها مصفاة البترول ، والمحطة الحرارية .

ب - الشوائب ومخلفات المصانع والشركات الانتاجية والتي ادت الى تلوث مياه سيل الزرقاء .

ج - بركة البيسي في منطقة الرصيفة والتي تشكل مكرهة صحية رغم الوعود الكثيرة بحل هذه المشكلة ولاحتقتها .

د - مكب النفايات على طريق الانوستراد والذي لا زال يشكل مكرهة صحية بالرغم من ابعاده شرقاً لمسافة قليلة .

هـ - مياه المجاري ومحطة تنقية الخربة السمراء وعدم وجود نظام لمنع الروائح وحلول لمشكلة الحشرات الناجمة عنها .

و - مزارع الايقار والدواجن المقامة على حدود بلدية الضليل .

ز - العمل على نقل مواقع الكسارات الى مناطق بعيدة عن حدود المحافظة الآخذة في التوسع .

٣ - المشاكل الاقتصادية المتمثلة بتدني مستوى الدخل لدى الشريحة الاكبر من سكان محافظة الزرقاء ، ومشكلة ارتفاع نسبة البطالة والعمالة الوافدة . الامر الذي ادى الى اظهار سكان المدينة الثانية في الاردن كوكبر للجريمة وكل ما هو مخالف للقوانين .

٤ - نقص الخدمات العامة مثل قصر العدل ، مكبات ، حدائق ومتنزهات عامة ، ملاعب المدينة الرياضية ، مواصلات بين القرى والمدينة وبين المدن والخيمات ، نقص في المراكز الصحية والخدمات المقدمة منها وخصوصاً في القرى المحيطة بمركز المحافظة ، الخدمة الهاتفية والمدارس الحكومية للقضاء على نظام الفترتين .

٥ - اراضي الخزينة " املك الدولة "

بلغ عدد الاحواض التابعة لاملاك الدولة " اراضي الخزينة " في محافظة الزرقاء (١٤) اربعة عشر حوضاً مقسمة على ثلاثة مناطق وهي :

١ - عطل الزرقاء .

٢ - عطل الرصيفة .

٣ - عطل البتراوي .

اما المساحات الاجمالية لكل عطل فجاءت على النحو التالي :

١ - عطل الزرقاء ٢٦١٣٠ر٠٦٢ دويم مقسمة على ١١ حوض فرز منها .

هكذا من الأشغال

١١١٥٠ د.م

بقي ١٤٩٨٠ د.م تحت التنظيم لم تفرز حين تصديق المخططات التنظيمية واضع اليد ١٦٠٠٠ قطعة وهي جاهزة للتفويض في دوائر التسجيل .

٢ - عطل الرصيفة ٧٠٧٢٦٨ د.م مقسمة على حوض واحد فقط وهو النقب فرز منها ٦٠٠ د.م .

البقي ١٠٧٢٦٨ باقي المساحة لم تفرز تحت التنظيم لبلدية الرصيفة .

جاهزة للتفويض ٦٠٠ قطعة في تسجيل الرصيفة .

٣ - عطل البتراوي ١٦٣٥٤٠ د.م مقسم الى حوضين هما :

أ - حوض ٦ وتم افراز كامل الحوض ويشمل ٣٠٠٠ قطعة جاهزة للتفويض في تسجيل أراضي الزرقاء .

ب - حوض ٤ البتراوي ، جاهز للتفويض في تسجيل أراضي الزرقاء .

وبلغت المساحة الاجمالية لكافة اراضي الدولة في محافظة الزرقاء حوالي ٢٨٤٧٢٧٣ د.م مفروز منها / ١٣٣٨٥٤ د.م . والباقي تحت التنظيم ولم تفرز حين تصديق المخططات وقد بلغت مساحتها ١٥٠٨٧٢٦٨ د.م اما مجموع القطع الجاهزة للتفويض فبلغت ١٩٦٠٠ قطعة موزعة على كامل المساحة الاجمالية من اراضي الدولة .

وبلغ سعر الثمن للمتر الواحد من (٢-٢) ٥ دناتير .

ولهذه التفصيلات السابقة فاني اتقدم بالاتراحات التالية لحل هذه المشاكل على النحو التالي والذي يقدم الخير للجميع :

١ - ملايين الدنانير ستعود لخزينة المملكة والتي ستدفع للأراضي بدل ثمن .

٢ - ملايين الدنانير ستعود لبلديتي الزرقاء والرصيفة بعد ترخيص الابنية .

٣ - المشكلة المتبقية وهي الاهم وتعود بفوائد بالملايين لخزينة الدولة لدائرة الأراضي والبلديات وهي عدم تصديق المخططات من وزارة البلديات والتي تتخذ اسبابا واهمية ومن المفروض حلها عن طريق التنسيب مع معالي وزير البلديات وباسرع وقت .

وارى في نهاية هذا الحل ومراعاة لظرف السكان المالي والاجتماعي ان يتم تقسيط هذه المبالغ بشكل مريح للمواطن .

الحلول والمطالب :

أ - الطلب من المصانع والشركات الموجودة في المحافظة والتي يزيد عددها على (١٥٠) مصنع وشركة ما يلي :

١ - تشغيل نسبة من الايدي العاملة المحلية لتقليص حجم البطالة .

٢ - تقديم الدعم المادي لمشاريع الادارات المحلية .

٣ - المساهمة بحل مشكلة التلوث البيئي .

ب - العمل على تجفيف بركة البيسي ووضع حل جذري لمكب النفايات .

ج - وضع فلترات لمصفاة البترول ومحطة الحفرة السمراء .

د - دعم المشاريع الزراعية للحد من البطالة .

هـ - تقديم الدعم للمجالس المحلية لتمكين من تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين .

و - التوجه بالشكر لمؤسسة سكة الحديد لمساهمتها وتنسيقها مع لجنة بلدية الزرقاء في تنفيذ مشروع الاكتشاك على سكة الحديد عند مخيم الزرقاء لاحتواء اصحاب البسطات الذين كانوا يتناثرون على طول سكة الحديد مما ساهم في تشييل كثير من الايدي العاملة .

ز - التوجه بالشكر للجنة بلدية الزرقاء لما قامت به من اعمال وتحسينات في غالبية احياء المدينة خاصة جنازة والخيم .

ح - مطالبة رئيس اللجنة البلدية والاعضاء الكرام الاسراع باقامة ما يلي :

١ - السوق الشعبي على الارض المخصصة له من قبل البلدية واقامة الاكتشاك في المجمع الناخلي .

٢ - اقامة المركز الثقافي والذي اعدت له المخططات اللازمة .

٣ - اقامة السوق التجاري جوار ملعب

البلدية / جنازة .

وعلى اثر هذه المنجزات وما قامت به البلدية ولوضع البلدية المالي المتميز في مدينة الزرقاء ونتيجة لضعف الوضع المالي للبلديات المجاورة والتابعة للزرقاء نرجو تحويل بلدية الزرقاء الى امانة عامة على غرار امانة عمان . اللهم احفظ هذا الوطن وقيادته الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي الرئيس المجلس : وعليكم السلام، الاستاذ فواز الزعبي ، المتحدث الذي يليه دكتور احمد الكوفحي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم

الأنبياء والمرسلين .

معالي الرئيس

الزملاء النواب الأكارم ...

اسمحوا لي أيها الزملاء الأفاضل ، أن أسجل معكم كل التقدير والاحترام ،،، لجلالة الملك المعظم ولسمو ولي عهده الأمين ، وللأسرة الهاشمية ، الذين اثبتوا للقاصي والداني ، أنهم بحق أهل القيادة والريادة والرفادة ،،،

وأنهم الأوفياء الأوصياء ، على عرش الأمة العربية والإسلامية وأنهم الأحرص على

هكذا من الأول

أمانة الدين والعروة ، وهم الأحق بالشرعية الدينية والعربية ،، وأنهم بحق الذين يستحقون السيادة والطاعة وولاية الأمر ، لأنهم أساس قيادتنا ومحل رجاءنا حاضراً ومستقبلاً ...

معالي الرئيس

الزملاء الأكارم

ليست القضية ان نمنح الثقة للموازنة أم لا ... فنحن من قبل ، منحنا ثقتنا ، لرئيس الحكومة وحكومته في الوقت الذي ، حببها من قبل بها فيما بعد ...؟

وليست القضية ، إعادة مناقشة ، أرقام نقول لنا (الذي في السطل تخرجه المغرقة) دون ان نعرف ما هيها ! مسجلين عتبنا الكبير ، على الحكومة ، بعدم استشارتها لنا فيما يتعلق ، بمناطقنا التي تمثل وان ناقشنا في مطالبها ، ونقدم لها الصورة الواضحة والكاملة ، والتي تنفق مع امكانيات الموازنة ، كما وعدتنا الحكومة في الموازنة السابقة ، لا ان نخرج الى قواعدا بلغة ارقام لا نعرف لها إلا النتائج .

كما ان القضية ليست (صراعاً) ما بين الحكومة والنواب ، بل على العكس تماماً ، فنحن نكمل بعضنا ، ولرئيسها كل الاحترام والتقدير ، والفة المطلقة ، والإيمان بتزاهته ، وجده ، وإخلاصه ، التي لا اطمح منها إلا الاستمرار بها ، خدمة للوطن والمواطن ، الذي هو بأمر الحاجة اليها .

ولقد فطرتنا أسرنا الخليفة لقيادة هذا

الوطن ، وتزاه الطهور .

أن بناء الوطن واجب مقدس ، وان ضمير الانتساب لهذه الأمر يحرس على ان تراب هذا الوطن ، اغلى ما يملك إنسان هذا البلد ليكون رداً لنا دوماً ، امام اي موقف لا تنسم به صفة الرجال الرجال .

في الوقت الذي نعيش مشكلة البطالة والفقر ، في نفس الوقت الذي تستمر الأسعار بتصاعد مشهود لا يرحم الفقير منا والمريض .

ونفاجاً بتصريح لمسؤول كبير بعدم زيادة رواتب الموظفين ، ويخرج في اليوم التالي مسؤول آخر يصرح بعدم التوظيف للسنة القادمة ، ثم نفاجاً بأن تخفيض أسعار الجمارك على السيارات يقابله ارتفاع بقيمة التخمين غير الواقعية .

فكيف سننتقم مواطننا بجدوى ما نفعل ، وكيف نفعل ما نريد أن نفعل !!

إن مطالب دائري الانتخابية ما زالت تتكرر دون تنفيذ باستثناء وزارة الاشغال التي قامت بفتح مكتب لها في لواء الرمثا ، ولمس المواطن هذه الخدمة وباسم لواء الرمثا نشكر معالي وزير الاشغال الحالي ، وانني باسم دائري الانتخابية في لوائي الرمثا وبني كنانة ، أطلب من الحكومة إصاف لواء الرمثا كمثيلا من الأولوية التي حولت الى محافظات .

خاصة وأن لواء الرمثا يتمتع بكافة المتطلبات اللازمة لتحويله الى محافظة والتي توجت بتوقيع (٥٢ نائباً) وفي الوقت الذي

شلت عنه عشر قرى وضمت الى محافظة أخرى تطالنا الحكومة الرشيدة بسلخ مركز حدود الرمثا ووضع في (جابر) دون النظر الجاد الى الآثار السلبية الكبيرة التي ستحل بأبناء هذه المنطقة وآلاف المواطنين الذين سيحرمون من موارد رزقهم .

ولا بد من التفكير الجاد والسريع في إعادة رفع مستوى الخدمات الصحية في لوائي الرمثا وبني كنانة من خلال زيادة عدد المراكز الصحية ، وبناء مستشفى في لواء بني كنانة وتطوير مستشفى الرمثا ليغطي إحتياجات اللواء .

كما يحتاج لواء الرمثا الى مبنى محكمة بداية ، والى مركز للمعاقين في اللواتين ،، والى دائرة ترخيص حيث نسبة السيارات كبيرة جداً .

- هذا بالإضافة الى إنارة جسر ومدخل الرمثا ، والطرق الرئيسية في لواء بني كنانة ،، وتوسيع شبكة الهواتف في لواء بني كنانة ولواء الرمثا ، وتوسيع الطرق النافذة من مثلث حرما الى منطقة الخيبة الفوقا والتحتا ،، وإعادة الدراسة الجادة لكل الخدمات في منطقة الخيبة . وإنشاء سد ترابي في خرجا لزيادة الرقعة الزراعية فيها ، وإعفاء المزارعين من القروض التي منحت لهم أثر موجة الصقيع عام (١٩٩١-١٩٩٢) إضافة الى تنظيف سد البويضة ،، وإنشاء سد في منطقة الشلالة لحزن مياه الأمطار والينابيع ، وإعادة دراسة وتقييم محطة تنقية المياه العادمة في الرمثا والتخلص من

آثارها السلبية ، والتوسع في فتح الطرق الزراعية كما اوجه الشكر لمعالي وزير الزراعة على اهتمامه بالمزارعين وتوجه وزارة الزراعة في دعم الانتاج المحلي وحمايته .

سيدي الرئيس ، زملائي النواب

إن الموازنة العامة لأية دولة هي الأداة الأفضل بيد الحكومة للتعبير عن إهتمامها ، وطريقة معالجتها للمشكلات التي تواجهها خلال السنة المالية المقدمة عنها هذه الموازنة .

والموازنة مرآة تعكس سياسة الحكومة ليس فقط المالية ، لأن قرارات الحكومة تترجم الى آثار مالية على أكثر من صعيد ، سواء على الخزينة العامة للدولة أو القطاع الخاص .

فواجبات الحكومة هي التخفيف من البطالة إذا لم تستطع القضاء عليها والوصول الى حالة التشغيل الأمثل لكل قادر على العمل ، ومحاولة القضاء على الفقر والتخفيف من آثاره ، والمحافظة قدر المستطاع على مستوى الأسعار للسلع والخدمات التي يتطلبها المواطن فأن لم تستطع ذلك فيتوجب عليها الحفاظ على مستوى أسعار السلع والخدمات الضرورية والماسة لحاجات المواطنين .

لذا يتوجب على الحكومة ، أية حكومة ، ان تقوم بمكافحة البطالة وخفض معدلات التضخم ، وتحقيق معدلات نمو وإعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب والأنفاق العام ، وعليها ، اي الحكومات ، تقديم السلع والخدمات التي يحتاجها مواطنوها ، في ظل

هكذا من الأشغال

احجام القطاع الخاص على الاستثمار فيها ، وعلى الحكومات ترشيد الأنفاق ، وحسن استخدام الموارد .

كما أسلفت الموازنة هي ، فرصة للحكومة لعرض برنامج عملها وخططها لأدارة دفة الحكم في البلد من خلال تفصيل وإيضاح لهذه الخطط والبرامج على أن تكون هذه الموازنة موائمة بين حاجات المجتمع وخطط التنمية المقررة ، والتفق عليها مع تعديلات بسيطة في أضيق نطاق إذا احتاجت المرحلة لذلك .

إن المواضيع التي تشغل بال المواطن ، وترهق كاهله ، وتؤرقه ، وهي البطالة والفقر والغلاء ، وكما يبدو من خلال الموازنة لعام (١٩٩٥) أقول إن مواجهة الحكومة لهذه المعضلات ، هي مواجهة في نطاق العموميات ، وهي ليست مقتنة ، ومن الخطأ أن تنام على وعود براقة في ظاهرها ، خاوية في داخلها ، وعموميات فضفاضة ، طنانة ، لا رصيد لها في عالم الواقع .

سيدي الرئيس

زملائي الأفاضل

لا نطالب الحكومة بوضع حلول سحرية ويلمسة يد للبطالة والفقر وللغلاء ، إن لم تكن واقعية ، وقرينة من الواقع ضمن إطار عمل ومنهجية مؤسسية متكاملة لجميع الوزارات ، ومؤسسات الدولة المعنية بذلك ، مع تظافر الجهود لاجتاج ما يمكن الجاحه ، وتحقيق ما

يمكن تحقيقه ، لا أن تبقى النظرة الفردية ، الى الأمور هي المسيطرة ونحو حدوث أي تغيير للسلطة التنفيذية .

إن من الخطأ أن نرى قيام الخلف بتقضى وهدم ما بناه السلف ، والأجدى والأولى في ظل دولة المؤسسات الاستمرار بالخطط والبرامج الموضوعية مع تعديل ، كما أسلفت ، إذا كان ذلك بحاجة للتعديل .

وليس أولى من أهمية القرار الجماعي ، والأنفاق على الخطط ، من أن أمراً هاماً ، كالموازنة ووضعها ، نص عليه دستوريا ، بتوسيع قاعدة المشاركين في إعدادها ومناقشتها .

وما دائرة الموازنة إلا جهاز لتلقي المعلومات والمشاريع ، مهمتها توضيب وتوحيد هذه المعلومات والمشاريع وإعدادها وتنسيقها إذ تشترك السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في هذا العمل ، وتوج بمصادقة جلالة الملك عليه .

إن الأعداد للموازنة القادمة لدى السلطة التنفيذية يبدأ من تاريخ الموافقة على الموازنة التي بين يدينا ، وإن الحكومة لا تقوم بذلك ، إنما توجه الى ما بعد منتصف السنة المالية ، ثم تقوم بأخذ وقت كاف لها لأعداد الأرقام وتبويبها ، وتأتي في آخر المهلة المقررة لتقديمه للسلطة التشريعية مع ما يصاحب ذلك من ضيق الوقت ، وقصر المدة لمناقشة الموازنة وإعطائها حقها الكافي من النقاش والتمحيص .

ولقد جاء قانون الموازنة العامة المقترح للسنة المالية لعام (١٩٩٥) كالقانون الذي سبقه لعام (١٩٩٤) تقليدياً لا جديد فيه ، فالدين الخارجي يعاد جدولته ، ويمطي كل سداد أكبر ولقترات أطول ، وهذا يعني استبدال الدين بدين ، وبلدة أطول ، وأرى ان على الحكومة السعي وقدر المستطاع لضبط الأنفاق ، وترشيده بشتى السبل المتاحة ، وكذلك تحسين طوق تحصيل حقوق الخزينة ، ورفع كفاءة التحصيل للضرائب والرسوم ، وتوعية المواطنين والمكلفين بهذه الضرائب والرسوم بأهمية تسديد ما عليهم ، وأن أوجه إنفاقها ستكون عادلة وبأقصى درجات الترشيح الأنفاقي .

أما بالنسبة للمشاريع الممولة بمنح ، فالرجو من الحكومة اطلاعنا على اتفاقية هذه المنح ، وتوزيع استخدامها (كما وكيفا) في مناطق المملكة وحسب القطاعات الاقتصادية المستخدمة من هذه المنح .

وعلى الحكومة القيام بكل جهد ممكن ، لتوفير وتهمة الظروف المناسبة للمانحين ، لتشجيعهم على ابرام إتفاقيات المنح ، أما بالنسبة للقروض الخارجية ، فأقترح وضع سقف سنوي للأقتراض الخارجي منعاً ليد الحكومة من اللجوء للأقتراض عن كل (شاردة وواردة) .

سيدي الرئيس

زملائي النواب

بالنسبة لصلاحيات الأنفاق في الموازنة ، أرى ان يتم بعد اقرارها نقل صلاحية الأنفاق

الى الدوائر المناط بها تنفيذ العمل لما في ذلك من توفير للجهد والوقت وتشديد درجة الرقابة على الأنفاق على المشاريع المخصصة لها هذه النفقات ، تتفق مع وجوب الإلتزام بالمخصصات الواردة في القانون وعلى الحكومة ان تلتزم بذلك ايضا ، ولكن نرى في القانون بنداً يحيز لرئيس الوزراء أحداث مواد أو بنود جديدة في فصول النفقات الرأسمالية مع تأمين المخصصات لها ، وكذلك فتح المجال لوزير المالية بان يقوم بالموافقة على طرح عطاءات لمشاريع تزيد كلفتها عن ما هو مرصود لها من مخصصات ، مما يحمل الخزينة عبئاً لم يرد في بنود الموازنة .

ولذا أرى وضع مخصصات للمشاريع بقدر الأمكانية على التنفيذ لسنة الموازنة على أن يجري رصد مخصصات سنوية أخرى في الموازنات القادمة طوال مدة التنفيذ للمشروع ، وبذلك تبقى الأمور بعلم ومعرفة السلطة التشريعية .

إن النص على تحمل المؤسسات الحكومية الممولة مشاريعها من القروض الخارجية ، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية هو كلام لا فائدة عملية منه ، إذ إن الكفيل هو الحكومة لهذه القروض والكفيل كالأصيل ، وحيث ان هذه المؤسسات تشكو دائماً من عجز في مواردها فالحكومة (الخزينة) بالنتيجة هي التي تتحمل هذه الأكلاف ، ولا تمنح هذه المؤسسات أصلاً قروضا إلا بكفالة الحكومة .

إن العجز الوارد في هذه الموازنة هو ، كما هي العادة ، عجز صوري ، وغير دقيق

هكذا من الأهل

فالعجز الحقيقي أكبر من ذلك بكثير ، إذا أخذنا بالحسبان ما جاء في الباب الثاني .

نتمنى على الحكومة ان ترفق بالموازنة المقدمة خلاصة بالأيراد الفعلي والأنفاق لأقرب مدة زمنية منقضية من موازنة (١٩٩٤) كي نستطيع الحكم ومن خلالها على مدى التزام الحكومة بتنفيذ ما جاء في موازنتها من مشاريع ومدى كفاءة الجهاز الإداري الحكومي في الإشراف على / وتنفيذ المشاريع الواردة .

سيدي الرئيس ، الزملاء النواب الأكارم

نتمنى على الحكومة أن تقدم وبوقت واحد مشروع قانون الموازنة العامة لعام (١٩٩٥) ومعها موازنة المؤسسات العامة الرسمية وشبه الرسمية التي لا ترد في الموازنة العامة للدولة ، كي تستطيع السلطة التشريعية معرفة حجم الإنفاق والإيراد الحقيقي للدولة وبالتالي معرفة الوفرة إن وجد ، والعجز لأنه كما أسلفت ديون هذه المؤسسات المقرضة بذلك ، ومن جهة أخرى ، فلكي تستطيع السلطة التشريعية معرفة مدى الإنجاز والتقدم للمشاريع الواردة في موازنة هذه المؤسسات ، وأخيراً لكي نحجم الإنفاق الوارد في موازنة هذه المؤسسات ، والذي يقارب نصف موازنة الدولة المقدمة إلينا للنقاش .

ان تقدير الحكومة للإيرادات التي بنت عليها إنفاقها ، هي تقديرات في أحسن حالاتها غير دقيقة ، ومبالغ بها ، وقد اثبتت الاحصاءات لأرقام الأنفاق والإيراد الفعلية للأعوام السابقة مدى اتعابها عن ما كان

مقدراً في موازنتها ، ان المبالغة في تقدير الإيرادات يهدف الى تقليل العجز المتوقع في الموازنة المقترحة ، وهذا يؤدي للانفاق غير المبرر ، ولذا فان واقعية التقدير ما امكن واعتمادها معايير أكثر دقة يؤدي الى ترشيد الانفاق الحكومي على الأهم فالمهم

ولعل ما يسعف الحكومة في عدم تجاوزها لأرقام موازنتها أنها تعد موازانات فضفاضة للوزارات والدوائر الحكومية المشمولة بها ، وحجم هذه الموازانات لا يتناسب مع القرارات العملية والإشرافية والتنفيذية للأجهزة الفنية والإدارية لهذه الدوائر ، مما يؤدي الى عدم تنفيذ المشاريع ، وفي أحسن الحالات عدم استكمالها ، وبالتالي عدم صرف ما هو مقرر لها ، ويبدو ذلك واضحاً في تقارير الإنجاز المقدمة من الدوائر نفسها في نهاية العام الحالي ، وكذلك من تقارير ديوان المحاسبة .

وما حيداً لو تقوم الحكومة بدراسة متأنية وتفصيلية بمشاركة أكبر عدد ممكن من المعنيين بمشاريعها الواردة في موازنتها لكي تتلائم مع إمكانيات وقدرات التنفيذ والإشراف مع الدراسة الجادة لأسباب تعثر المشاريع الحكومية أو تأخر إنجازها في محاولة لتلافي هذه الأسباب وإيجاد الحلول الواقعية المناسبة .

سيدي الرئيس ، الزملاء النواب الأكارم

كنت أتمنى على الحكومة الموقرة أن تعطيتنا نبذة ولو بسيطة عن الاجراءات المكتملة لسياساتها المالية وهي السياسات النقدية وخصوصاً إننا نسمع من محاولات للسلطات

النقدية لإيجاد أسواق موازية وأولية للأوراق المالية واعتماد عمليات الرقابة غير المباشرة على البنوك من عمليات سوق مفتوحة وغيرها .

وأخيراً لا بد سيدي الرئيس والزملاء الأكارم ، من التأكيد ومن تحت هذه القبة .

ان عملية السلام الشامل والعدل في المنطقة لا يمكن ان تتحقق إلا اذا لمس المواطن آثارها الإيجابية ، وعلى رأسها القضية الاقتصادية وبالتالي لا بد من السعي لإقناع الدول الواعدة بتنفيذ ما التزمت به تجاه هذا البلد ، من دعم مالي ليتجاوز مشاكله الاقتصادية ، والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة .

شاكرين للحكومة جهدها وما تبذله ، وشاكرين كل من أسهم في إبراز مشروع هذا القانون الى حيز الوجود .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، أشعري الدكتور أحمد الكوفحي بأن ظرفاً حال بينه وبين اعداد كلمته هذا الصباح ، الدور الآن للمتحدث الزميل النائب حماد ابو جاموس ، والذي يليه طلال صبيدات .

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين

معالي الرئيس ، زملائي النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

بداية ارجو تقديم جزيل الشكر للجنة المالية على جهودها المثمرة التي تمخضت عن هذه الوثيقة المتكاملة وأوجزت لنا ايجازاً فعالاً جل ما جاء بقانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ ، والتي اتفق معها اتفاقاً تاماً مع جميع توصياتها واعتبرها متمشية مع ما اتفق انه الصواب ، خاصة توصياتها التي عاجلت امورنا الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية والتركيز على سياسة الاعتماد على الذات ، وتطوير الادارة العامة للدولة ، حيث اننا ندرك ان معركتنا الحالية والقادمة هي معركة اقتصادية علمية ، وتكنولوجية بالدرجة الاولى الفائزة فيها من امسك بناصيتها وأملنا ان نكون من الفائزين .

سيدي الرئيس / الزملاء النواب المحترمين

ان موضوع الموازنة المالية للدولة هي المناسبة التي يثبت من خلال مناقشتها هموم وطموحات ومطالب الشعب بواسطة ممثليه ، ونقل تلك الهموم والطموحات والمطالب ووضعها أمام الحكومة بقصد تلبية تلك الهموم والطموحات والمطالب ومن هذا المنطلق فأرجو أن ابين بعض هموم ومطالب دائرتي الانتخابية على الموازنة العامة وخاصة في المجالات التالية :

اولاً : المجال الوطني

في هذا المجال نرى ان الموازنة العامة هي موازنة متوازنة واذا ما اديرت الادارة الحكيمة النظيفة والصارمة فانها ستعالج الهموم الوطنية

هكذا من المأهول

التالية معالجة سريعة وحكيمة :

أ - التأكيد على تنفيذ المشاريع المستوعبة للعمالة الوطنية التي تفاقمت بطاقتها واصبحت لا تطاق .

ب - التأكيد على معالجة آفة الفقر التي تقاسي منها شريحة كبيرة من مواطنينا الكرام .

ج - معالجة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين القدامى الذين افترقوا زهرة شبابهم في خدمة الوطن وينظرون ان تشملهم مكرمة الحسين المفدى راجين ان لا يخيب أملهم ، اذ ان مستوى دخولهم المتدني اصبح لا يسد اقل المتطلبات المعيشية الاساسية .

د - اعطاء التأمين الصحي الشامل الاهتمام الذي يستحقه لفئة عزيزة من ابناء الوطن الذين لا يستفيدون من الخدمات الحكومية وشبه الحكومية .

هـ - معالجة المشمولين بالضمان الاجتماعي وتحسين التوظيفات والتقاعد لتتناسب ومثيلاتها في المؤسسات العسكرية والمدنية .

و - ان ارتفاع الاسعار المستمر لا يمكن معالجته في ظل الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة الا برفع الدخول بجداول غلاء المعيشة وبشكل دوري اسوة ببقية الدول .

سيدي الرئيس / زملائي النواب المحترمين

ان دعم قواتنا المسلحة النابسة واجهزة الامن الوطنية والدفاع المدني لهو من اكثر الضرورات الحاسية ، كون هذه المؤسسات

الوطنية والتي يفاخر الحسين بها العالم لهي مثال فخرنا واعتزازنا وهي المسؤولة عن امننا واستقرارنا الوطني لتطالب بقوة بدعمها بكل الامكانيات للمكثبة لتواكب متطلبات العصر معيشة وتسليحاً وتجهيزاً وتدريباً .

ثانياً : على مستوى المحافظة

كثما قد استبشرنا خيراً حول موضوع اللامركزية ورفع مستوى الادارة الحكومية المحلية ولكن وبكل اسف نسجل ان محافظة العاصمة لم تستشر النواب في موضوع موازنة المحافظة ونأمل ان يسجل تحفظنا هذا ونحتفظ بحقنا بمناقشة هذا الموضوع في وقت لاحق .

ثالثاً : على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية :

ان ما يؤسف له حقاً ان ما طالبنا به في خطاب موازنة عام ١٩٩٤ من بعض المطالب - وليس كلها - لدائرتنا الانتخابية لم يتخذ منها الا اليسر مع انها اساسية وليست تمييزية كونها تنحصر في الخدمات العامة ، واننا تألينا نعيد التذكير بها على امل ان نجد طريقها للتنفيذ العملي :

١ - ان ما تم تخصيصه لطريق الحزام الدائري وقدره (٩٠٠.٠٠٠) دينار هو مبلغ زهيد مقارنة مع الكلفة التقديرية للمشروع ومقارنة مع الأهمية الوطنية - وليس المحلية - لهذا الطريق كونه الطريق الرئيس الذي يربط شمال ووسط المملكة مع جنوبها وخاصة العقبة .

ب - مستشفى عمان العسكري الذي كان يخدم العسكريين العاملين والمتقاعدين والمدنيين

سيدي الرئيس / زملائي النواب المحترمين

ان من حق الوطن علينا ان نقدم الشكر كل الشكر الى جلالة الملك الحسين المفدى وسمو ولي عهده الأمين على جهودهم المضنية والدؤوبة التي جعلت من الأردن بلداً رائداً تفوق مكانته العالمية بين الامم حجمة الديمغرافي .

أدامهم الله والعائلة الهاشمية ذخرأ للوطن ولأمهم العربية الماجدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

انه وعلى الرغم من بعض الايجابيات في موازنة عام ١٩٩٥ ، فانها مثل سابقتها تصدر عن منهج وفلسفة بعيدتين عن التوجهات والخطط والبرامج السليمة ، وبعيدتين عن واقع بلدنا واحتياجاته ومشكلاته اذ لا زال الانفاق يوجه ضمن قنوات غير انتاجية وليس من شأنها تعزيز القدرات الانتاجية في الميادين المختلفة ، بقدر ما تعمل على تعزيز سياسات النمط الاستهلاكي والاعتماد على الآخرين .

ان الموازنة وهي التعبير الحقيقي بالارقام عن سياسات الحكومة وخططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية ، لم تتضمن اية

على حد سواء والذي وعدنا دولة رئيس الوزراء شخصياً على إعادة فتحه خصوصاً وان دولته كان المؤسس لهذا المستشفى وتحت الرعاية الملكية السامية وتوجيهاتها .

ج - تسوية واجهة عشائر الدعجة وإعادة اراضيهم التي استولت عليها شركة الفوسفات بامر دفاع للمنفعة العامة خصوصاً وان شركة الفوسفات قد رفعت يدها عن هذه الأراضي ومن الواجب اعادتها لاصحابها الذين يملكون وثائق تسويتها .

د - توصيل الخدمات الاساسية من كهرباء وماء ومواصلات واتصالات ورفع مستوى المراكز الصحية للمناطق الشرقية علماً بان هناك مذكرات شخصية كنت قد قدمتها للوزارات والمؤسسات المعنية لالاخذ بيد تلك المنطقة وهي تحديداً مناطق بسمان وماركا وطارق اذ توجد احياء كثيرة محرومة من الخدمات الاساسية .

سيدي الرئيس / زملائي النواب الافاضل

نحن ندرك ان الحكومة من ابناء هذا الشعب الكريم وهي على اطلاع تام ومعرفة أكيدة بهوموم الوطن ومواطنيه واذ نشكرها على جهودها الا اننا نجد من واجبتنا تذكيرها والتأكيد عليها بهومومنا وشجوننا ونأمل منها التجاوب مع هذه الهوموم وتلك الشجون ، ونحن ندرك اننا لسنا دولة بترولية او تملك مناجم الذهب ولكن لدينا الانسان القادر المدرب الذي ينتظر منحه فرصة العمل المنتجة والذي ينتظر الاجراءات العملية والفعلية ليقوم بواجبه الوطني الصحيح .

الوعود ...

فالقلاء أصبح فاحشاً وقاسياً وشاملاً يطحن بمعجلته الشرائح الوسطى والدنيا ، ويشمل الاحتياجات الأساسية والقوت الرئيس للشعب وأصبحت معيشة هذه الطبقات مزيجاً من المرارة والبؤس والمماناة والفقراء منهم لا يحصلون على قوت يومهم الضروري .

معالي الرئيس .. حضرات الزملاء

ليس هناك من أمل للحسن في الأداء الاقتصادي ووقف التدهور يمثل هذا النهج وهذه السياسات التي لن تعود على البلد إلا بالمزيد من التراجع والاحباط . فسياسات هذه الموازنة هي أبعد ما تكون عن تحقيق أي قدر من الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي .

فالزراعة مثلاً وهي العمود الفقري للأمن الغذائي لم تحظى بأي اهتمام أو رعاية ، ففي موسم مثل هذا الموسم الخير لا يجد المزارعون مستلزمات الإنتاج التي تساعد على العمل والإنتاج . فالبنار المحسن غير متوفر في المؤسسات ، وإن وجدت كميات قليلة منه في السوق فإن أسعارها غالية لا يستطيع المزارعون شراؤها ، وأما رفع أسعار المياه في مناطق الأغوار فهي ضربة جديدة لمزارعي الأغوار الذين يعانون من مشكلات مزمنة لم تأت الحكومة على حلها ، وإنما عمدت إلى تعيقها برفع كلفة الإنتاج الذي سينعكس سلباً على المنتج والمستهلك معاً وإن ما نخشاه هو أن يعرف المزارعون عن الزراعة ويتركوا الأرض لتصبح الأرض الزراعية سلعة في مزاد البيع وإن

تعبيرات جديدة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالغلاء والبطالة والفقر والمديونية والعجز والركود الاقتصادي ، كما لم تتضمن أية برامج لمعالجة تراجع أداء القطاعات الانتاجية في الزراعة والصناعة والتجارة . ولا زال التوجه والنهج بالاعتماد على استيراد الانتاج الوطني ، مما سيؤدي بالنتيجة الى استمرار التراجع والزيادة من الاختلالات والتشوّهات الاقتصادية والاجتماعية .

وإنه لما بلغت النظر محاولة الحكومة اخفاء عجز الموازنة الحقيقي باعطائها ارقاما وهمية لا تعبر عن الصورة الصحيحة فالعجز المقدّر في موازنة ١٩٩٥ هو (٥٠) مليون دينار، بينما العجز الحقيقي الواجب اظهاره هو (٤٥٩) مليون دينار وذلك باضافة اقساط القروض وخدمتها في جانب النفقات وطرح المساعدات والمنح من جانب الإيرادات ، مما يزيد نسبة العجز بشكل كبير ويظهر الصورة الصحيحة لموازنة ١٩٩٥ بدون تجميل أو رتوش .

ولقد اعتمدت الحكومة في برامجها وخططها على اوهام الوعود الحادّة كالسرّاب والتي تمثّل بشطب نسب كبيرة من المديونية لم تشطب ، كما تمثّل بفيض من الاستثمارات الاجنبية التي ستعمل على تنشيط قطاعات الانتاج الصناعي والزراعي والسياحي وبلا حدود لتحل مشاكل الغلاء والبطالة والفقر .. فماذا كانت النتيجة ؟ لقد وقعنا في الفخ ولم يتحقق أي شيء من هذه

تطغى اولوية السياحة في وادي الاردن والأغوار على اولوية الزراعة .

معالي الرئيس ،،

إنه لامر غير مفهوم التمييز في رواتب المتقاعدين بين فئة وأخرى بحسب تواريخ تقاعدهم ، لأن الغلاء يشملهم جميعاً ولا يميز بينهم وإنني اطالب ان تشمل الزيادة الجديدة جميع المتقاعدين المدنيين والعسكريين ومتسبي الضمان الاجتماعي وعلى قدم المساواة .

كما اطالب بانصاف لواء بني كنانة ومساواته بغيره من الالوية بكافة الخدمات وبشكل خاص الاساسية منها كالطرق الزراعية ، كما اؤكد على ان مواطني اللواء قد طال انتظارهم وصبرهم لانجاز المستشفى الموعود في اللواء والذي مضى على الوعد به عدة سنوات ولم يتقد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الزميل الأستاذ عبد الله اخو ارشيدة

السيد عبد الله اخو ارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزملاء الأكارم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أرجو ان لا اكون مكرراً وسأتمجّاز الكثير من الملاحظات التي اشبعها الزملاء الذين سبقوني في الكلام ولا حاجة لتكرارها أيها

الاخوة : ان مناسبة المناقشات المفتوحة لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة لهي المناسبة المشرفة الابواب والتي يباح بها بحث كل شأن من شؤون الدولة سواء ما ذكر في المشروع او لم يذكر ذلك لان هذا المشروع هو الوحيد الذي تتم من خلاله المحاسبة لما أدي وما سيؤدي من خدمات تتم عن التوجه السياسي والخطوط العامة لمسارات اجهزة الدولة والحكومة بنظرة اي فريق وزاري يتصدى للمسؤولية وما يتبعه من دوائر ومؤسسات سواء ما اصاب به هذا الفريق الهدف ام أخطأ عن الهدف سواء عن قصد او سوء تقدير .

ومن هذا المنطلق سأنحو في مناقشة مشروع قانون الموازنة براء عامة مدركاً الاسباب والمرجعية لأي صواب او خلل .

« وهنا انصت الجميع لاذان الغرب »

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

السيد عبد الله اخو ارشيدة :

ابتداءً تقدر الجهود التي بذلها الزملاء في اللجنة المالية لمجلس النواب حتى خرجت باجتهاداتها القيمة المتمثلة بتواصياها (٦٧) .

أيها الزملاء ،،

أنا نرى ان الموازنة العامة للدولة مفرقة بالانفاق الاستهلاكي نسبة لامكانات المملكة المتواضعة وما لف هذا المشروع من ضبابية الآمال المفرطة بالمؤجل وهو غيب ولم يحسب حسابات المفاجآت وإنما استرخت اقلام

هكذا من الأشهر

مخططي وواضعي هذا المشروع وهي تسطر المبالغ بخاناتها التقليدية حتى يترأى للمدقق ان هذا المشروع لا يعود بعامته ان يكون نسخة طبق الاصل عن تقليد اعداد الموازنات السابقة والتي اورثت المملكة هذا الخلل الاقتصادي نتيجة الترهل وضعف النفاذ لحقائق الامور المحلية والأقليمية والدولية . اضافة لسرعة تبديل القيادات الادارية والفنية لكوادر التخطيط والأعداد ، اعني وزارات وادارات يجب ان تستقر بها كوادرها القادرة والامينة ، حتى لا يكون لسان حال كل رهط جديد / مرر قبل ان تطيح بك اعاصير التغيير المزاجي والشللي والنفعي أكرر المزاجي والشللي والنفعي .

وعليه فالتا نرى وباختصار ان التخطيط الوطني قد جانب الحقائق سابقا وموغلا في القدم ، وما هو المشروع الجديد وما سبقه عام ١٩٩٤ يبارك ويسمف ما سبق من ازهاق المال العام وتصريفه بدهاليز وأقنية قمة في الحكمة والدراية وتنظية يصعب سير غور ما تحتوي وتغطي من جرائم ومخالفات تستوجب اشد العقوبات ، لما ترتب عليها من ترتيب اعلى نسبة مديونية في العالم نسبيا ومن اعلى ان لم تكن اعلى نسبة بطالة وفقر ، وسلب مدخرات متوسطي الدخل ومتدني الدخل بضرائب ورسوم وغيرها جعلتهم يترنحون تحت وطأة الغلاء والنور وأصبحت أغلألا قيدت ورهنت ارادة شعبنا هذا الشعب الطيب الأصيل والمطاور حتى اصبح ارفعص ما نملك .

وما هي جحافل العاطلين والفقراء

تجاوزت ٣٥٪ من شعبنا تموج في ارجاء الوطن باحثة عن اي فرصة عمل رسمية لدى اي جهاز حكومي أو اي مشروع سدا لرمقها وبأي اجر وهذه حقائق لا مراء فيها ولا مزايده .

الزملاء الكرام : هذه مقدمة متواضعة لا بد لي لكي تؤكد للمسؤول ولواطننا الكريم باننا على علم بما جرى وما يجري .

الا انني وللانصاف استدرك فاقول ان هذه الحكومة لا استطيع ان احملها ما جرى سابقا كله ولا احملها بعض ما يجري الآن ، وهي تقوم بترقيع الاوضاع التي تعاني منها كما وأقول انه لا بد لي والامر الواقع يفرض نفسه ان اتعامل مع هذا الواقع متمثلاً بالقول المأثور .

ما فات مات والمؤمل غيب

ولك الساعة التي انت فيها

معالي الرئيس ، الزملاء الاكارم

ساختصر واركرز علي بعض القضايا العامة وبعض الحاجات التي تخص محافظة المرق .

القضايا العامة :

اولاً : لم ارى محاولات جادة للحد من البطالة والفقر وإنما اقتصر الحديث على أيماءات مطاطة تأملية وهي لا تروى غليل المتلهفين لسد رمقهم ، واجوز هنا نقل بعض المخصصات في بنود الموازنة وتخصيصها بشكل متواز مع المشاريع الانتاجية والرأسمالية للعمالة للغة

الرابعة لمحاولة لحل مؤقت لتأمين بدل المسيرة الأساسية لحياة انساننا الفقير العاطل عن العمل .
ثانياً : لم نستشر كتاب كل في محافظته ومنطقته الانتخابية في اي مشروع او مخصصات اللامركزية التي تبتتها الحكومة في كل محافظة .

ثالثاً : ارجو العمل على الحاق المتقاعدين العسكريين والمدنيين السابقين بالمكرمة الملكية الاخيرة وتوفير المخصصات اللازمة وكذلك الحاق المدنيين العاملين في القوات المسلحة وهم بضعة الاف بالتقاعد العسكري بدل الحاقهم بمضلة الضمان الاجتماعي والفروق ليست كبيرة .

رابعاً : ان كثير من المشاريع الاقتصادية والمصانع قد اخذت تتسابق الجهات المسورة لانشائها في محافظة المرق الا ان القائمين على هذه المصانع والمشاريع لا يوظفون ابناء محافظة المرق .

لذلك يرجى من وزارة الصناعة والتجارة ولو تدخلاً ان تشترط في الرخصة الى ابناء محافظة المرق .

لرؤيات محافظة المرق

اولاً : لا ينصف ابناء محافظة المرق الكفؤين في تسلّم اية وظائف عامة ذات شأن كما وان الاعتداء حاصل على ابناء محافظة المرق في احقيتهم في التمييز اقول هذا لا من قبيل العنصرية او الاقليمية اقول هذا وإنما من باب الاولوية الشرعية ، فنظرة سريعة على موظفي

محافظة المرق تجد ان ابناء المحافظة لا يشكلون اكثر وانا هنا ابالغ ٤٠ ٪ من مختلف وظائف هذه المحافظة .

وعلى كل مسؤول إعادة النظر كل ضمن اختصاصه لانصافهم وسنهرن ثقتنا بأي مسؤول ان يسعى جدياً لانصافنا ابناء محافظة المرق .

ثانياً : ان المواطن وقد استبشر خيرا حينما صدرت الارادة الملكية السامية بان يكون مركز جامعة آل البيت هو محافظة المرق وقد اقامت صرحاً ضخماً نعتز به ومنارة تحمل اسما منيرا يستحضر التاريخ العربي والاسلامي ، بعنوانها التاريخي الذي يمثل بدء البعث العربي الاسلامي الذي اودع امتنا صدر التاريخ قرون عديدة على يد خاتم الرسل وسيد الخلق محمد ابن عبدالله صلى الله عليه وسلم لم اجد لهذا الصرح الشامخ والذي لعمري هو سيد الجامعات الاردنية اية اشارة لمخصصات مجزية لهذه الجامعة والتي يتحمل كاهلها الدين وهي بحاجة الى ما لا يقل عن اربعة او خمسة ملايين دينار سنوياً على اقل تقدير .

وبالنسبة فان حصنة ابناء المحافظة في هذه الجامعة لا يتعدى عمال مياومة بالنظافة والزراعة والنذر اليسير من الوظائف الرسمية فيها لا يمثل سوى اقل من (٥٪) والوثائق لدي ، واما بقية القضايا والحاجات ، فسأثيرها مع الحكومة المركزية وزملائي وجهاز اللامركزية في المرق .

داعيا الله سبحانه وتعالى ان يمد في عمر

سيد البلاد سيدنا الأول والاخير في تحقيق طموحاتنا لبناء اردن عظيم وان يوفق سمو ولي عهده المجتهد الفذ .

وهنا فان موافقتي على الموازنة مرهونة بالأجابة الايجابية على هذه المطالب لي ولزملائي عامة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : الزميل الاستاذ علي الشطي ، ثم الزميل خالد عبد النبي .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد النبي العربي الامين .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء النواب المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

لقد شاركت في جلسات اللجنة المالية المنبثقة عن مجلسكم الكريم لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٥ وشاركت مع الاخوة واعضاء اللجنة في وضع توصياتها والتي اتفق معهم حولها .

الا ان هذه الكلمة والتي سألقيا باسم كتلة الاخاء البرلماني والتي تضم كل من السادة مع حفظ الألقاب نادر ظهيريات ، محمود هويمل ، توفيق كرشان ، سالم الزوايدة ، علي الشطي ، ستكون اضافة الى كل ما قيل وذكر في هذه التوضيات .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

تعتبر الموازنة العامة للدولة اداة لترجمة سياسات الحكومة واهدافها السياسية ، والاجتماعية ، والمالية ، وغيرها من السياسات التي تتبعها الحكومة الى برامج وانشطة لتحقيق تلك الاهداف والسياسات ويتم ذلك من خلال تقدير حجم الانفاق المتوقع واللازم لتنفيذ تلك البرامج والانشطة كما انه في الوقت نفسه لا يمكن التعامل والنظر الى مشروع قانون الموازنة بمعزل من الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد اضافة الى الظروف الدولية والاقليمية المختلفة والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاوضاع العامة في البلاد ، بل على العكس حيث انه يمكن اعتبار مشروع قانون الموازنة استجابة يعبر عنها بالارقام لمجمل الظروف والاوضاع .

اضافة الى كونه مراجعة الماضي ودراسة للحاضر واستشرافا للمستقبل وتخطيطاً له وعليه فانه بات من الضروري ان تأخذ بعين الاعتبار عند دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة بحمل هذه الظروف والتي تمثلت في بعض ما يلي :

١ - الآثار الاقتصادية والسياسية لحرب الخليج على الأردن وعلى دول المنطقة والتي تربط الأردن في علاقات متبادلة في شتى مناح الحياة .

٢ - التزامات الحكومة الحالية والسابقة التي ترتبت عليها من جراء تطبيقها لبرنامج التصحيح الاقتصادي ، وتنفيذها لخطة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة .

٣ - الاوضاع العامة محليا واقليميا ودوليا بعد توقيع الأردن لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية والتي بنى المواطنون عليها آمالا كبيرة من حيث تحقيق درجات عالية من النمو والرخاء الاقتصادي ، وتحسين مستويات الدخل ، وتوفير ظروف معيشية افضل من الظروف التي سبقت توقيع المعاهدة .

رغم ان هذه الآمال لم تأتي من فراغ ، بل ان الحكومة نفسها ومن خلال اجهزة اعلامها المختلفة وعلى لسان العديد من المسؤولين فيها اطلقت العنان لتصريحاتها التوالية التي جعلت من معاهدة السلام نصراً مؤزراً وفتحاً مبنياً ، وان الارض ستفجر سمنا وعسلا ، وان السماء ستعطر ذهابا وما على المواطن الموعود سوى ان يختار بين البدائل العديدة المتاحة امامه .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين .

ان القراءة السريعة لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ والذي يمكن من خلاله اجراء المراجعة والتدقيق لسياسات الحكومة في السنوات السابقة وخططها المستقبلية لاستمرارية هذه السياسات ان كانت ايجابية او تطويرها وتحسينها ان كانت بحاجة الى هذا التطوير والتحسين لذلك فانه لا بد من ايراد بعض القضايا والمواضيع ذات العلاقة بالمشروع المذكور .

١ - مع رغبتنا ومشاركتنا للحكومة في تحقيق

اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات ٩٣ - ١٩٩٨ والتي تسعى بالدرجة الاولى الى زيادة الاعتماد على الذات كهدف رئيس للأهداف الاخرى المرتبطة به ، فانه بات من الضروري اعادة تكييف هذا البرنامج مع الظروف السياسية والاقتصادية المستجدة الناجمة او التي يتوقع لها ان تنجم عن توقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية وبما يتلائم ويتطابق مع مصلحة الوطن والمواطن .

٢ - بالرغم من ان الناتج المحلي الاجمالي لا يعبر عن قوة الاقتصاد وكفائته وفعاليته وإنما يعبر عن حجم هذا الاقتصاد ، الا ان الامل يحدونا بان يحقق هذا الناتج معدلات نمو اعلى مما كان مقدر له في برنامج التصحيح الاقتصادي خلال السنوات ٩٤ - ١٩٩٨ بسبب الظروف السياسية والاقتصادية المستجدة بعد توقيع معاهدة السلام وخطط التنمية المتوقع تنفيذها في المنطقة وخاصة في مجالات السياحة والتجارة والزراعة التي كان نسبة النمو في الناتج المحلي بنسبة (١٪) وهي نسبة غير واقعية وغير مقبولة في بلد يعتمد اقتصاده بدرجة كبيرة على الزراعة ويعيش عدد كبير من افراده وخاصة في الأرياف والبادية على العمل في هذا القطاع الحيوي والهام .

اما فيما يتعلق بالمدىونية وفوائد واقتساط القروض الداخلية والخارجية ، فقد اعلنت الحكومة في خطاب الموازنة انها قد تمكنت في اطار تنفيذ برنامج التصحيح الوطني من توقيع اتفاقيات اعادة جدولة القروض الرسمية

الخارجية واتفاقيات خفض الدين الثنائي وذلك بشطب ما يعادل (٨٣١) مليون دولار امريكي، لذلك فقد كان من المتوقع ان ينعكس هذا الشطب على تخفيف قيمة الفوائد التي تستحق على الحكومة وان يظهر هذا التخفيف في تقديرات الانفاق في مشروع الموازنة المقدم للمجلس الا ان ما نلاحظه في هذا المشروع هو تخصيص مبلغ (١٢٥) مليون دينار لسداد فوائد القروض الخارجية وهو نفس المبلغ الذي تم اعتماده في موازنة عام ١٩٩٤ خلافا لما هو متوقع من خلال تقلص في هذه المخصصات .

اضافة الى اشارة الخطاب الى محضر اتفاق نادي باريس الذي تم بموجبه اعادة جدولة مبلغ (١٢١٢) مليون دولار وحصول الحكومة على قروض ميسرة باسعار فائدة مخفضة لدعم ميزان المدفوعات وتنفيذ مشاريع تنمية حيوية وقيام الاردن بشراء جزء من الديون المستحقة عليه من خلال رصيد الاحتياطي من العملات الاجنبية لهذا كله فان توقع انخفاض خدمة المديونية الخارجية هذا العام والاعوام القادمة تجعل كذلك من المتوقع ومن البديهي ان يؤدي ذلك الى حدوث انخفاض ايضا فيه فوائد القروض وانعكاس ذلك في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٥ .

بالنسبة لمشروع قانون الموازنة نفسه .

يعتمد بناء الموازنة العامة للدولة عادة على قاعدتين اساسيتين متلازمتين وهما :

١ - قيام الحكومة بتقدير نفقاتها عن السنة المالية القادمة .

٢ - قيام الحكومة بعد ذلك بتحديد طريقة تأمين المبالغ اللازمة لتمويل هذه النفقات التي قامت بتقديرها للعام القادم ، لكن ما يحصل عندنا هو العكس ؛ حيث تقوم الحكومة اولا بتقدير قيمة الايرادات التي ستحصل عليها بالوسائل المختلفة ومن ثم تحدد كيف ستبقى هذه الاموال ، اما فيما يتعلق بتكوين الموازنة فانها تتكون من قسمين القسم الاول وهي الموازنة العادية الاساسية والتي يمكن تسميتها (موازنة ما قبل السلام) والتي يبلغ حجمها (١٦٧٤) مليون دينار بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٩٤ مما يعكس معدل نمو حقيقي بنسبة ٥٪ + معدل تضخم بنسبة ٥٪ والقسم الثاني من الموازنة وهي الموازنة المشروطة (الاستثنائية) او موازنة السلام ويبلغ حجمها (٣٩٠) مليون دينار وهذه يمكن تنفيذها او جزءا منها اذا زادت المنح الخارجية عن مبلغ (١٦٥) مليون دينار وهي المخصصة للاتفاق منها على بنود موجودة في الباب الاول ، علما بانها تحتوي على مشاريع انتاجية واقتصادية عديدة ، ويلاحظ كذلك من هذه الموازنة ما يلي طبعاً اقصد الموازنة التي هي الباب الثاني ، التي هي موازنة السلام او موازنة السلام تضمن اهمية هذه الموازنة اذا ما توفر المنح الخارجية الاضافية اللازمة للاتفاق ملها على المشاريع الواردة في هذه الموازنة خلال العام ١٩٩٥ دون زيادة مقدار المعجز .

كان يمكن الاستعاضة عن هذا الباب

وذلك بوضع هذه المشاريع الواردة فيه في موازنة واحدة متكاملة تلبي طموحات الوطن

والمواطنين في المركز والمحافظات وخاصة الاقل حظاً منها ويمكن استعمالها كورقة ضاغطة على الدول المانحة التي وعدت باقامة مشاريع اقتصادية وتنمية في الاردن في حال توقيعه لماهدة السلام مع اسرائيل وهذا يضع هذه الدول امام مسؤوليات الادبية ، وعدم فتح المجال امامها للتدبر بعدم وجود مشاريع جاهزة لدى الاردن للاتفاق عليها من قبل هذه الدول مما يجعل تنفيذ هذه المشاريع الحيوية خاضعة للظروف والمتغيرات وليس تحت سيطرة وتصرف الحكومة التي وعدت مواطنيها بان موازنة ١٩٩٥ (موازنة السلام) ستكون مختلفة بعد عن سابقتها في معالجة مشاكل الفقر والبطالة التي وصلت الى حدود مرتفعة بحيث ان نسبة الفقر في العائلات الاردنية ١ - ٥ ٪ من الاسر ونسبة البطالة بنسبة ١ - ٧ ٪ من العاملين .

فيما يتعلق بالايرادات :

بالنسبة للضرائب على الدخل والارباح التي هي بالطبع جزء او بند من بنود الايرادات المحلية يلاحظ ان الزيادة في الحصيلة الضريبية والتي كانت اقل من المتوقع في ضوء الوعود الحكومية ببذل الجهود لتحسين وسائل الجباية وسد المنافذ على محاولات التهرب الضريبي قد تم تركيزها على الافراد من التجار والصناعيين بنسبة زيادة قد بلغت ١٢٪ والنسبة الاكبر على الموظفين والمستخدمين والتي قفزت نسبتها الى ٣٢٪ مع انهم الشريحة الاقفر والاكثر حاجة للدعم والانصاف .

اما فيما يتعلق بالايرادات المتوقعة تحصيلها من اثمان مياه قناة الملك عبد الله والتي ارتفعت من (٩٠٠) الف دينار عام ١٩٩٤ الى (٢٢٢) مليون دينار عام ١٩٩٥ بزيادة قدرها (١٣) مليون دينار بنسبة ١٤٥٪ من الاثمان السابقة ، مما يعني تحميل الاخوة المزارعين اعباء اضافية فوق الاعباء والاحمال الكثيرة التي ينوءون تحتها منذ زمن بعيد ولم يجدوا حتى الآن من يسمع صوتهم بقلب مخلص يتعاون معهم على ايجاد حلول جذرية لمشاكلهم ومشاكل القطاع الزراعي عامة ، والذي اصبح من اسوأ القطاعات الانتاجية وعند ذكره وعلى استحياء فان ذكره يرد في ذيل القائمة ، وهذا يتضح جلياً من خلال مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تعادل ١٪ بعد ان كان هذا القطاع من اهم القطاعات الانتاجية عامة من خلال مساهمته في زيادة حجم الناتج المحلي ، ومساهمته الفعالة في توفير مصادر دخل مقبولة للعديد من المواطنين والعائلات التي عاشت لفترات سابقة من خلال العمل بالزراعة وبذلك استطاع هذا القطاع توفير فرص عمل كبيرة لو استمرت هذه الفرص لمساهمت في التخفيف من حدة البطالة والفقر والجوع التي اصبح يعاني منها افراد المجتمع عامة وابناء المزارعين خاصة .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

لقد تعهد دولة السيد رئيس الوزراء امام السادة اعضاء اللجنة الزراعية في المجلس ، بتوفير المبالغ اللازمة لتعويض المزارعين عن فروق

هكذا من المأهول

الارتفاع المتوالي في اسعار بعض السلع الاساسية .

ان دعم السلع الاساسية يفترض ان يرتبط ايضا بتعزيز دور وزارة التموين في توفير وتسعير ملح اخرى وتطوير خدمات المؤسسة الاستهلاكية المدنية وتوسيع الاسواق الموازية وتشجيع المنتجات المحلية وتفعيل قانون وزارة التموين في جميع جوانبه .

سوق عمان المالي :

فيما يتعلق بسوق عمان المالي هنالك بعض الملاحظات والنقاط التي نرى انه لا بد من الإشارة إليها والتنويه عنها ، والتي نأمل كل الأمل بمتابعتها من قبل المعنيين .

١ - عند النظر الى عوائد الشركات المدرجة في سوق عمان المالي وكلفة رأسمالها واقتصاد هنا بكلفة رأس المال (كلفة الدين وكلفة الاسهم الجديدة سواء كانت الاسهم العادية او الاسهم الممتازة وكلفة الارباح المحتجزة) وان عوائد هذه الشركات من هذه الكلف تكون اقل من رأسمالها مع انه من المفروض ان تكون هذه العوائد اعلى من كلفة رأس المال ، وقد اطلعنا على بعض الابحاث المتعلقة بالموضوع والتي تبين من خلالها ان نسبة العوائد اقل من كلفة رأسمال هذه الشركات .

٢ - عند تقديم النشرات الدورية عن حركة سوق عمان المالي فانه يتم التركيز على حجم التداول ، مع انه من المفروض ان يتم التركيز على الأمور الاساسية المتعلقة بتوفر المعلومات

اسعار مياه الري ولكني من خلال مطالعة مشروع الموازنة للعام القادم لم أجد هذا المبلغ المذكور والذي تقرر أن يرصد في الموازنة لدفعه للمزارعين تعويضا لهم عن فروقات اسعار مياه الري من خلال آلية معينة يتم الاتفاق عليها بين الحكومة والجهات ذات العلاقة .

لذلك فاني اطالب الحكومة اما بابقاء اثمان مياه الري كما كانت عليه سابقا او الالتزام بدفع الفروق كاملة ان كانت المصلحة الوطنية العليا لا تسمح لها بالتراجع عن قرارها المتضمن رفع اثمان مياه الري .

التنقيحات :-

اما فيما يتعلق بالتنقيحات فهناك عدة من الملاحظات حول نسب الزيادة في الاتفاقيات الجاري بين البنوك والقطاعات المختلفة ، لكننا سنركز على ما خصصته الموازنة من مبالغ لدعم اسعار المواد الاساسية والذي بلغ مقدار (٣٠) مليون دينار وهو نفس الرقم الذي كان مقدراً عام ١٩٩٤ ورغم ان النقطة الابحائية فيه هو توقف حملة التقليل في مخصصات الدعم هذا التقليل الذي توالى منذ عام ١٩٩٠ عندما كان محدود (٦٠) مليون دينار في ذلك العام ، لكن مجرد ابقاء رقم الدعم كما هو يعتبر تراجعاً عن الدعم المقدم للمواطنين على المواد الاساسية التي لا يستغني عنها مواطن وذلك في ضوء زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة التضخم والخوف من ان يعكس ذلك على نوعية السلع المدعومة إضافة الى كلفتها كما ظهر ذلك في الأرز الفيتنامي او في

الاساسية عن الشركات المدرجة في السوق (القضايا المالية المتعلقة بهذه الشركات) .

٣ - لقد كان هدف السياسة الاستثمارية إضافة الى تشجيع الاستثمار المحلي طبعاً هو اجتذاب الاستثمارات الاجنبية واستقطابها ولكن لم يحصل حتى الآن ان تم اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية بالشكل المطلوب للاستثمار المحلي حيث ان نسبة الاستثمار الاجنبي ما زالت منخفضة مع لما لهذا الاستثمار من مزايا اقتصادية كبيرة .

٤ - عدم وجود ضرائب على الاستثمارات قصيرة الاجل (short - run) في سوق الاسهم (المضاربات) sfeculatives مع ما يحققه المضاربون في السوق من ارباح رأسمالية كبيرة (تمثل الفروق في الاسعار سواءاً في اسعار البيع او اسعار الشراء) . لذلك فإنه يجب فرض ضرائب على هذه الارباح الرأسمالية والارباح المحتجزة مع منح الاعفاءات فقط للذين يدخلون السوق على شكل استثمار طويل الاجل بالاحتفاظ بالاسهم المشتراة لديهم لاغراض استثمارية طويلة الاجل .

الفقر والبطالة :

لاهمية هذا الموضوع وحساسيته فقد فردنا له بنداً خاصاً به واتحدث عن الفقر والبطالة لنسأل الحكومة او لأتوجه لها بالسؤال ما هي الاستراتيجية التي تعاملت بها مع هذا الموضوع والخطط قصيرة وطويلة الامد التي وضعتها للحد من تفاقم هذه المشكلة على

الأقل ، والتي أصبحت تهدد نسبة كبيرة من ابناء المجتمع وخاصة في مناطق الأرياف التي تنخفض او تنعدم بعض الاحيان فرص العمل فيها لقلة او عدم وجود المشاريع الانتاجية العامة او الخاصة المدرة للدخل والمولدة للعمالة .

ان معالجة هذه المشكلة لا تكون الا بمزيد من التنمية الاقتصادية وخصوصاً بالانتاج السلمي او شبه السلمي او الخدمي الجالب للعمولات الاجنبية ، اما المعالجة باستحداث وظائف شاغرة في الاجهزة الحكومية يتم توزيعها على الاهل والاصدقاء والمحاسب ويترك الفقراء والمحتاجين لهذه الوظائف على الدور الذي يسير دائماً بعكس ما يتمنون .

وهنا لا بد من ايراد بعض الأمور التالية والتي قد تساهم الى حد ما في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة وايجاد الحلول التدريجية لها .

١ - تحقيق التوازن بين الموارد والسكان ، وتوجيه الخدمات الاجتماعية والدعم الحكومي للفئات المحتاجة وخاصة من هم دون خط الفقر والعمل على اعادة تأهيلهم وتدريبهم .

٢ - دعم المؤسسات الخيرية الاهلية وتشجيعها نحو اقامة المشاريع الانتاجية المولدة للدخل وفرص العمل للأسر الفقيرة .

٣ - تطوير سياسة التشغيل بما يكفل التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة وتشجيع قيام مؤسسات الاستخدام الخاصة ، وتنظيم مخرجات التعليم وتدفق العمالة الوافدة .

٤ - تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي داخل الاردن وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وذلك

هكذا من الأهل

يتم اشراك جميع شرائح المجتمع في عمليات التوزيع هذه .

٢ - العمل على زيادة النفقات الرأسمالية والائتمانية التي تعمل على زيادة الانتاج ويجاد فرص عمل جديدة على حساب النفقات الجارية (غير الانتاجية) .

٣ - دعم المدرسين في التعليم المهني من حيث تقديم الحوافز لهؤلاء المدرسين عن طريق اتاحة الفرص امام هؤلاء المدرسين لتابعة تعليمهم الجامعي والمتوسط وتوفير فرص العمل المناسبة لهم بعد التخرج وكذلك العمل على تأهيل معلمي التدريب المهني .

٤ - الاصلاح القطاعي في مؤسسات الدولة خاصة المؤسسات الانتاجية ومنها مؤسسة القطاع الزراعي حيث يوجد هناك تدخل وتعارض كبير بين نشاطات واعمال هذه المؤسسات ، وهذا ما نلاحظه عند حصول اي خلل او مشكلة في هذا القطاع او ذاك ، فانه سيكون من الصعب تحديد المسؤولية أو تحديد موقع الخطأ بسبب تهرب المؤسسات العاملة في هذا القطاع ثم تحمل المسؤوليات والقاءها على عاتق الغير مما يعمل على ضياع حقوق المواطنين بين هذه المؤسسات .

القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي في الاردن وفي معظم دول العالم من اهم القطاعات الانتاجية لا سيما وانه يساهم في تقديم المنتج السلمي للمواطنين كما يساهم في دعم حركة التصدير للدول الاخرى مما يساعد في تعزيز ميزان

من خلال الحد من البيروقراطية والروتين في الاجراءات الخاصة بعمليات الاستثمار الجديدة، وتقديم الحوافز للمستثمرين وخاصة الذين يستخدمون العمالة المحلية في مشاريعهم الانتاجية .

٥ - فتح المجال امام الحريجين وذلك عن طريق تسهيل حصولهم على استثمارات شرط توفر الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات .

التوصيات والمطالبات :

مجال النقد والبنوك .

١ - العمل على تشجيع البنوك على الاندماج حتى تتمكن من القيام بالمهام المصرفية المطلوبة وكذلك حتى تتوفر لديها القدرة على المنافسة ، لا سيما بعد التطورات الكبيرة في مجال العمل المصرفي وتنوع هذا العمل وعدم قدرة البنوك الصغيرة على مجاراة البنوك الكبيرة والصمود في وجه التحديات المصرفية والتكنولوجية الحديثة .

٢ - تكثيف جهود البنك المركزي لتحسين جهاز الرقابة لديه لتناسب مع حجم الاستثمارات المتوقعة مع ضرورة زيادة عدد موظفي الرقابة البنكية لديه لتلائم وتناسب نسبة الموظفين مع عدد البنوك والمؤسسات المصرفية .

في مجال الاستثمار والتنمية

١ - المطالبة بالتوزيع العادل لكاسب التنمية ومعدلات النمو الجيدة او المتزايدة على مختلف اقاليم المملكة خاصة المناطق الاقل حظا ونموا حتى لا يزداد الفقر فقرًا وبغنى غنى شرط ان

٢ - ان تضطلع وزارة الزراعة بدورها المطلوب من خلال تفعيل قانون الزراعة من حيث الاشراف على عمليات الانتاج والارشاد والتوجيه والتنسيق مع الجهات المعنية في توفير مستلزمات الانتاج بالشكل المطلوب والتي ذكرته في بند رقم (١) وحل مشاكل التسويق الزراعي .

٣ - ايجاد الحلول المناسبة لمشاكل التسويق الزراعي والتي تعتبر عقبة كبيرة امام تطور القطاع الزراعي وذلك من خلال تفعيل مؤسسات التسويق القائمة لتأخذ دورها او ان تترك المجال لغيرها ان لم تستطع ايجاد قنوات التسويق المناسبة .

ولا بد هنا من الاشارة الى قرار شركة تسويق وتصنيع المنتجات الزراعية الاخير بتوفير بذار مادة البندورة المطلوبة باسعار مناسبة والتعهد باستلام محصول في نهاية العام من المزارعين ، راجين لفترة التجربة كل النجاح مع الامل بان يكون التزام هذه الشركة مع المزارعين التزاماً كاملاً وثابتاً .

كما لا بد من الاشارة الى قرار الحكومة باعفاء الاخوة المزارعين المقترضين من فوائد القروض المستحقة عليهم ، راجين ان يتبع هذا القرار اجراءات اخرى بهذا الخصوص حتى تخفف عن كاهل المزارعين بعضاً من المآسي والالام التي يعانون منها من جراء تراكم الديون والحسائر المتلاحقة عليهم بنسب الخلل الحاصل في هذا القطاع كما لا بد من الاشارة بقرار الحكومة الاخير بقرار معالي وزير الزراعة بزيادة ائتمان شراء الحبوب من المزارعين لما لهذا القرار

المدفوعات لصالح البلد المصدرة ، كما يساهم في رفد البلد بقدر لا بأس به من العملات الصعبة اضافة الى مساهمته الرئيسية والهامة في توفير فرص العمل للعديد من المواطنين وخاصة المزارعين منهم في مناطق الارياف مما يساعد في الحد من الهجرة من الارياف الى المدينة بل يساعد ايضا كذلك على احداث الهجرة المعاكسة من المدينة الى الارياف مما يخفف الضغط على المدن والخدمات المحدودة المتوفرة فيها ويساعد في تنمية وتطوير المناطق الريفية والاقل حظا .

لكن وللأسف الشديد فقد تعرض هذا القطاع الحيوي والهام للعديد من الهزات التوالية التي اثرت بشكل كبير على العاملين فيه مما حدا بالعديد منهم الى هجر هذا القطاع ، وهجر الارياف الى المدن للبحث عن اي عمل خدومي او غير خدومي حتى يستطيع تأمين لقمة العيش ولافراد أسرته ويترك الارض بورا او يؤجرها بارخص الاثمان ولو توفرت له فرصة بيعها لا يقدم على ذلك دون تردد مما يحرم الوطن من مورد انتاجي هام لذلك فانه لا بد من ابلاء الامور التالية كل الرعاية والاهتمام التي نعتقد بانها تساعد في حل مشاكل هذا القطاع الى حد ما .

١ - توفير مستلزمات الانتاج المختلفة للمزارعين بالسعر والنوعية المناسبين وذلك من خلال خلق اسواق موازية عن طريق دعم اتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية ماديا لتوفير هذه المواد بالشكل المطلوب مما يساعد في تخفيض كلفة الانتاج على الاخوة المزارعين .

هكذا من الأشهر

من انكاسات ايجابية عليهم وشكراً لمعالي وزير الزراعة وشكراً لمعالي وزير المالية .

٤ - ضرورة دعم القطاع التعاوني وذلك من خلال اعادة ترتيب اوضاع المنظمة التعاونية وتوفير الدعم اللازم لها ، حتى تستطيع القيام بالمهام الموكولة لها في دعم العمل التعاوني من خلال الجمعيات التعاونية للخدمة الاغراض والمنتشرة في كافة انحاء المملكة ، علماً بان المنظمة التعاونية يوجد لديها موجودات ثابتة تستطيع من خلالها لو تمكنت من استغلالها بالشكل المناسب من خلال توفير المصاريف التشغيلية لاستغلال هذه الموجودات لاستطاعت ان تحقق الخير الوفير للعديد من المواطنين التعاونيين وغيرهم كما تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية البادية والارياف .

٥ - الاستمرار في دعم القطاع الزراعي وخاصة في اوقات الازمات والكوارث الطبيعية والمشاكل الزراعية الاخرى .

٦ - بالإضافة الى تحسين اوضاع الطرق الزراعية القائمة وشن طرق جديدة تسهل على الاخوة المزارعين في الوصول الى مزارعهم ويونهم المقامة هناك .

هنالك بعض توصيات عامة

١ - بعد توجيه خالص الشكر والثناء لصاحب الفضل جلالة الملك المعظم في مكرمه الاخيرة نحو اخوته وابناء العاملين في الجهازين المدني والعسكري من حيث تحسين رواتبهم التقاعدية من خلال تعديل قانوني التقاعد المدني

والعسكري فاننا نأمل من الحكومة ان تنظر بعين الرعاية والاهتمام الى الاخوة التقاعدين السابقين من الجهازين والذين يعانون من احوال معيشية واقتصادية صعبة جداً بسبب تآكل قيمة رواتبهم التقاعدية مقابل الارتفاع الحاد في مستوى الاسعار العام .

٢ - دعم الجامعات الاردنية الرسمية حتى تتمكن هذه الجامعات من استيعاب اكبر عدد ممكن من الطلبة مع زيادة وتحسين برامجها الاكاديمية المنهجية واللامنهجية .

٣ - اعادة النظر بقانون التربية والتعليم الذي يحظر على خريجي كليات المجتمع من العمل في القطاع التربوي مما يقلل الباب امام عشرات الالوف من خريجي هذه الكليات والذين لا يستطيعون توفير فرص عمل مناسبة لهم خارج هذا القطاع الحيوي .

٤ - اعادة النظر في قانون تقاعد الضمان الاجتماعي من حيث تعديل الرواتب التقاعدية للاخوة الذين ينضوون تحت مظلة الضمان الاجتماعي بسبب تدني هذه الرواتب التقاعدية المصروفة لهم .

٥ - وهذا المطلب يتعلق بمناطق الاغوار وهي استحداث محافظة في منطقة الاغوار تضم تحت لوائها الولاية الاغوار الشمالية ودير علا والشونة الجنوبية ، علماً بان عدد سكان هذه المناطق الثلاث تزيد عن (١٧٠ الف) ، وهنالك مطالبات عديدة للمواطنين هناك في كل من الولاية الثلاث : دير علا والشونة الجنوبية والشونة الشمالية منذ سنوات عديدة لاستحداث محافظة في كل المنطقة . ونأمل

من الحكومة ان تعطي كل اهتمامها لهذا الموضوع .

معالي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

هنالك عدد من المطالب في دائرتي الانتخابية ساقوم باياداع هذه المطالب لدى الامانة العامة للمجلس لتخفف عليكم وعلي ايضاً ، بسبب ضيق الوقت متمنين على الحكومة ان شاء الله متابعتها وتنفيذ ولو جزء يسير منها .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

اننا جميعاً من موقع المسؤولية الذين نحن فيه ، شركاء في الحفاظ على مصلحة الوطن العليا وحقوق المواطنين ، لان الوطن للجميع ، ومطلوب منا جميعاً ان نحصر كل الحرص على هذه المصلحة الوطنية ، وانطلاقاً من هذا الحرص جاءت ملاحظاتنا المختلفة التي اوردتها في هذه الكلمة ، لا لانتقاص من دور اي شريك من الشركاء جميعاً بل هي مكملة ومعززة لادوارهم ، اما ما يتعلق بمطالب دائرتي الانتخابية والتي ارفقتها ضمن هذا الخطاب فمعظمها ان لم يكن كلها فقد وردت على لساني في خطاب الموازنة من العام الماضي وهذا يعني ان نسبة التنفيذ منها مع شدة الحاجة لها من قبل المواطنين هناك كانت متدنية واحياناً لا تذكر ، وهذا يقودني الى التأكيد الدائم والمستمر على الحكومة واية حكومة قادمة ، بان تولي مطالب الاخوة المواطنين هناك كل الرعاية والاهتمام وان مواطنيها في الاغوار وفي اية

منطقة من مناطق الاردن ، جزء من هذا الشعب الاردني الكريم ، اللهم احفظ هذا البلد اماناً مطمئناً وارزق اهله من الثمرات والخيرات في ظل قيادته الهاشمية الوفاء المخلصة .

وقل اعملوا فسيرى عملكم ورسوله والمؤمنون)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الزميل خالد عبد النبي ، الذي يليه الزميل نواف القاضي .

السيد خالد عبد النبي العجاردة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الامين ،،،

معالي الرئيس

ايها الاخوة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

قبل عام تقريباً كنت اقف لاقدم مطالب دائرتي الانتخابية وخصص بالذكر قضاء ناعور وبالمناسبة شكراً لمعالي وزير الداخلية الاكرم لما سمعناه عن التقسيمات الادارية الجديدة الحشمة .

انني يا معالي الرئيس متأكد من انني اذا قدر لي ان اقف لاطلب ثانية وثالثة بنفس المطالب وفي كل عام وستنتهي الدورة دون ان تستفيد دائرتي اي شيء .

ولقد جربت مراراً وتكراراً مع الحكومة

هكذا من الأهل

رئيساً ووزراء وأمناء ان اجد اي وظيفة لاي انسان من دائرتي ولم افلح والسبب لانني كنت من صف الحكومة وغيرنا يأخذ ما يطلب. ومع هذا فاني ساجرب ان اتقدم بالطلبات التالية ولن أعلق على الموازنة بأي شيء لان لي كل الثقة باللجنة المالية ومؤيدين لقرارها ووافق على كل ما تحدث به الزميل الدكتور نادر ابو الشعر باسم جبهة العمل الوطني المستقلة والتي انا عضواً بها .

معالي الرئيس ، ايها الاخوة النواب :
المطالب خفيفة والحصص بما يلي :

١ - ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين .

٢ - رفع المائدات التقاعدية لقدماء المتقاعدين او تخصيص مبالغ سنوية لزيادة رواتبهم حتى يتساووا مع المتقاعدين الجدد طالما وهم الخيرة والذين خدموا هذا البلد وركبوا دعائم استقراره وامنه رجالاً عاهدوا الحسين وساروا مع ركبته للحفاظ على اردن الخير والوفاء وفيماً لاهله وخيراً لمن لجأ اليه .

٣ - دعم صناديق التنمية والتشغيل والمعونة الوطنية وتفعيلها بشكل يضمن توزيع المنافع لكل مناطق وسكان المملكة .

٤ - ايجاد جمعيات تعاونية موحدة ضمن المحافظات مخطط لها جيداً من قبل الحكومة ومدعومة وموجهة للمشاريع التنشيطية لتخفيف البطالة ، وايجاد فرض عمل اوفر .

٥ - تخفيف الرسوم الجمركية عن السلع التي يستهلكها المواطن .

٦ - اعادة فرز الاراضي وتخفيف الرسوم الضريبية على الاراضي الموروثة التي مورثة عن الجد .

٧ - توحيد ديون الزارعين وجدولتها لمدة عشرين عاماً ان امكن وتحديددها في مصدر واحد حتى يتمكن المزارع من التعامل مع صندوق واحد ودفع ما يرضي هذا الصندوق من السداد .

٨ - تخفيض فوائد البنوك لتتناسب وحاجات المقترض ومتطلباته مذكراً بأن المحتاج هو المقترض او طالب القرض .

٩ - تخفيض نسبة النفقات الحكومية بما يتناسب والحالة المادية التي تشكو منها الحكومة دائماً .

١٠ - دعم ديوان الرقابة والتفتيش الاداري واصدار قانون يحدد واجبات هذا الديوان .

١١ - الاكثار من مشاريع الاستثمار وتسهيل تنفيذها .

١٢ - وضع خطة شاملة لانعاش الريف والبادية .

١٣ - توزيع المعلمين الاكفاء على المدينة والريف والبادية حتى نضمن التعليم الجيد لكل الطلاب اينما كانوا .

١٤ - السيطرة على اسعار المواد الاستهلاكية من قبل وزارة التموين وتنشيط فروعها في المحافظات . السؤال الذي يوجه لنا .

١٥ - ما هي نتائج السلام وما بعد السلام ؟

١٦ - المطالب الخاصة بالدائرة الانتخابية .

أ - اعادة تصليح وتعبيد طريق ناعور / مادبا .

ب - دعم البلديات حتى تنفذ مشاريعها .

ج - فتح الطرق الشفاغورية واشترك الجهد العسكري بذلك حتى يتمكن المواطنون من الوصول الى اراضيهم واستغلالها .

د - رفع المجالس القروية في ام القطين والساملة والعديسة وتركبي الى بلديات .

هـ - تغيير شبكة المواصلات السلكية وتحويل المقاسم اليدوية الى مقاسم اوتوماتيكية في قرى الروضة والعال . وزيادة التليفونات بالقرى .

و - تحويل مركز البحوث الزراعية في المشفر الى كلية زراعية .

ز - ايجاد مركز سير في ناعور للسيطرة على التنقل .

ح - ايجاد مديرية قضاء في حسابان .

واخيراً حمى الاردن وحفظ مليكه المحبوب واطال في عمره مؤكداً طلب الدعم الفوري لقدماء المتقاعدين بمكرمة جديدة من الحسين القائد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، آخر المتحدثين في هذه الجلسة الزميل نواف القاضي .

السيد نواف القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اخواني الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

انني اعلم ان الموازنة اصبحت جاهزة للتصديق ، ولكن اوصي الحكومة الجلية بما يلي :

١ - جامعة آل البيت بحاجة الى دعم مالي حتى يتسنى لنا تشغيل ابناء محافظة المفرق في البنية التحتية .

٢ - المصانع المتواجدة في محافظة المفرق لا يستفيد منها ابناء المحافظة ولكن تستفيد منها المحافظة في تلوث البيئة . (مثل طيور الرها كما يقال ، تأكل فول مصر وتبيض في العراق) .

٣ - مصنع رب البندورة الحكومي والاهالي يتعاملوا الخصم على المزارع ، وهذا الخصم بعد نهاية الموسم الزراعي يكون ارباح المصانع والمصاريف كاملة وعلى حساب المزارع الفقير . وتعتبر سرقة مشروعة .

٤ - الشركة الزراعية اعلنت ان البندورة الاصلية سعرها (٦٠٠) فلس انني الفت نظر الحكومة عند الموسم تكون هناك مشاكل حول هذا الاعلان ، اوصي ان تكون البذور للمزارعين عن طريق الشركة لمن يرغب التوريد الى المصانع المذكورة .

٥ - المتقاعدين العسكريين والمدنيين يخصص لهم زيادة لا تقل عن خمسة عشر دينار بموجب قانون على ان يزداد هذا المبلغ في موازنة كل عام .

٦ - معالجة امور الاراضي في مناطق البادية وعمل المشاريع العلفية والزيتون النباتية وكل من يرغب من لم يكن له ارض يعطى ارض .

٧ - سيارات البدو الخاصة بهم الغير مجهزة ،

هكذا من المأهول

الفت نظر الحكومة ان حياتهم اليومية بحاجة لهذه السيارات كونهم لم يتمكنوا من دفع الجمارك حتى يمتلكوا سيارات مجهزة .

٨ - المياه الى القرى في البادية الشمالية ارجو ان يكتمل البرنامج لحفر الابار الارتوازية لغايات الشرب وخاصة في القرى القريبة من الحدود الشمالية للمحافظة .

٩ - المدارس لبعض القرى في البادية الشمالية بحاجة الى صيانة ، وكذلك بعض القرى بحاجة الى ابنية جديدة .

١٠ - الطرق القروية والزراعية بحاجة الى صيانة وخاصة بعد فصل الشتاء .

١١ - الزراعة في محافظة المرقب بحاجة الى مشتل اشجار مثمرة وحرثية ويكون الموقع في اراضي الدولة على مثلث صبحا .

١٢ - المستشفى العسكري الذي تقرر في المحافظة ارجو الاسراع في البناء مع الدعم المالي اليه .

١٣ - تحديد الاسعار اصبح امر مهم كون الغلاء الفاحش سوف يقضي على الفقير في الريف والبادية ويهدد الذي دخله متوسط .

١٤ - التجمعات السكانية في البادية يحتاج البعض منها الى التيار الكهربائي على حساب قلس الريف ، علما بأنه موقوف حالياً .

١٥ - ابناء محافظة المرقب وخاصة البادية من الذين اكملوا دراستهم بحاجة الى التوظيف في مواقعهم .

١٦ - انني اؤيد احدث محافظة الرمثا لصالح

الاهل في مدينة الرمثا مع القضاء الحالي ، ولكن ان المواطن من ابناء قرى البادية الشمالية ان يكون تابع لمحافظة المرقب .

١٧ - الوحدات الادارية كما يقال ان هناك احدث وحدات ادارية ارجو ان يراع فيها المواقع وكثافة السكان لهذه الوحدات .

١٨ - هناك ميدان رماية الطيران القديم اوقف استعماله من عدة سنوات ، علماً بان جلالة الملك المعظم حفظه الله قد امر توزيع هذه الاراضي الى بلدة الزعتري ، أمل من دولة الرئيس سرعة تنفيذ ذلك .

والله يوفق لنا جلالة الملك المعظم والحسن المفدى والحكومة الجلييلة لخدمة الوطن والمواطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل تحدث لهذا اليوم تسعة عشرة من الزملاء ، بقي ستة وعشرون زميل يتحدثون في المناقشة العامة للموازنة ، ارجو من الزملاء الكرام ان يكونوا جاهزين على الغد حسب الادوار وساتلو الاسماء ، وارجو ان يكون كل زميل حسب دوره قد أعد كلمته ، وستكون جلسة الغد تمام الساعة العاشرة صباحاً بقي من المتحدثين الزملاء التالية اسماءهم : الدكتور احمد الكوفحي ، عوض خليفات ، عبد الرزاق طيشات ، عبد المجيد العزام ، السيدة توجان فيصل ، ابراهيم شحدة ، محمد عويضة ، عبد موسى النهار ، همام سعيد ، محمد الحاج ، ابراهيم زيد الكيلاني ، سالم الزوايدة ، نادر

الظهيرات ، عبد المنعم ابو زنت ، ذيب انيس ، جميل الحشوش ، ذيب عبدالله ، عبد الله المكابله ، فوزي الطعينة ، هاني حجازين ، خليل حدادين ، حمزة منصور ، طه الهباهبة ، عبد المجيد الاقطش ، مصطفى شنيكات ، محمد داودية .

« انتهت الجلسة »

رئيس مجلس النواب

سعد هائل السرور

امين عام مجلس الامة

حكم خير

هكذا من المأهول

ملحق العدد

١ - مطالب محافظة العقبة والبادية الجنوبية
كما قدمها سعادة النائب محمد عودة
نجدات المحترم .

اما في مجال الخدمات ، فان محافظة العقبة والبادية الجنوبية لا تزال معظم قرأها تفتقر الى الخدمة الهاتفية المناسبة ، والعيادات والمراكز الصحية والطرق الزراعية ، والبعض من هذه القرى لا يزال يفتقر الى التيار الكهربائي لقرى وتجمعات وادي عربة وقرية الشاكرية وتجمع طاسان في محافظتي العقبة ومعان ، واتي اطالب بسرعة انجاز الطرق التي تربط وادي عربة مع معان والعقبة ، وكذلك فتح طريق يربط قضاء القوية مع وادي عربة حيث يختصر المسافة الى الثلث والبالغة حوالي (١٠٠ كم) .

اما في مجال التعليم فانه من الضروري ربط العملية التعليمية بحاجات المجتمع المحلي ، وكذلك تحويل بعض مدارس الذكور للتواجدة في كل من الحسا والهاشمية والحميمة والراشدية الى الثقافة العسكرية ، لمساعدة عشائر المنطقة على تعليم ابنائهم ، بالإضافة الى فتح بعض الكليات الجامعية التابعة لجامعة مؤتة في محافظتي معان والعقبة ، اما بالنسبة لقطاع الشباب فانه من الضروري توفير التوعية الوطنية والاندية الشبابية والثقافية لبناء جيل المستقبل .

اما في مجال السياحة في البادية الجنوبية والتي يتوفر فيها عدة مناطق سياحية ، وبشكل خاص السياحة الصحراوية ، وكذلك قرية

الحميمة (مناطق الدعوة العباسية) والتي نأمل ان تصبح مناطق جذب سياحي ، كما اتي اطالب بتدريب عدد من ابناء المنطقة على المهام التي تتطلبها السياحة ، لخلق كوادر مؤهلة من قبل ابناء المنطقة .

لا يزال الكثير من اهالي البادية عاجزين عن استغلال اراضيهم نتيجة عدم تطويعها ، لذا من الضروري تطويع الاراضي المحيطة بالتجمعات السكانية للاستفادة منها واستغلالها للاغراض الزراعية ، وكذلك رفع الحظر عن حفر الآبار الارتوازية في المناطق التي تتوفر فيها المياه ، وبشكل عام .

ونأمل من الحكومة الرشيدة ان تهتم بموضوع قطاعي النقل والصحة في مدينة العقبة وعلى ضرورة ان تقوم مؤسسة الموانئ بإعطاء الأولوية في الاستخدام والتدريب لابناء المنطقة وان ينسحب ذلك على كافة الفعاليات الاخرى الاقتصادية العاملة هناك ونرجو ان يتم توفير كافة الإختصاصات لمستشفى هيا وتوفير الاجهزة الطبية بما فيها جهازي غسل الكلى وتنفيذ الوعود التي التزمت بها الحكومة في ردها على خطايانا انا وزميلي عبد الكريم الكباريتي في السنة الماضية واخيراً فانا نطالب بان يعاد النظر جلديا باستخدام الطريق الخلفي الذي تحول طريقاً للموت ونرجو ان يتم حسم هذا الامر لما في ذلك من اهمية على قطاعات مثل الحرفيين واصحاب المصالح المتصلة بالنقل .

٢ - مطالب محافظ البلقاء كما قدمها سعادة النائب علي الشطي المحترم .

مطالب دائرتي الانتخاية

١ - مطالب لواء دير علا
٢ - مطالب لواء الشونة الجنوبية .

١ - تعبيد الطرق الزراعية والطرق الرئيسة والفرعية في مناطق اللواء والتي هي بحاجة ماسة للعناية بها .

٢ - استحداث مجالس قروية او بلدية في كل من الجواسرة والنهضة .

٣ - تطوير الخدمات الهاتفية في مناطق اللواء وخاصة في السويمة والجوفة والروضة .

٤ - تطوير وتحسين وضع مستشفى الشونة الجنوبية والمراكز الصحية والعيادات الموجودة هناك ورفدها بالكادر الطبي والتمريضي والاجهزة الطبية والادوية اللازمة لحاجة المستشفى والمراكز الصحية هنالك الضرورية لهذه المطالب .

٥ - ايصال التيار الكهربائي للمناطق المحرومة منه وخاصة منطقة الجواسرة .

٦ - اقامة الجدران الامتدادية للاودية والسيول التي تمر من بين مساكن المواطنين وخاصة في منطقة السويمة .

٧ - دعم الاندية الرياضية والشبابية والجمعيات الخيرية والتطوعية في منطقة اللواء والتي تساهم في اكساب الشباب المهارات والمعارف اللازمة من خلال انخراطهم بالعمل الجماعي من خلالها .

مطالب مدينة السلط

اما فيما يتعلق بمحافظة البلقاء ومدينتها العريقة مدينة السلط والتي احتضنت اول مدرسة في هذا البلد خرجت العديد من رجالته الذين تحملوا مسؤولية النهوض به وبناء استقلاله ووحدة ابناءه فان لها بعض المطالب التي نأمل بتحقيقها .

١ - اكمال مشروع المدينة الرياضية وذلك بتزويدها بقاعة مغلقة وفتح وتعبيد الطرق المؤدية اليها .

٢ - العمل على اخراج قانون الحفاظ على التراث المعماري للمدينة الى حيز الوجود للمحافظة على تراث مدينة السلط .

٣ - انشاء مبنى جديد لمحافظة " البلقاء في القطعة التي استملكت لهذه الغاية .

٤ - تحويل كلية مجتمع السلط الى جامعة رسمية تستوعب الاعداد الوفيرة من الطلبة في المحافظة .

مطالب حوض البقعة :

١ - احداث مركز إداري يتناسب مع عدد سكان الحوض .

٢ - انشاء مستشفى للحوض ليستقبل الاعداد الكبيرة من المرض التي تراجع مستشفى الحسين في السلط او مستشفى عمّان رغم بعدها عنهم .

٣ - فتح مراكز للشباب والشابات ودعم اندية الحوض ومشاريع انبتها وملاعبها كون المنطقة

هكذا من الأهل

تفتقر الى الملاعب والصالات الرياضية .

٤ - العمل على زيادة حصة الخوض من خطة الابنية المدرسية للقضاء على نظام الفترتين والاكتظاظ .

مطالب دائري الانتخابية

مطالب لواء دير علا .

وزارة البلديات

١ - زيادة الدعم المخصص للمجالس البلدية في مناطق الاغوار وذلك بسبب كبر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في تطوير وتنمية اماكن نفوذها وتوفير الخدمات الكثيرة المطلوبة منها وخاصة البلدية التي تم افتتاحها هذا العام .

٢ - ايجاد مكب عام للنفايات الصلبة والسائلة في منطقة اللواء .

٣ - ترفيع المجالس القروية في كل من خزمة ، الرويحا ، الى مجالس بلدية .

٤ - فتح مكتب لهندسة البلديات في اللواء .

وزارة البريد والاتصالات :

١ - توفير الابنية اللازمة للمكاتب وتزويدها بالاثاث والكادر الوظيفي الكافي لتسيير اعمالها .

٢ - فتح مديرية مواصلات في اللواء .

٣ - تعزيز وتطوير الخدمة الهاتفية للمواطنين في مناطق الرويحه والطوال الجنوبي والشمال وخرمة .

وزارة الاشغال العامة :

١ - شق الطرق الفرعية التي تربطها بين التجمعات السكانية وخاصة في مناطق الطوال الشمالي والطوال الجنوبي والرويحه .

٢ - فتح مكتب للاشغال العامة في منطقة اللواء .

٣ - وضع طبقة اسفلتية ساخنة على الطريق الرئيسية التي تربط بين مناطق الطوال الجنوبي والشمالي .

٤ - صيانة وتحسين طريق الاغوار الرئيسية او التي تربط بين الوية الاغوار الثلاث .

وزارة المياه والري :

١ - تعبيد الطرق الزراعية في مناطق اللواء .

٢ - البحث عن مصادر جديدة لمياه الشرب وتحسين شبكة خطوط المياه القائمة لتلافي النقص الحاصل في مياه الشرب المقدمة للمواطنين .

وزارة الصحة :

١ - الاسراع في اخراج مستشفى معدي الى حيز الوجود ، او ان يتم انشاء مستشفى مركزي في اللواء يكون مرقمه في مركز اللواء يخدم معظم مناطق الاغوار .

٢ - توفير الادوية والاجهزة والمستلزمات الطبية التي تفتقر اليها العديد من المراكز الصحية في اللواء .

٣ - رفد المراكز الصحية القائمة بالكادر الطبي المتخصص والكفوء من حيث الاطباء والمرضين والاختصاصات الطبية الاخرى .

٤ - فتح مراكز صحية شاملة مع عيادات اسنان في مناطق الطوال الجنوبي وضرار .

٥ - اقامة مبنى لعيادات الرويحه علما بان قطعة الارض اللازمة لاقامة البناء متوفرة .

٦ - فتح عيادات صحية في قرية الملاحة .

وزارة التنمية الاجتماعية :

١ - فتح مركز تنمية مجتمع محلي في منطقة اللواء .

٢ - زيادة الدعم المقدم للجمعيات الخيرية في مناطق اللواء لحاجتها الماسة لمثل هذا الدعم الاضافي .

٣ - زيادة المبالغ المخصصة والمقدمة للمواطنين من صندوق المعونة الوطنية وذلك للفرق الشديد والغائه التي يعاني منها المواطنون في مناطق اللواء .

وزارة الشباب :

١ - استكمال مشروع مجمع ضرار الرياضي وجعله مجمعا رياضيا متكاملا وزيادة المخصصات المرصودة له .

٢ - المساهمة في تطوير وتحسين الملاعب الرياضية في اللواء وخاصة ملعب الطوال الجنوبي المسجل باسم وزارة الشباب

والذي طرح عطاء التطوير الاولي له هذا العام .

٣ - زيادة الدعم المقدم للأندية والمراكز الشبابية والمنتديات في اللواء وذلك من اجل مساعدتها في المساهمة الفعالة في تطوير الحركة الرياضية والشبابية في اللواء .

٤ - زيادة عدد المراكز الشبابية وفتح مركز للشابات .

وزارة التعليم العالي :

- انشاء كلية مجتمع متوسطة مهنية في مركز اللواء .

وزارة التربية والتعليم :

١ - انشاء مدرسة مهنية ثانوية مستقلة تخدم ابناء اللواء .

٢ - تحسين وتطوير مركز التنمية الريفية في بلدة معدي حتى يتمكن من تحقيق رسالته وتحقيق اهدافه .

٣ - اقامة مباني للمدارس والابنية المستأجرة في مناطق كل من المنطح - ام حماد - الملاحه - المشاهرة .

٤ - تحديث وتحسين المدارس المقامة والتي هي بحاجة الى ذلك من خلال زيادة عدد الغرف الصفية واقامة جناح للإدارة والنشاطات المختلفة في هذه المدارس .

٥ - فتح صف اول ثانوي في كل من مدرستي ضرار الاساسية للبنين والطوال